



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الدرس النحوي عند الإِسْفرائيني (ت ٩٥١ هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)

رسالة تقدّمت بها الطالبة

رنا حمود نواص

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل

شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / اللغة

بإشراف

أ.م. د غفران حمد شلاكة

٢٠٢٤ م

١٤٤٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾

صدق الله العلي العظيم

[البقرة: ٣١]

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (الدرس النحوي في شرح الإسفراييني ت ٩٥١ هـ على
كافية ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ) للطالبة (رنا حمود نواص) جرى بإشرافي في جامعة القادسية
/كلية الآداب /قسم اللغة العربية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها /لغة.

الإمضاء:

٢٠٢٤
عفان

المشرف على الرسالة

التاريخ : / / ٢٠٢٤

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

د.محسن الزبيدي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : ٨ / ٧ / ٢٠٢٤

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير



جامعة القادسية/ كلية:
لدراسات العليا

قررنا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير: رنا محمود موسى

سم: اللغة العربية اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

بل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً عال في

جامعة القادسية وعليه وقعنا.

عضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	عمار رتحة تقيس	استاذ		رئيسا
2	تائر عبيد بكرم سلطان	استاذ مساعد		عضوا
3	ورود مسعودون عبد	استاذ مساعد		عضوا
4	عقران حميد سلانة	استاذ مساعد		عضوا ومشرفاً

صادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٤ / ١ / ٨

الإهداء

إلى...

صاحب الفضل الأول والآخر الله عز وجل

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم ،

إلى مرفأ الأمان ، ومعلم البشرية محمد صلى الله عليه وآله وسلم ،،

إلى اللذين كانا بروحي كلما ابتعدت ...

أبي وامي اطل الله في عمرهما

إلى سندي ومن شجعني على إكمال دراستي زوجي الغالي

إلى زهرة عمري ابنتي أزل

إلى الذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي فأنا منهم وهم مني ..أختي

وأخوتي الاعزاء

إلى كل زملائي وزميلاتي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، تبارك وتعالى له الكمال وحده . والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه ورسوله الأمين وعلى سائر الانبياء والمرسلين ، أتوجه بخالص الشكر "إلى الأستاذة الفاضلة الخلوقة الدكتورة غفران حمد " على ما أسدته لي من نصح وتوجيه، وإرشاد خلال إعداد هذه الدراسة ، منك تعلمت أن للنجاح قيمة ومعنى ، ومنك تعلمت كيف يكون التقاني والإخلاص في العمل .

كذلك اشكر كل من قدم لي العون وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة .

وأيضاً أقدم خالص شكري وتقديري إلى عميد كلية الآداب المحترم الدكتور نبيل عمران ورئيس القسم الدكتور محسن الزبيدي وخالص شكري وتقدير إلى أساتذتي جميعهم في كلية الآداب

المحتويات

ت	الموضوعات	رقم الصحيفة
	المقدمة	أ-ب
	التمهيد	٢٢-١
	المحور الأول :سيرة الإسفراييني	١٠-٢
	المحور الثاني : منهجه- مصادره	٢٢-١١
	الفصل الأول : أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني	٧٠-٢٣
	المبحث الأول : السماع	٤٩-٢٣
	المبحث الثاني : القياس	٥٧- ٥٠
	المبحث الثالث: العلة النحوية	٧٠- ٥٨
	الفصل الثاني : ردود الإسفراييني على العلماء	١٠٣-٧٢
	المبحث الاول: رده العام	٨٤-٧٢
	المبحث الثاني: رده على الرضي	٩٦-٨٤
	المبحث الثالث : رده على المصنف وعلى الرضي	١٠٣-٩٦
	الفصل الثالث: ترجيحات الإسفراييني النحوية	١٤٦-١٠٤
	المبحث الاول: الاحتجاج من حيث الافراد	١١٦-١٠٥

١١٦-١٠٥	أولاً: الخلاف في منع صرف (سراويل)	
١١٤-١٠٩	ثانياً: رافع الفعل المضارع	
١١٦-١١٤	ثالثاً: حرف الجر (من)	
١٤٦-١١٦	المبحث الثاني : الاحتجاج من حيث التركيب	
١٢٢-١١٦	أولاً: التنازع	
١٢٦-١٢٢	ثانياً: الاسم المرفوع بعد لولا	
١٣٢-١٢٦	ثالثاً: تقديم التمييز على عامله	
١٣٥ - ١٣٢	رابعاً: الاشتغال	
١٣٩-١٣٦	خامساً: الإضافة اللفظية في الصفة المشبهة	
١٤٣-١٣٩	سادساً: وقوع الخبر ظرفاً	
١٤٦-١٤٣	سابعاً: مواضع جواز فتح همزة إن وكسرهما	
١٤٨-١٤٧	الخاتمة	
١٦٠-١٤٩	المصادر والمراجع	
A-B-C	الملخص باللغة الانجليزية	



المقدمة

{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}

الحمد لله حمداً جزيلاً وافراً يوازي نعمة ويقي العباد من ناره ويدخلهم جنّة التي أعدّها للمتقين الهي لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى ولك الحمد عدد خلقك ومداد كلماتك والصلاة والسلام على خير الأنام نبيك ورسولك الذي أرسلته رحمةً للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين. / أما بعد فإنّ اللغة العربية لغة ذات غنى لفظي ودلالي ومعنوي لا غبار عليه وهي لغة حية متطورة عبر العصور زاخرة بروادها الافذاذ ومن العلماء الذين لفتوا انتباه الباحثة الإسفراييني فطالما أثار اهتمامها فشأت الاقدار أن تكون لها رسالة موسومة بعنوان (الدرس النحوي في شرح الإسفراييني على كافية ابن الحاجب) ولمّا كنت أبحث عن موضوع مناسب أقدمه لنيل درجة الماجستير من قسم الدراسات العليا العربية تخصص (نحو) اقترحت عليّ استاذتي الفاضلة الأستاذ المساعد الدكتورة غفران محمد شلاكة حفظها الله ورعاها هذا العنوان . وكان سبب اختياري لهذا الموضوع كون الإسفراييني هو من العلماء الذين شغلوا مكانة علمية في عصره ، فالموضوع جدير بالبحث والدراسة ، فضلاً عن أن جهد الإسفراييني في كتابه (شرح العصام على كافية ابن الحاجب) لم يدرس .

وقد قسمت رسالتي على: مقدمة ، وثلاثة فصول، يسبقها التمهيد، ثم اختتمتها بخلاصة تبين ماتوصلت إليه وقد بدأت كلّ فقرة بمقدمة يسيرة لكي أضع أمام القارئ المفاتيح التي يدخل بوساطتها إلى المسألة وجاء التمهيد مقسماً على محورين : المحور الأول : (سيرة الإسفراييني ويتضمن اسمه ، لقبه، كنيته، نسبه، مولده، نشأته ،شيوخه ، تلاميذه ، رحلاته، مكانته العلمية ، آثاره،وفاته) أما المحور الثاني: فقد تضمن منهج الإسفراييني في كتابه ويتضمن منهجه (تقسيم الكتاب ، ذكر المتن ثم قام بشرحه ، تعضيد شرحه برأي النحويين إيجاز الشرح في بعض الموضوعات ، التدرج بشرح المتن ذكر بعض اللغات ...) .

أما مصادره فقد تضمنت نوعين أعلام وكتب ، ووضحت ذلك بجدولين جدول يضم الأعلام التي ذكرها الإسفراييني في كتابه (شرح العصام على كافية ابن الحاجب) وجدول يضم الكتب التي ذكرت ايضاً في كتابه والفصل الأول جاء بعنوان (أدلة الصناعة النحوية عند الأسفراييني) وقد ضمّ الفصل الأول ثلاثة مباحث ، المبحث الأول : السماع وتضمن القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي وكلام العرب من الشعر والنثر يضم : كلام الصحابه والأمثال ، والمبحث الثاني القياس ويتضمن أنواع القياس وينقسم على : القياس بحسب الاستعمال : (القياس المطرد والشاذ والمتروك) ، والقياس بحسب العلة الجامعة (قياس العلة والشبه) والقياس بحسب المعنى واللفظ : (القياس المعنوي والقياس اللفظي)





والمبحث الثالث : العلة النحوية وينقسم على (علة الاستغناء، علة أمن اللبس، علة الاختصار، علة الخفة، علة الأولى، علة دلالة الحال، علة العوض، علة قبح أو كراهة، علة الفرق، علة كثرة الاستعمال، علة تعذر امتناع)، علة النقل أو الاستئصال، علة الحمل على المعنى، علة الضرورة)

والفصل الثاني : جاء بعنوان : (ردود الإسفراييني على العلماء) وقد ضم الفصل ثلاثة مباحث

١- المبحث الاول رده العام الذي تضمن (الخبر المحذوف وجوباً، الاشتغال ،العامل في الشرط والجزاء)

٢- المبحث الثاني رده على الرضيّ وقد تضمن (الترخيم ، البذل، حذف عامل الحال)

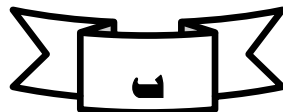
٣- المبحث الثالث رده على المصنف والرضي وقد تضمن (العطف ،التحذير)

ختمت الرسالة بالخاتمة وقائمه المصادر وقد جاء الفصل الثالث بعنوان (ترجيحات الإسفراييني على العلماء) وقد ضمّ مبحثين المبحث الاول بعنوان الاحتجاج في باب الافراد الذي ضم المسائل : (الخلاف في منع صرف سراويل، رافع الفعل المضارع ، حروف الجر (من)) والمبحث الثاني جاء بعنوان الاحتجاج في باب التركيب والذي ضم مسائل : (التنازع ، الاسم المرفوع بعد لولا ، تقديم التمييز على عامله ، الاشتغال ، الإضافة اللفظية في الصفة المشبهة ، وقوع الخبر ظرفاً ، ، مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها)

وقد واجهت عدد من الصعوبات في اثناء كتابتي لرسالة على سبيل الذكر لا الحصر منها ضيق الوقت المحدد به ، والبحث عن مصادر والبحث وراء النصوص التي اشار إليها الإسفراييني لكن تلك الصعوبات لم تكن عقبة في اكمال طريقي في كتابة رسالتي الموسومة فقد تجاوزتها بفضل الله سبحانه وتعالى وقد مضى بي البحث إلى جملة من المصادر والمراجع ومنها على سبيل الذكر لا الحصر (كتاب سيويه ، المقتضب للمبرد، الأصول في النحو لابن السراج، الخصائص لابن جني ، والمفصل في صناعة الاعراب للزمخشري واللباب في علل البناء والاعراب للعكبري ، وشرح الكافية للرضي وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب وهمع الهوامع للسيوطي)

ولا يسعني وانا اكتب أول ثمرة تعب أول جهد أن اقدم خالص شكري وتقديري إلى مشرفتي الفاضلة أ.م. د.(غفران) لماقدمته من الجهد والعناء معي والملاحظات والتوجيهات والنصائح التي قدمتها لي جعلها الله في ميزان حسناتها وفي الختام نسأل الله تبارك وتعالى القبول والتوفيق وان تكون الدراسة مصدر نفع لغيري ولا اجزم اني جمعت الموضوع بكامله وإنما هو كان جهد نابع من بشر لابد ان يعتريه النقص وفي مسك الختام أقول وماتوفيقي إلا بالله العلي العظيم .

الباحث



التمهيد

سيرة الإسفراييني وأسلوبه ومصادره





المحور الأول

سيرة الإسفراييني: ويتضمن

أولاً: اسمه ولقبه وكنيته

اسمه: إبراهيم بن محمد بن عريشاه الإسفراييني المشتهر بعصام الدين^(١)

ثانياً: نسبه

نسبه الشهير الإسفراييني وقد ينسب إلى الإقليم أيضاً، فيقال الإسفراييني الخراساني^(٢) أو إلى هراة فيقال الإسفراييني الهروي^(٣) أو إلى سمرقند التي رحل إليها من هراة وتوفي بها ، فيقال :الإسفراييني الهروي السمرقندي^(٤).

ثالثاً : مولده

اختلفوا في سنة ولادته ف قيل ولد في إسفرايين عام ٨٧٣هـ^(٥) وقيل: عام ٨٧٩هـ^(٦). وكان أبوه قاضياً فيها ، وكذلك جدّه في أيام أولاد تيمور^(١).

رابعاً: نشأته

نشأ الإسفراييني وسط أسرة اشتهرت بالعلم والدين ، فهو من ذرية الإمام السلامة أبي إسحاق الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني المعروف بالأستاذ^(٢).

(١) شرح العصام ١٢، وينظر شرح الفريد ١٩

(٢) ينظر هدية العارفين: ٢٦/١

(٣) ينظر معجم المصنفين: ٤٧٥/٣

(٤) ينظر معجم المطبوعات: ١٣٣٠/٢

(٥) ينظر الأعلام: ٦٦/١

(٦) ينظر كتب التراجم ٢١



وكان جد العصام لأبيه، واسمه: عريشاه من مشاهير العلماء ^(٣). وقد تولى قضاء إسفرايين ^(٤).

خامساً: شيوخه

تلقى الإسفراييني مبادئ العلوم على يد والده الذي كان قاضياً بإسفرايين ، وجده لأمه داود الخوافي ^(٥). وقد نعته الإسفراييني بأنه أستاذ وأستاذ أئمه زمانه ^(٦). أما شيوخه الآخرون فلم تذكر المصادر شيخاً للعصام سوى عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) ^(٧) .

سادساً: تلاميذه

كان للإسفراييني تلاميذ كثيرون فقد درس بالمدرسة السلطانية ثم السلطانية العالية بهرة ثم تولى التدريس ببخارى ^(٨) تحت رعاية حاكمها عبد الله خان وبتشجيعه ، وقد نوهت مصادر ترجمته بكثرة ما درس وأفاد ، وانتفاع خلائق كثيرين من دروسه ، وذكرت أنه كان ملازماً للاشتغال والدروس ،، يبين فيه الحقائق والدقائق لكن هذه المصادر لم تصرح لنا إلا باسم واحد ومن هـ{ التلاميذ أبو الفتح الشريفي (ت ٩٧٦هـ) وهو حفيد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)

سابعاً: رحلاته

أنَّ الإسفراييني قام بأربع رحلات ^(٩)، هي ١- رحلته من إسفرايين إلى هراه سنة ٨٩٣هـ تقريباً ، بغية متابعة تحصيله العلمي . وفيها قضى معظم حياته ^(١).

(١) ينظر شذرات الذهب : ٣٤٣/٨

(٢) ينظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٨/١، وهدية العارفين ٨/١، وشذرات الذهب ٣٤٣/٨

(٣) روضات الجنات : ٧٩/١

(٤) شذرات الذهب : ٣٤٣/٨

(٥) معجم المصنفين : ٣٧٥/٤

(٦) حاشية العصام على الفوائد الضيائية ٢٦-٣٧ وينظر شرح الفريد ٣٨

(٧) ينظر ترجمته في معجم المؤلفين : ١٢٢/٥ والاعلام ٦٧/٤

(٨) ينظر شرح الفريد ٣٩

(٩) ينظر حاشية العصام لإسفراييني على تفسير البيضاوي ٢٩



٢- رحلته من هراة إلى فاسدر

٣- رحلته إلى بخارى

٤- رحلته في أواخر عمره من بخارى إلى سمرقند لزيارة الشيخ خواجه عبيد الله^(٢)

ثامناً: وفاته:

لم تتفق المصادر على تحديد سنة معينة لوفاة الإسفراييني . ففي كشف الظنون وحده ورد تاريخ وفاته في خمس سنوات مختلفة في سبعة مواضع ، وهي : ٩٤٣هـ ، ٩٤٤هـ ، ٩٤٥هـ ، ٩٥٠هـ ، ٩٥١هـ^(٣) .

ورجح محقق شرح الفريد أن تكون وفاته سنة ٩٥١هـ^(٤).

ثاسعاً: مكانته العلمية

تسّم الإسفراييني مكانة علمية مرموقة في عصره ، وأشاد العلماء به ومن ذلك :

قول ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ): (حصل وبرع وفاق أقرانه ، وصار مشاراً إليه بالبنان ، وكان بجرأ في العلوم ، له التصانيف النافعة الحسنة في كل فن)^(٥).

وقال الخوانساري (ت ١٨٠٠هـ) : (المولى عصام الدين ... الفاضل العالم الأديب المنطقي المتكلم ، تلميذ المولى عبد الرحمن الجامي المعروف ، وصاحب التعليقات الرفيعة على شرح الكافية المشهور ، وله من المصنفات الرشيقة والمعلقات الأنيقة غير ذلك ...) ^(٦).

وقال التونكي : (له اليد الطولى في العلوم العربية والمعارف الفلسفية)^(١)

(١) أسهب محقق شرح الفريد في الحديث عن هذه الرحلة ، ينظر شرح الفريد ٢٩-٣٣

(٢) شذرات الذهب : ٣٤٣/٨

(٣) ذكر ذلك محقق شرح الفريدينظر في ٤٥

(٤) ينظر شرح الفريد ٤٦ .

(٥) شذرات الذهب : ٣٤٣/٨

(٦) روضات الجنات : ١٧٩/١



عاشراً: آثاره

ترك الإسفراييني الكثير من الآثار الذي تدل على إنتاجه العلمي والفكري والأدبي من خلال العلوم التي تلقاها الإسفراييني التي تركت أثراً واضحاً في إنتاجه وتنوعت آثاره بين علوم العربية بأنواعها من نحو وصرف وتفسير وفقه وفلسفة ومنطق وغير ذلك ومن تلك الآثار :

١- آثاره النحوية والصرفية :

- إعراب الكافية لابن الحاجب ^(٢)
- حاشية على شرح الجاربردي على الشافية ^(٣)
- حاشية على الفوائد الضيائية ^(٤)
- شرح ديباجة المصباح في النحو ^(٥)
- شرح شافية ابن الحاجب ^(٦)
- شرح العوامل للجرجاني : ذكر هذا الشرح التونكي ^(٧) والبغدادي، ولم أهدأ إلى نسخة منه ^(٨)
- شرح القصاري ^(٩)

٢- آثاره في علوم البلاغة :

- الأطول وهو شرح لتلخيص مفتاح العلوم ، وتلخيص المفتاح في المعاني والبيان صنعه الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق ^(١).

(١) معجم المصنفين : ٣٧٥/٤

(٢) معجم التاريخ : ٦٤

(٣) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٣٢٩/٥

(٤) المصدر نفسه ٣٢٩/٥

(٥) جامع الشروح والحواشي ١٧٢٣/٣

(٦) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٣٢٩/٥ ، وجامع الشروح والحواشي ١٠٧٣/٢

(٧) معجم المصنفين : ٣٧٨/٤

(٨) هدية العارفين : ٢٦/١

(٩) معجم المصنفين : ٣٧٧/٤



- حاشيته على شرح الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني .^(٢)
- حاشية على شرح السمرقندي على المطول .^(٣)
- الرسالة الفارسية العصامية .^(٤)
- رسالة في إفادة التقديم والتخصيص .^(٥)
- حاشيته على عروس الأفراح للتفتازاني .^(٦)
- حاشيته على المطول للتفتازاني .^(٧)
- رسالة في بيان المجاز وأقسامه^(٨)
- رسالة في إفادة التقديم والتخصيص^(٩)
- شرح السمرقندية : السمرقندية أحسن ما ألف في الاستعارات وأقسامها ، وتعرف بالرسالة الترشيحية^(١٠) ، وفوائد الفوائد^(١١)
- شرح رسالة الفريدة للسمرقندي^(١)

-
- (١)روضات الجنات ١٦٩/١
 - (٢)تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٢٥٦/٥
 - (٣)المصدر نفسه: ٢٥٦/٥
 - (٤) شرح الفريد ٥٩
 - (٥)المصدر نفسه: ٥٩
 - (٦)تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٢٥٦/٥
 - (٧) المورد مجلد ٨، عدد ١ ، ص ٨٨
 - (٨)عنوانها في فهرس الخديوية ص ١٣٧(رسالة تتعلق بالبيان). وذكر العصام في أولها أنها في بيان المجاز وأقسامه.
 - (٩)منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم(٥٦٧هـ) وقد تكون مستلة من كتابه (الاطول)
 - (١٠)كشف الظنون ٨٥٣
 - (١١)معجم المصنفين ٣٧٦/٤



٣- آثاره في الادب والعروض:

- شرح قصيدة البردة للبوصيري بالفارسية. (٢)
- ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي (٣)

٤- آثاره في التفسير :

- حاشية العصام على تفسير البضاوي : له حوالي مائة نسخة خطية (٤)

٥- آثاره في الحديث :

- شرح الشمائل في حقوق أفضل الورى وأقوى الدلائل. (٥)

٦-آثاره في الفقه :

- حاشية على التلويح. (٦)
- شرح كتاب منطق الشريعة (٧)
- شرح الوقاية. (٨)
- شرح الهداية. (٩)

٧-آثاره في التصوف :

-
- (١)معجم المطبوعات ١٣١٣
 - (٢) معجم التاريخ ص ٦٨
 - (٣) تاريخ الادب العربي بروكلمان ٣٥٧/٥
 - (٤) معجم التاريخ ص ٦٥، وجامع الشروح والحواشي ٣١٧/١
 - (٥) جامع الشروح والحواشي ١١٠٦/٢، ومعجم التاريخ ٦٨
 - (٦) جامع الشروح والحواشي ٦٧٢/١
 - (٧)معجم المصنفين ٣٧٧/٤
 - (٨) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٣٢٤/٦
 - (٩) المصدر نفسه ٣١٧/٦



- شرح الأورد المسمى بحقائق أذكار مولانا. (١)

٨-آثاره في المنطق :

- حاشية العصام على تهذيب المنطق (٢)
- حاشية على شرح طوابع الأنوار (٣)
- حاشيته على كليات مطالع الأنوار للجرجاني. (٤)
- حاشية على كبرى المنطق ، بالفارسية (٥)
- رسالة في بيان النسب بين القضايا (٦)
- حاشية على تحرير القواعد المنطقية أو حاشية على شرح القواعد الشمسية. (٧)
- حاشية على شرح الجرجاني على القطب الرازي على الشمسية. (٨)
- رسالة في تحقيق المحصورات الأربع. (٩)
- رسالة في التعليق على آراء شارح الشمسية. (١٠)
- رسالة في التعليق على قول شارح الشمسية. (١١)
- رسالة في شرح قوله. (١٢)
- رسالة في مبحث تقسيم القضية. (١)

(١) معجم التاريخ ٦٧

(٢) المصدر نفسه: ٦٤

(٣) المصدر نفسه ٦٦

(٤) المصدر نفسه ٦٦، وشرح الفريد ٦٥

(٥) المصدر نفسه ٦٨، وشرح الفريد ٦٥

(٦) شرح الفريد ٦٥

(٧) المصدر نفسه: ٦٤

(٨) هدية العارفين ٢٦/١، وشرح الفريد ص ٦٥

(٩) روضات الجنات: ١٨٠/١

(١٠) شرح الفريد ٦٥

(١١) روضات الجنات: ١٧٩/١

(١٢) المصدر نفسه: ١٧٩/١



- رسالة في المنطق .^(٢)
- رسالة في النقيض .^(٣)
- ترجمة الرسالة الولدية في المنطق الجرجاني .^(٤)
- شرح تهذيب المنطق والكلام للتقازاني .^(٥)
- شرح رسالة المنطق .^(٦)
- شرح الرسالة الولدية في المنطق .^(٧)
- شرح الشمسية للقرويني .^(٨)
- شرح طوابع الأنوار للبيضاوي .^(٩)
- شرح كتاب الغرة في المنطق للشريف الجرجاني .^(١٠)
- شرح فارسي المنطق أحال إليه في شرح الكافية.
- شرح قول شارح الشمسية .^(١١)

آثاره في علم الكلام والفلسفة :

- حاشية على السعد التقازاني للعقائد النسفية .^(١٢)
- شرح العقائد العضدية للإيجي^(١٣)

(١) المصدر نفسه: ١/١٨٠

(٢) معجم التاريخ ٦٦

(٣) المصدر نفسه ٦٦

(٤) المصدر نفسه ٦٤

(٥) شرح الفريد: ٦٦

(٦) معجم التاريخ ٦٧

(٧) المصدر نفسه ٦٧

(٨) روضات الجنات: ١/١٧٩

(٩) جامع الشروح والحواشي: ٢/١١٦٣

(١٠) معجم المصنفين: ٤/٣٧٧

(١١) شرح الفريد ٦٦

(١٢) جامع الشروح والحواشي: ٢/١١٨٩

(١٣) كشف الظنون ١١٤٤



- حاشية على شرح المواقف .^(١)

١٠- آثاره في علم الوضع

- رسالة في تحقيق الدلالة الوضعية .^(٢)

- رسالة الوضع .^(٣)

١١- آثاره في آداب البحث والمناظرة:

- شرح آداب البحث والمناظرة .^(٤)

- شرح آداب السمرقندي .^(٥)

- شرح على الرسالة العضدية في آداب البحث .^(٦)

(١) جامع الشروح والحواشي ١٩٦١/٣

(٢) شرح الفريد ٧٢

(٣) المصدر نفسه ٧٢

(٤) معجم التاريخ ٦٦

(٥) شرح الفريد ٧٥

(٦) المصدر نفسه ٧٥



المحور الثاني

منهجه

يعد الإسفراييني من علماء القرن العاشر الهجري ويتضح لنا من خلال نصوصه التي امتازت ببساطة الألفاظ ورقتها ووضوح معانيها ، فليس فيها ألفاظ مبهمه لاتدرك إلا بالمعجمات ، فهو عباراته واضحة سهلة سلسلة بين المعاني ليس فيها من حوشي الكلام فطابق لفظه لفظ ابن الحاجب رغم البعد الزمني بينهم فتميز أسلوبه بوضوح العبارة والبعد عن التعقيد والتكلف والخيال وفيما يأتي منهج الإسفراييني في كتابه شرح العصام على كافية ابن الحاجب:

١ - تقسيم الكتاب :

تابع الإسفراييني ابن الحاجب في طريقة تأليف كتابه ولم يخالفه في ترتيب القضايا الواردة في الكافية، بل سار في طريقة التبويب الضمني إذ كتابه جزء واحد مبتدأً بالكلمة وأنواعها، فقال إنَّ "(الكلمة: لفظٌ وضع لمعنى مُفرد)"^(١)

ثم تناول الشارح بعد ذلك أقسام الكلمة فقَّسم الكلمة على: اسم وفعل وحرف ثم تناول الاسم فقال الاسفراييني ان الاسم "وهو في اللغة العلامة ، واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتمييز، على ما في القاموس ومنه: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [البقرة: ٣١]".^(٢)

ثم تناول خواص الاسم ،إعراب الاسم وبناءؤه، الإعراب أنواع الاعراب ، العامل، الأسماء، إعراب جمع المؤنث السالم، الأسماء الستة، المثني، جمع المذكر السالم، الأعراب التقديرية واللفظي، والممنوع من الصرف ثم عقب بتبيين المرفوعات إذ قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأن المرفوع عمدة الكلام، فقَّسم

(١) شرح العصام : ٤٤.

(٢) المصدر نفسه : ٤٩.



المرفوعات وقدم المنصوبات على المجرورات، قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد من الاهتمام على ما قيل أو لشده اتصاله بالمرفوعات (١)

فقسم المرفوعات: على الفاعل، التنازع، المبتدأ والخبر، اسم كان وأخواتها ، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسم ما ، لا، إن، المشبهات بليس ثم تناول الشارح المنصوبات (المفعول المطلق، المفعول به، المنادى، ترخيم،

المنادى، الندبة، حذف حرف النداء، الاختصاص، حذف المنادى، الاشتغال، التحذير، الإغراء، المفعول فيه، المفعول له ، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى، خبر كان وأخواتها، اسم إن وأخواتها، المنصوب بلا التي لنفي الجنس، دخول الهمزة على لا، النعت والعطف على اسم لا ، حذف اسم لا وخبره، خبر ما ولا المشبهتين بليس) بعد ذلك تناول الشارح المجرورات (تعريف المضاف إليه، أقسام الإضافة ، التوابع ، المبني ، الضمائر وأنواعها، نون الوقاية ، ضمير الفصل ، ضمير الشأن والقصة، أسماء الإشارة، الموصول، أسماء الأفعال، أسماء الاصوات، المركبات، الكنايات، الظروف ، المسألة الزنبورية ، المعرفة والنكرة، أسماء العدد، المذكر والمؤنث، المثني، المجموع، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل، الفعل ، المتعدي وغير المتعدي ، أفعال القلوب ، أفعال الناقصة، أفعال المقاربة، المدح والذم، الحروف، تاء التانيث الساكنة، التثوين، نون التوكيد) أما ابن الحاجب فقسم كتابه أيضاً على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فضمن المرفوعات (الفاعل، التنازع، مفعول مالم يسم فاعله ، المبتدأ والخبر، خبر إن وأخواتها ، خبر (لا) التي لنفي الجنس ، اسم (ما) و(لا) المشبهتين بليس) أما المنصوبات فهي: (المفعول المطلق ، المفعول به ، المنادى ، توابع المنادى ، المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، الترخيم، الندبة ، ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، التحذير ، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه ، الحال، التمييز، الاستثناء، خبر (كان) وأخواتها ، اسم ان وأخواتها، المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس ، خبر (ما) و(لا) المشبهتين بليس) أما المجرورات فكانت (الإضافة ، المضاف إلى ياء المتكلم ، التوابع، النعت، عطف النسق، التأكيد، البدل، عطف البيان، المبني من الاسماء، المضمرة ، نون الوقاية، ضمير الفصل، ضمير الشأن والقصة، أسماء الإشارة، أسماء الموصولات ، الاخبار بالذي والألف واللام، أسماء الافعال، أسماء الاصوات، المركبات ، الكنايات ، الظروف، المعرفة والنكرة، أسماء العدد، المذكر والمؤنث، المثني، المجموع، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، جمع

(١) شرح العصام ، نفسه: ١٨٢.



التكسير ، المصدر اسم ، حروف النداء ، الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول ، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، الفعل الماضي، المضارع، رفع المضارع، نصب المضارع، جزم المضارع، الأمر ، فعل مالم يسم فاعله ، المتعدي وغير المتعدي، أفعال القلوب، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة ، أفعال التعجب، أفعال المدح والذم، الحرف (حروف الجر، الحروف المشبهة بالفعل ، الحروف العاطفة ، حرف التنبيه، حروف النداء، حرف الإيجاب ، حروف الزيادة، حرف التفسير، حروف المصدر ، حروف التحضيض، حروف التوقع ، حرف الاستفهام ، حروف الشرط ، حروف الردع، تاء التأنيث الساكنة، التنوين، نونا التأكيد) وختاماً نقول إنّ الشارح كان اسيراً للماتن.

٢- ذكر المتن وشرحه:

كان موفقاً في نقل متون الكتاب فبعد التدقيق والتمحيص لكتاب الكافية لابن الحاجب ما قبل شرحه وتحقيقه ومطابقة المتون بين متن الكتاب الأصلي ومتن الشارح تبين الدقة والأمانة في نقل النصوص قال الإسفراييني: "اسم التفضيل (ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره) أي: وضع للموصوف بالزيادة ، بل من قام به الشيء إلا أنه جعله كون ذلك القائم الزيادة زائداً، ولا طائل بمعنى الزائد في الطول"^(١)

وقال أيضاً: "(حروف التحضيض: هلاً، وآلاً ، ولؤلأ ، و:لؤلأ ، و:لؤلأ ، لها صدر الكلام ، وتلزم الفعل لفظاً أو تقديراً) كما أن (لؤلأ ، و: لوما) الامتناعيتين تلزمان الاسم، ووقوع الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر"^(٢)

٣- تعضيد شرحه برأي النحويين:

كان الإسفراييني في أثناء تناوله المسائل النحوية في كتابه ، يذكر آراء العلماء السابقين، ويطلق عبارات تدل على قبوله لأرائهم أحياناً ، وأخرى تدل على رفضه لها وعدم قبوله لهم ، مبيناً أسباب ذلك والعلل وراء القبول وعدمه ، وهذا ان دلّ على شيء فلا يدل إلاّ على سعته العلمية وقدرته الذهنية العالية ، فضلاً عن ذلك إلمامه العلمي الواسع الذي جاء لكونه من علماء القرن العاشر ، مثال ذلك: قال الإسفراييني في الحروف العاطفة: "(الحروف العاطفة : الواو والفاء و ثم)و(ثمت) بفتح التاء وسكونها ، ويختصان بعطف الجمل) و:حتى و: أو، و أما وأم و لا وبل (وقبل إذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل من ما قبله ، ولا

(١) شرح العصام: ٥١٨

(٢) المصدر نفسه: ٦٦٤



بدل في الكلام الفصيح إلا مع بل ولكن ليست عاطفة إذا كانت مع الواو اتفاقاً بل مخففة، وأما المجردة فإن وليها المفرد فعاطفة، خلافاً ليونس، وإن وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري، ليست بها في مذهب الجزولي. وزاد بعضهم (أي) المفسرة والأصح أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها، و(ليس) عند الكوفيين، و(إلا) عند الأخفش والفراء تكونان عاطفتين^(١)

٤ - موقفة من المذهب الكوفي :

قال الإسفراييني في حذف الخبر وجوباً: "وفي جعل (لولا زيد لكان كذا) من مواضع حذف الخبر، ولمذهب الكسائي أن ما بعد (لولا) فاعل فعل محذوف، أي: (لولا وجد زيد)، ولمذهب الفراء أن (لولا) رافعه لما بعده، لتتزيله منزلة الوجود، يفهم منها بلا مهلة ولا يريبك فيه أن الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعاً، لأن هذا السلب مختص بما سوى حرف ناب مناب الفعل، عند من يجعل هذا الحرف عاملاً عمل الفعل، مثل: (لولا زيد) على مذهب الفراء و: (يازيد) على مذهب المبرد، ومذهب الكسائي أقيس لأن (لولا) ك(لوما)، و(لولا) ينفك عن الفعل، كذا قيل. ونحن نقول: (لولا) من كلم المجازات والشرط لا أقل فيه من أن كونه فعلية أولى. ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المصنف بأن حذف فعل الفاعل وجوباً لا يكون بدون المفسر"^(٢)

٥ - التدرج بشرح المتن :

إنَّ التدرج بشرح المتن واضح بيّن عند الإسفراييني فيلحظ القارئ انه يركز على شرح المعاني ثم يذهب إلى تفكيك الألفاظ وبيان دلالاتها النحوية ومن ثم يعرج على بيان الترابط في الجمل واثّر العامل والمعمول والمصادر والاسماء قال الإسفراييني : "(المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه) المضاف مصدر بمعنى الإضافة وضمير إليه لما اشتمل فاندفع أمران : أحدهما : أن المجرور مشتمل على علم كون الشيء مضافاً إليه ، لا على علم المضاف إليه ، على أن علامة كون الشيء مضافاً إليه وضعا علامة المضاف إليه عقلاً ، فلك أن تبقي المضاف إليه على ما هو المتبادر ، فيستغنى عن الاستخدام في قوله : وهو كل اسم

(١) شرح العصام ٦٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٠، وينظر المصدر نفسه ١٢٦ (مسألة التنازع)



وثانيها : أنه يصدق على حرف حركة الإعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتغل على حرف الإعراب. (١)

٦- إيجاز الشرح في بعض الموضوعات :

نلاحظ أنه يذهب الى مقولة (خير الكلام ما قل ودل) فنراه يسهب في مواطن سعيًا لإفهام المتلقي مقصده من الشرح ونراه يميل الى الاختصار والتقصيد في مواطن لا تستلزم الاسهاب لاسيما إذا كانت مسلمات أو بديهيات حيث كان الإسفراييني يوجز أحياناً الشرح ولم يسهب في كثرة الحديث عنه قال العصام : "(حروف النداء : يا ، أعمها وعند الزمخشري للبعيد ، واستعماله في القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم آخر (و: أيا ، و: هيا ، للبعيد) واستعماله في القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم آخر و: أيا ، و: هيا ، للبعيد، وكذا (أ) بألف بين همزتين ثانيهما ساكنة. ووجه اعتبار النقاء الساكنين غير ظاهر وكذا (أي) بألف ممدودة وياء ساكنة (و: أي ، و: الهمزة للقريب) قدم (أي) مع أن (الهمزة) لكمال القرب لزيادة مناسبة (أي) بالبعيد ، وجعله التسهيل للبعيد" (٢)

٧- تقسيم المادة :

إن الإسفراييني لم يأت بجديد من خلال تقسيماته لموضوعات الكتاب فقد قسّم الكلم على اسم وفعل وحرف والأفعال على ماض ومضارع وأمر ... ولم يخالف من سبقه في تلك التقسيمات ولم يأت بتقسيم جديد لكتاب يجعله مختلفاً عما سبقه ، ولكنه وفق بهذا التقسيم قال الإسفراييني في البذل: "البذل في اللغة : اسم بمعنى: الخلف عن الشيء، والمناسبة ظاهرة: (تابع مقصود بمناسب ... إلى متبوعه دونه... وفيه أن بذر الغلط ثلاثة أقسام : قسم تقصد إلى المبدل منه عمداً ، ثم ترى أنه مما سبق به لسانك ، ويسمى بذر بداء ، وكثير ما يستعمله البلغاء ، وإنما يتحاشون من غيره . وقسم تقصد إلى المبدل منه لنسيانك ، ثم تتدارك بالبذل . وقسم تتدارك به سبق لسانك فالقسمان الأولان يشاركان العطف بـ (بل) ، في كون متبوعة معه مقصوداً بالنسبة على سبيل التعاقب ، وبهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم الاطراد إلى عدم الانعكاس ، وهو أصح" (٣) وقال أيضاً في

(١) شرح العصام : ٣٣١

(٢) المصدر نفسه : ٦٥٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٨٥



الإتباع : " ومما عد من التأكيد اللفظي: الإتباع ، وهو يوازن الشيء بذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الآخر ، وهو قسمان :

١- ما يكون له معنى لدون ذكر المتبوع ظاهر أو غير ظاهر ، بل: يضرب بضرب من التكلف.

- وما لا يكون له معنى ، وانضم إلى الأول ، كتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، نحو: (حسنٌ قسنٌ بسنٌ) ، وكأنهم غيروا الأول احترازاً عن التكرير الصرف ، ولا يخفى أن إدخاله في تكرير اللفظ الأول سيما القسم الأول مشكل ، فتأمل" (١)

٨-الإسهاب في التعليل النحوي:

من الطبيعي لا يستطيع النحوي الوصول إلى معرفة دواعي رفع الفاعل أو نصب المفعول به أو جر الاسم بعد حرف الجر فكان لازماً على النحوي أن يسبق علة ما تقدم أي ما سبب الرفع أو سبب النصب أو سبب الجر فاصطلح علماء النحو على تسمية أسباب هذا الاسم الاعرابي بالعلل النحوية فنراه يحفل كتابه بالعلل النحوية فلا تكاد مسألة تخلو من العلل قال الإسفراييني في شروط حذف المنادى : "وقد يجعل المنادى المحذوف الآخر أو هذه المنادى ، (اسماً برأسه فيقال يا حارُ بالضم ، (وياثمي) بقلب (الواو) (ياءً) ، وياكرا بقلب الواو (الفأ)، والأولى أن لا يذكر في الفرع (كرا) ، لأنه يوهم أن الشاذ أيضاً يرخم على هذه اللغة ، وقد عرفت أنه لا يرخم ، وكذا شاذ وكأنه تبع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقاً ، ..."(٢) وقال في حذف عامل الحال : " ويجوز حذف العامل بأقسامه كقولك أي عند قيام قرينه للمسافر أي للمتهيي للسفر (راشداً) أي :سر راشداً ، فيما يمكن الرشد فيه بنفسك (مهدياً) فيما لا بد فيه من دليل ، فيحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه ، وكقولك في جواب: (أزيدُ مسافرٌ أو مقيمٌ): راشداً مهدياً ، أي : مسافرٌ راشداً مهدياً وكقولك (الهلال واضحاً) ، أي : هذا الهلال واضحاً ، وكأنه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوي لضعفه ."(٣)

(١) شرح العصام : ٣٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٨٤.



٩ - ذكر بعض اللغات :

قد يذكر بعض لغات القبائل العربية أمثال (بني تميم ، أهل الحجاز : قيس، أسد ، هذيل...) قال : " ومن الظروف المبنية (أمس) إذا اريد به المتقدم على يومك في التسهيل: مبني على الكسر مطلقاً عند الحجازين ، ممنوع الصرف رفعاً ، ومكسور نصباً وجراً عند التميميين ، ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقاً فإن نكر أو عرّف باللام أو أضيف أعرب باتفاق هذا كلامه .^(١)

وقال في تقسيم الضمائر من حيث الإعراب: "(والثاني) وهو المرفوع المنفصل (أنا) وجاء هنا (وأنا) عدا الهمزة ، و(أنا) بالتلفظ بالألف المكتوبة في السعة والضرورة في لغة بني تميم، وفي الضرورة في لغة غيرهم في الوصل أيضاً ، كما يجيء أبداً في الوقف، ولذا كتب (وأن) ساكن (إلى هُنَّ) يعني أن (نحن) للمتكلم مع الغير من تشية المؤنث والمذكر وجماعتهما وللمختلط منهما، و(أنت) بفتح التاء للمخاطب المذكر، والضمير عند البصريين (أن)، والملحقات به علامات الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظائرها الحروف الخطابية على هيئة الضمائر المنصوبة للخطاب ، ومذهب الفراء أنه بتمامه ضمير ، وكذا البواقي من فروعه .

قال بعضهم: الضمائر ما ألحق (أن) ، و(أن) عماد يستقل به الضمير ويستغني عن كلمة يتصل بها، و (وانت) بكسر التاء للمخاطبة ، و(وانتما) للتثنتين ، و(أنتم) لجمع المذكر، و(أنتن) لجمع المؤنث، و(هو) لمذكر الغائب بفتح الواو ويسكنها قيس وأسد ويشددها همدان^(٢)

١٠ - عرض آراء النحاة وأقوالهم:

إنَّ الإسفراييني كان لا يكتفي فقط بشرح المسألة بل يقوم بعرض أقوال النحاة وأرائهم وذكر الشواهد القرآنية والشعرية والجملة النحوية قال الإسفراييني في الاشتقاق من ألفاظ العدد: "(وتقول حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة) بإضافة أحد المركبين إلى الآخر (وإن شئت قلت : حادي أحد عشر) بحذف الجزء الثاني من المركب الأول، لكن عند قرينة الحذف ، وإلا لكان من قبيل إضافة الحادي إلى العدد الأكثر ، إلى المثل ، فلا يفيد كونه بعد العشرة (فتعرب الأول) أي : الاسم الأول، لأن بناءه لكون الثاني بمنزلة تاء التأنيث ، وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما في قدم ، وإنما بني على الفتح عند ذكرها ، وإن شئت حذفت الجزء الأول من الثاني

(١) شرح العصام: ٤٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٥-٣٩٦.



أيضاً فتقول : ثالث عشر ، وتريد : ثالث عشر ثلاثة عشر قال سيبويه : فتبنيهما لقيام الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الأول

وجوز الكوفيون إعراب الأول ، وروى الكسائي الوجهين من العرب . وإنما لم يذكره المصنف ، لأنه أنكر في ثالث عشر أن يكون من قبيل حذف جزء من المركبين ، بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الأول ، لكن ينبغي أن يقول : وإن شئت قلت : ثالث عشر ، لأنه المتفق عليه ، إنما الخلاف في تقديره ^(١)

وقال الإسفراييني ف موضع اخر: "والخلاف المشار إليه ف هذه المسألة خلاف الكوفيين ، حيث قال بعضهم لا يتقدم

الحال على صاحب المظهر إذا لم يكن مرفوعاً مؤخراً عن العامل . وقال بعضهم: وكذا يجوز تقديمها عليه إذا كان

الحال فعلاً، فيقال : (ضربت) و: (قد جرد زيد). وجوزوا كلهم تقديمها على صاحب المضمر ، وخلاف ابن كيسان وأبي

علي وابن برهان في صاحب المجرور بحرف الجر ، وظاهر الاستعمال معهم ، قال الله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا

كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ: ٢٨]

وقال الشاعر :

إذا المرء أعينته المرأة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد ^(٢)

١١- اعتراضه على عبارات ابن الحاجب :

قد يعترض الإسفراييني على عبارات ابن الحاجب ، ويصححها ذاكراً علّة ذلك ، وعلّة عدم قبوله لها من ذلك قوله على سبيل المثال لا الحصر قال الإسفراييني : (وقولهم : سعيد كُرز ، ونحوه متأول) دفع إيراد على قوله (ولا يضاف اسم مماثل) إلخ ، بتأويله إلى إضافة المسمى إلى الاسم ، وحقه أن يذكر قبل قوله : (بخلاف كل الدراهم) . قالوا المراد بـ (سعيد) المسمى بـ (سعيد) والمراد بـ : (كرز) نفس اللفظ ، أي : جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ، ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب ، فإن كان الأول مفرداً سواء كان الثاني مضافاً أو مفرداً يجب

(١) شرح العصام: ٤٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٨-٢٧٩ البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ملحق ديوانه ٣٢٤؛ وله أو لرجل من بني قريع في

خزانة الأدب ٣/ ٢١٩، ٢٢١؛ ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٨



إضافة الأول إلى الثاني ، أو قطع الثاني عن الأول رفعاً أو نصباً بالمدح ولا يجوز الإتيان إلا عند الزجاج والفراء،^(١)

٢- مصادره:

اعتمد عصام الدين الإسفراييني في نقل معارفه التي أودعها في كتبه على مصادر فقد قسم المصادر على نوعين أعلام وكتب:

أ-الأعلام :

كانت أكثر مصادر الإسفراييني التي استقى منهم مادته النحوية هي الأعلام وأفاد منهم واطلع على آرائهم ولعل تأخر عصره يقف وراء كثرة مصادره من الأعلام وفيما يأتي جدول يبين اهم الأعلام التي ذكرها في كتابه شرح العصام على كافية ابن الحاجب مرتبة بحسب عدد ورود اسم العالم عنده :

العكبري ١٣	ابن الحاجب ١٤	المرادي ٢٥	المبرد ٣٤	ابن الأنباري ٥٢	سيبويه ١١٢	الرضي ٨٥٢
الهندي ٤	المازني ٤	العيني ٥	ابو حيان الاندلسي ٥	ابن حني ٩	ابن السراج ٨	الفراء ١٣
السيرافي ١	التفتازاني ٢	الجزولي ٢	ابن هشام ٢	ابن برهان ٢	الاحفش ٣	الزجاج ٣
	الجرجاني ١	السمين الجلي ١	الليثاني ١	ابن الاثير الجزولي ١	ابو علي الفارسي ١	الشنقيطي ١

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه :-

- ١- كثرة الأعلام التي نقل عنهم الإسفراييني مادته النحوية
- ٢- اكثر العلماء الذين نقل عنهم هم الرضي وسيبويه وابن الأنباري

(١) شرح العصام: ٣٤٥.



٣- نقل عن علماء ينتمون الى قرون مختلفة إذ لم يحصر نقله على قرن معين

٤- نقل عن علماء ينتمون الى مدارس نحوية مختلفة

٥- اتبع عدة طرق في ذكر الأعلام من بين هذه الطرق

أ- كان يذكر اسم العلم ثم النص :قال الإسفراييني : "...قال الرضي: كان الظاهر أن يكون المحذوف من المنادى المرخم منسياً ك (يَد) لاشتراكهما في كون الحذف لا لعل إلا أن محذوف المنادى لا طراد الحذف فيه صار كأنه المحذوف بموجب، فصار في حكم الثابت على الأكثر"^(١)

ب- أحيانا يذكر النص ثم اسم العالم :قال الإسفراييني: "(ويختار مع ليث) قال الرضي : المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قاله سيبيويه وغيره"^(٢) ج- أحيانا ينقل عن مجهول :قال: "(وجاء : لولاك وعساك إلى آخرهما) اختلف توجيههم لهما :فمنهم من وجه الضمير، لأن الأشكال جاء من قبله فهو أحق بالتأويل، وقال : هما ضميران مستعاران ، الأول مجرور استعير للمرفوع على عكس (بك أنت) والثاني منصوب على عكس (ضربتك أنت)، هذا ولك أن تجعل كليهما على عكس: (ضربتك أنت). ومنهم من أول (لولا) بجعله حرف جر"^(٣)

ب- الكتب:

يمكن أن نعد الكتب من أهم أنواع المصادر المدونة وهي من أبرز مصادره لكنها قد تكون قليلة مقارنة بالأعلام التي ذكرها وهذا جدول يوضح الكتب التي ذكرها في كتابه شرح العصام على كافية ابن الحاجب مرتبه بحسب عدد مرات ردودها فإذا تساوت في عدد المرات الورود رتبت بحسب نظام الألفبائي:

شرح التسهيل ١١٨	الموشح ٧٨	شرح المفصل لابن يعيش ٣٨	الايضاح ٣٨	القاموس المحيط ٣١	بغية الطالب ٣٠	الصاح ٢٢
شرح الكافية الشافية ١٧	المقتصد ٩	الكشاف ٤	النجم الثاقب ٤	الأزلية ٣	دلائل الاعجاز ٢	اساس البلاغة ٢
شرح عمدة الحافظ ٢	مصباح الراغب ١	الفوائد الضيائية ١	الفائق غريب الحديث ١			

(١) شرح العصام: ٢٣١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٠٦.

(٣) المصدر نفسه: ٤٠٤.



ويلحظ من الجدول اعلاه ما يأتي :

- ١- كانت المصادر المدونة (الكتب) أقل وروداً عند الإسفراييني من الأعلام وهذا يعني أنه اهتم بذكر الأعلام ونسبة الآراء إليهم أكثر من اهتمامه بذكر اسم الكتاب.
- ٢- يتبين من خلال الجدول كثرة الإشارة الى (شرح التسهيل) ثم الموشح.
- ٣- من ابرز سمات منهجه في المصادر المذكورة أنه.
- أ- مال الى اختصار اسم المصدر منه قوله في النعت: "(النعت) ويسمى صفة أيضاً، عرفه في توابع المنادى. والنعت والوصف في اللغة بمعنى، على ما في الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية ..."^(١)
- والمعروف ان اسمه الصحاح الكامل (تاج اللغة وصحاح العربية) والقاموس (القاموس المحيط) والنهاية الجزرية يقصد كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر):

أ- ذكر الكتاب مع اسم مؤلفه: قال: "أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي أي بمعنى هي الأمر، ومعنى هي الماضي أو بمعنى وضع له الأمر، ووضع له الماضي، على اختلاف القولين، فإن البعض جعلها بمعنى ألفاظ الفعل، وهذا أخرجها عن الدلالة على معنى مقترن بأحد الأزمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل، وباختياره يشعر كلام المصنف في الإيضاح في بحث أسماء الأفعال، وهو صريح كلامه في بحث المنادى"^(٢)

(١) شرح العصام: ٣٥٤.

الفصل الأول

أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإفراييني

المبحث الأول: السماع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: العلة النحوية





المبحث الأول

السماع

عرفه ابن الأنباري ت (٥٧٧ هـ) " أنه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة " (١)

فالسماع عنده الكلام الفصيح الذي يتصف بالكثرة وقد حدد السيوطي ت (٩١١ هـ) مراتب السماع، اذ قال : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله ، وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كلام منها من الثوابت " (٢)

ومصادر السماع عند الإسفراييني:

أولاً- القرآن الكريم وقراءاته:

لا شك أن العلماء اتفقوا على أن القرآن الكريم يمثل أوثق النصوص التي يعتمد عليها في السماع فهو نص متواتر لا يحتاج إلى تحقيق رواته ، فضلاً عن ضبطه وبعده عن التحريف (٣)

ولم يختلف الإسفراييني عن سابقيه إذ نلاحظ أنه كان كثير الأخذ بهذا الأصل إذ بلغت شواهده التي استشهد بها في كتابه (شرح العصام على كافية ابن الحاجب) ثلاثمائة وأربعين آية ومن خلال استشهاده بها نلاحظ الآتي:

١- ذكر موضع الشاهد فقط من الشاهد القرآني:

(١) لمع الأدلة : ٨١

(٢) الاقتراح : ٢٤

(٣) ينظر الشاهد القرآني عند النحاة حتى نهاية القرن الرابع الهجري دراسة ومعجم اطروحة دكتوراه (، عبد الإله علي جويعد: ٢٤-٢٥



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

أي إنَّ الإسفراييني قد يذكر موضع الشاهد فقط من الآية الكريمة دون أن يذكر الآية كاملة ومن ذلك قوله في حذف حرف النداء : "ويجوز حذف حرف النداء إلا مع الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب ، نحو : {يُوسُفُ أَعْرِضْ} (يوسف : ٢٩) بمعنى أنه حذف حرف النداء جوازاً وهي الياء والتقدير يا يوسف أعرض" (١)

وقد بين الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن سبب الحذف في الآية الكريمة لحرف النداء لكونه لا يوصف به إذ قال : "ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أي. قال الله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} [يوسف : ٢٩] وقال: {قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ} [الأعراف : ١٤٣] وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة، ومن لا يزال محسناً أحسن إلي. ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال رجل ولا هذا" (٢)

وقد أضاف السيوطي (ت ٩١١ هـ) أنه حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة (الله) ، وذكر أنها مسألة خلافية إذ قال : "مسألة يحذف حرف النداء إلا مع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب ومنعه البصرية اختياراً مع اسم الجنس والإشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادى دونه خلف وقد يفصل بأمر يجوز حذف النداء اختصاراً وفي التنزيل: يُوسُفُ أَعْرِضْ {يوسف : ٢٩} {رَبَّنَا لَا تَزِغْ} [آل عمران : ٨] {أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ} [النور : ٣١]" (٣)

ومن ذلك أيضاً قوله : "وقد يُحذف المخصوص إذا علم نحو : {نَعَمْ الْعَبْدُ} [ص ٤٤] : أي أيوب لأن الكلام فيه ، ونحو : {فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ} [الذاريات : ٤٨] : أي نحن معنى قوله أنه يحذف مخصص نعم كما جاء في الآيات وقدرة ب (أيوب) ، و (نحن) " قال الزمخشري أيضاً في حذفه للمخصص إذ قال : " وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً للمخاطب كقوله تعالى " : نعم العبد إنه أواب " أي نعم العبد أيوب، وقوله تعالى: {فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ} أي فنعم الماهدون نحن" (٤) وقد قيد الحذف ابن الصائغ (٧٢٠ هـ) بأنه تقدم على (نعم) ما يدل على المخصوص إذ قال : " وقد يتقدم على نِعَمَ ما يدل على المخصوص بالمدح؛ فيغني ذلك عن ذكره، كقولك: العِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى، وكقوله تعالى عن أيوب - عليه السلام: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ} [ص: ٤٤]" (٥)

٢ - تقديم الشاهد القرآني على غيره :

(١) شرح العصام : ٢٣٨.

(٢) المفصل في صناعة الاعراب الزمخشري : ٦٨/١

(٣) همع الهوامع : ٤٢/٢

(٤) المفصل، الزمخشري : ٣٦٣/١.

(٥) اللحة في شرح الملح، ابن الصائغ: ٤٠٩/١.



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الإسفراييني كبقية النحاة يقدم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد الأخرى فتارة يقدمه على الحديث الشريف وتارة على كلام العرب من أشعار ونثر وأقوال فنذكر

أ-تقديمه على الحديث الشريف :

يقدم الإسفراييني أحيانا الشاهد القرآني على الحديث الشريف في مواضع ذكرها في كتابه (شرح العصام) (من ذلك على سبيل المثال تقديمه على الحديث الشريف في ضمير الفصل قال : "بعض العرب يجعله مبتدأ ، وما بعده خبره ... فقرأ : {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ} [الكهف : (٣٩) و {وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ} [الزخرف ٧٦] ، وجاء في الحديث : كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواهما اللذان يهودانه وينصرانه (هنا في سورة الكهف : {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ} فهذه قراءة عيسى بن عمر على ان يكون الضمير (أنا) مبتدأ و أقل) خبره ، والجملة في موضع مفعول (ترني الثاني إذا كانت علمية ، وفي موضع الحال ان كانت بصرية ^(١))

وهذا هو مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) إذ قال : " فكل مضمّر يجعلونه مبتدأ ويرفعون ما بعده على خبر المبتدأ ومثله قول الله تعالى في سورة الكهف {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا} رفع (أقل) ب (أنا) ^(٢)

وقال الزمخشري : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كفاعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى: " إن كان هذا هو الحق "، وقال تعالى: " كنت أنت الرقيب عليهم "، وقال: " ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم "، وقال تعالى: " إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً ". ويدخل عليه لام الإبتداء، تقول إن كان زيد لهو ظريف، وإن كنا لنحن

(١) شرح العصام : ٤١٠-٤١١ ينظر القراءة الثانية الزخرف : ٧٦ في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ١٣٦ : قال ابن خالوية : من رفع جعل (هم) ابتداء و الظالمون) خبر ، والجملة خبر كان وتنتظر القراءة الثانية الكهف ٣٩ في إعراب القرآن للنحاس : ٤٣ ٥ قال ابو جعفر النحاس ويقرأ أقل (بالرفع على أن يكون أنا مبتدأ ، وأقل خبره ، والجملة في موضع المفعول الثاني

الحديث في صحيح البخاري ٩٥/٢

(٢) الجمل في النحو : ١٩٠/١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الصالحون. وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه. وعن رؤية أنه يقول أظن زيداً هو خير منك ويقرؤون: " ومن ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون " " وأنا أقل " .^(١)

ب- وقد يقدم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري ، من ذلك على سبيل المثال قوله : " ثم مثلها بمهملة أي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهملة أي يشترط المهلة ... وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما ، وذلك في عطف الجمل خاصاً ، كقوله تعالى : (وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) [الأنعام : ١] وقد يجي لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء ... كقول الشاعر:

(إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ)^(٢)

وهذا ماذهب اليه الأشموني إذ قال:

"إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ"

ف قيل: ثم فيه لترتيب الإخبار، لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: "بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب"، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب، وقيل: إن "ثم" بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك .^(٣)

وقال . السيوطي أيضاً في (ثم) : " (ثم) وَيُقَالُ فَمِ بِالْفَاءِ بَدَلًا مِنَ النَّاءِ كَمَا قَالُوا فِي حَدَثٍ جَدَفَ (و) يُقَالُ (ثَمْتُ) بَتَاءً سَاكِنَةً وَمَفْتُوحَةً قَالَ (صاحبته ثَمْتُ فارقتها) (للتشريك) في الحكم وَالتَّرْتِيبِ خِلَافًا لِقَطْرَبِ) فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا لَا تَفِيدُهُ وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الزمر: ٦] {وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ} [السَّجْدَةِ: ٧، ٨، ٩]^(٤) ثُمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت ٥٣٨ هـ) : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى : " إن كان هذا هو الحق " ، وقال تعالى : " كنت أنت الرقيب عليهم

(١)المفصل في صناعة الاعراب : ١٧٢/١

(٢)شرح العصام: ٦٤٧/البيت لأبي نواس ينظر ديوانه: ٣٥٥/١

(٣)شرح الأشموني: ٣٦٦/٢.

٤-همع الهوامع : ١٩٥/٣



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

"وقال: " ولا تحسبن الذين ييخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم "، وقال تعالى : " إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً " . ويدخل عليه لام الإبتداء، تقول إن كان زيد لهو ظريف، وإن كنا لنحن الصالحون. وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه. وعن رؤية أنه يقول أظن زيدا هو خير منك ويقرؤون " ومن ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون " " وأنا أقل " . (١)

ج- وقد يقوم بتقديمه على المثل:

من ذلك ما قال الإسفراييني في المبتدأ والخبر : " المبتدأ هو الأسم حقيقة أو حكماً نحو : (وأن تصوموا خير لكم (البقرة : ١٨٤) ، و (وتسمع بالمعيدي خير من بمعنى المبتدأ اسم أن تراه (المجرد عن العوامل اللفظية مسلوب مجرد من كل عامل لفظي بمعنى انه لا يكون له عامل لفظي اصلاً" (٢) "سواه ونفخ فيه من روحه {السجدة : ٧، ٨، ٩} [ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ] [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤] (٣)

وذكر الإسفراييني قولاً آخر يدل على تقديم الشاهد القرآني على الشعري إذ قال : "وإما العطف بالنصب على محل اسم إن إذا كان مبنياً فمشتراك بين الكل ، فمنشأ الحكم بالجواز في المفتوحة الحكيمة أمثلة سيبويه للعطف على محل اسم إن المكسورة من قوله تعالى : (لَوْ أَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة : ٣] برفع (رسوله) وقال الشاعر، بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بُغَاةٌ ما بقينا في شقاق" (٤)

وقال سيبويه : "فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا منطلق وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف . فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدا منطلق ، زيد، منطلق ، وإن دخلت توكيداً ، كأنه قال : زيد منطلق وعمرو" (٥)

(١) الجمل في النحو: الفراهيدي: ١/١٩٠. وينظر: المفصل: ١/١٧٢

(٢) شرح العصام : ١٣٦ ، ينظر مجمع الأمثال ١/١٢٩ ، وجمهرة الأمثال ١/٢٦٦

(٣) همع الهوامع: ٣/١٩٥ .

(٤) شرح العصام ٦٣٢-٦٣٣ ، البيت لبشر بن أبي خازم ينظر في ديوانه ١٦٥ .

(٥) كتاب سيبويه : ٢/١٤٤



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

وقد فصل القول في ذلك الأشموني ، إذ قال : " وأن " المفتوحة على الصحيح ، إذا كان موضعها موضع الجملة ؛ بأن تقدمها علم أو معناه ، نحو : وأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ١ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضاً ، متقدماً ومتأخراً بشرطه السابق ، وهو خفاء العرب ^(١) .

٣ - قد يقدم تفسيراً موجزاً للآية الكريمة:

نلاحظ أن الإسفراييني قد يذكر للآية الكريمة التي استشهد بها تفسيراً موجزاً ومختصراً قبل الخوض في الحديث عن موضع الشاهد من ذلك فنلاحظ أنه قد يحذف الخبر من (جعل وطفق وكرب) وحذف إن علم به إذ قال : "(والثالث جعل وطفق وكرب وأخذ وهو مثل كاد وأوشك وهو مثل عسى وكاد في الاستعمال وقد يحذف الخبر أن علم ، نحو قوله تعالى : {فَطَفِقَ مَسْحًا} [ص: ٣٣] أي يمسح مسحاً ، حذف لدلالة المصدر عليه ."^(٢) وهذا مذهب ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) إذ قال : "(وأما : {فَطَفِقَ مَسْحًا} ، فالخبر محذوف ، أي : يمسح مسحاً ."^(٣) ، وقال السيوطي : " يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم ومنه قوله تعالى {فَطَفِقَ مَسْحًا} [ص ٣٣] أي يمسح لدلالة المصدر والأحسن كما قاله مصعب الخشنى أنه ممّا ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهها على الأصل كما تقدم في صائماً وآيباً ومن الحذف حديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد "^(٤) .

٤ - الاستشهاد بأكثر من آية في موضع واحد:

هناك بعض المواضع عند الإسفراييني التي يستشهد بها بأكثر من نص قرآني ، أحياناً يأتي بنصين وأحياناً بأكثر من ثلاثة نذكر نموذجاً من هذه المواضع قال : "أم المتصلة ، إذ الانفصال أكثر ، فنحو : {أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ} [الفرقان: ١٥] ، أكثر من نحو : {أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: ١٠٩] "^(٥) هنا وضع

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣١٦/١

(٢) شرح العصام: ٥٩٠

(٣) أوضح المسالك: ٢٩٢/١

(٤) همع الهوامع: ٤٧٩/٣

(٥) شرح العصام: ٦٥٠



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الإسفراييني ان (أم) مرة تأتي متصلة ومرة تأتي منفصلة لكن مجيئها منفصلة أكثر ، وجاء قول السيوطي مشابهاً للموضع نفسه قال: "وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح" مثال الفصل {أَنْذَكَ خَيْرَ أُمِّ جَنَّةِ الْخَلْدِ} [الْفَرْقَان: ١٥]، والوصل {أَقْرَبُ أُمِّ بَعِيدٍ مَا تُوعَدُونَ} [الْأَنْبِيَاء: ١٠٩] ^(١) أيضاً قول آخر للإسفراييني يدل على استشهاده بأكثر من آية في موضع آخر، قال: "قد يجيء التعريف للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى: {صَفًّا صَفًّا} [الفجر ٢٢] و {دَكَاً دَكَاً} [الفجر ٢٢] ^(٢)

وقد يُغني التكرير عَنِ الْعُطْفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {صَفَا صَفَا} [الفجر: ٢٢] و {دَكَا دَكَا} [الفجر ٢١] أي صفا بعد صف ودكا بعد دك وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي الْمَعْنَى جَمْعُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ} [الحجرات: ١٠] ^(٣) . فالسيوطي يرى أن التكرير هنا اغنى عن العطف في الآيتين الكريمتين

٥- كان يُصَدِّرُ الْآيَةَ بِمَا يَشْعُرُ أَنَّهَا آيَةٌ :

بمعنى أنه كان عند ذكره للآية يذكر كلمة (قوله تعالى) أو (قال تعالى) قال الإسفراييني : "إذا اجتمع من الأوصاف مفرد وظرف وجملة قدم المفرد وآخر الباقيين في الأغلب وليس تقديم المفرد بواجب ، خلافاً لبعض غفل عن قوله تعالى : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [الأنعام : ٩٢] ونظائره" ^(٤)

قال ابن هشام أيضاً: "إذا تعددت النعوت واتحدت أنواعها بأن كانت مفردة فيجوز تقديم بعضها على بعض، وكذلك إذا كانت جملاً. أما إذا اختلفت؛ فالغالب تقديم المفرد على شبه الجملة؛ وهذا على الجملة؛ تقول: هذا طائر أليف على غصن يغرد بصوت حسن؛ ومنه قوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ} [غافر: ٢٨] ومن غير الغالب؛ قوله سبحانه: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} ، وهو فصيح، يجوز القياس عليه. " و قال الأشموني : " : إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد، وأخرت الجملة، غالباً، نحو: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ}، وقد تقدم الجملة، نحو: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} أَدِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ} [المائدة: ٥٤] " ^(٥)

(١) همع الهوامع: ١٩٨/٣

(٢) شرح العصام: ٤٩٠

(٣) همع الهوامع: ١٤٩/١

٤٤- شرح العصام: ٣٦٥

(٥) أوضح المسالك: ٢٩٢/٣



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ومن ذلك أيضاً قول للإسفراييني يبين أنها آية كريمة قوله : "أفعال المقاربة : هو ما وضع لدنو الخبر (رجاء هو طمع المحبوب ، وقد يستعمل (عسى) في الإشفاق ، وقد جمعها قوله تعالى وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ { [البقرة : ٢١٦]" وهذا ما ذهب اليه السيوطي ايضاً، حيث قال : " وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ مَجِيئِهَا لِلرَّجَاءِ وقد اجتمعا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ، وقال عباس حسن : " والأكثر في "عسى" أن تكون للرجاء. وقد تكون للإشفاق "أي: الخوف من وقوع أمر مكروه مثل قوله تعالى: وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم { [البقرة : (١)]

٦- في بعض الأحيان لا يصدر الآية بما يشعر أنها آية :

بمعنى أنه عند ذكره للآية لا يذكر معها عبارة (قوله تعالى) أو (قال تعالى) من ذلك قوله : " وجوب حذف الفعل عطفاً على جوازاً ، أي حذفاً واجباً في مثل : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة : ٦] هنا حذف الفعل وجوباً. " (١) وهذا ما ذهب إليه المرادي (ت ٧٤٩هـ) إذ قال : "أن الفاعل قد يحذف رافعه . وحذفه ، على قسمين : جائز نحو: "زيد" فيه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : زيد القارئ ، وهو الأظهر ، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال . والأحسن أن يقال : كمثل (زيد) في جواب : هل قرأ أحد؟ وواجب حذف نحو : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} أي : وإن استجارك أحد . " (٢) وقال الأزهري ايضاً : أو فسر "أي: فسر الفعل الرفع للفاعل "ما بعده" من فعل نحو: " {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة : ٦] فـ"أحد" فاعل فعل محذوف يفسره "استجارك" والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك. "والحذف في هذه" الصورة الأخيرة "واجب"؛ لأن "استجارك" المذكور كالعوض من "استجارك" المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض. " (٣) وجاء قولاً آخر للإسفراييني في نفس الموضع قال في حذف نون الجمع للإضافة : "ويحذف نونه وجوباً بالإضافة وجوازاً بغير الإضافة في اسم الفاعل مع اللام والعمل وسيأتي ، وفي الضرورة ، وفي الاختيار قبل اللام الساكنة

(١) شرح العصام : ٥٩٠

(٢) المصدر نفسه : ١٢١

(٣) توضيح المقاصد والمسالك : ٥٨٧/٢

(٤) شرح التصريح : ٤٠٣/١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ومنه ماجاء في الشواذ: {إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ} [الصافات: ٣٨] بنصب (العذاب) إذ نلاحظ أن الإسفراييني قيد حذف النون وجوباً في مواضع ، وجوازاً في مواضع أخرى^(١)

وقال الأشموني أيضاً : "تحذف نون الجمع ونون المثني للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو:

خيلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا ونحو قراءة الحسن {والمقيمي الصلاة} [الحج : ٣٥] بنصب الصلاة. وقد تحذف نون الجمع اختياريًا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم {غير معجزى} [التوبة : ٣] : الله بنصب الله. وقراءة بعضهم: "إنكم لذائقوا العذاب" [الصافات: ٣٨] بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن: "وما هم بضارين به من أحد" [البقرة: ١٠٢]"^(٢) وقال الشنقيطي: "ولذلك يجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التي هي علامة الإعراب لقيام المضاف إليه مقامه، ومنه والمقيمي الصلاة قال تعالى: {إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ} [الصافات: ٣٨] والأصل ذائقون ثم أضيف فقيلاً: ذائقوا العذاب. فالإضافة لا تجتمع مع التنوين، لأنه يدل على كمال الاسم"^(٣)

القراءات القرآنية والقراء :

القراءات : جمع قراءة ، وهي في اللغة : مصدر قرأ قراءة وقرأنا^(٤)، بمعنى : الجمع والضم ، وسمي القرآن قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها^(٥)

وفي الاصطلاح : "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية ، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله"^(٦)

وعرفها الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "اختلاف الفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتهما من تخفيف وتشديد وغيرها"^(١)

(١) شرح العصام : ٤٩٩، وتتنظر القراءة في التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٠٨٩/٢، وفي إعراب القرآن للنحاس : ٨٣٧ الأصل لذائقون حذف نون استخفافاً وحُفِظَت للإضافة ...

(٢) حاشية الصبان : ١٣٣/١، وتتنظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس : ٧١/١، وفي المحتسب لابن جني : ٣٧٢٣/١

(٣) فتح البرية في شرح نظم الأجرومية : ٦٣٣

(٤) لسان العرب (ق ر أ) ١٠٤/٤

(٥) مجاز القرآن ، صنعة أبي عبيدة معمر بن مثنى : ١/١

(٦) البدور الزاهرة ، لعبد الفتاح القاضي : ١١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

والقراءات القرآنية هي أيضاً تعد أصل من أصول السماع إذا كان الاهتمام بها واضحاً ويأتي الاهتمام بها بعد الاهتمام بالقرآن الكريم ويمكن تقسيم القراءة عند الإسفراييني على نوعين:

أولاً : قراءات القراء السبعة : استشهد الإسفراييني بقراءة القراء السبعة التي اتفق جميعهم على قراءتهم وكان استشهاده بهم واضحاً لكنه استثنى مجموعة من القراء ومنهم ابن كثير (ت ١٢٠ هـ) وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧ هـ) ، ونافع بن عبد الرحمن المدني (ت ١٦٩ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) ونذكر أبرز القراء الذين استشهد بهم

١- ابن عامر اليحصبي (ت ١١٨ هـ):

كان استشهاد الإسفراييني بقراءة ابن عامر واضحة حيث ذكرها إذ قال "أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه ، وبغيره في النثر أقبح منه في الشعر ، فقراءة ابن عامر: {قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ} [الأنعام: ١٣٧] " (٢) وجاء ابن الأنباري في نفس الموضع إذ قال : "... حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيد، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لَتَجْتَرُ فتسمع صوت والله ربها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى، وقد قال ابن عامر أحد القراء السبعة {وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ} بنصب "أولادهم" وجر "شركائهم" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "أولادهم" والتقدير فيه: قتل شركائهم أولادهم، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة، وإذا جاء في القرآن ففي الشعر أولى". (٣)

٢ - أبو عمرو بن العلاء: (١٥٤ هـ):

استشهد الإسفراييني بقراءة أبي عمرو بن العلاء في مواضع منها في قراءته والطيور (في قوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) [سبأ: ١٠] قال : " في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو بن العلاء إمام القراء النصب ، بقراءة أكثر القراء : (يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) بنصب الطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن والخليل أي فيختار الرفع كالخليل وإلا فيختار النصب كابي عمرو حيث قرأها ابي عمر بالنصب ذكر

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣١٨/١.

(٢) شرح العصام: ٣٤٦، ينتظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس ، واتحاف فضلاء البشر: ٢٧٤

٣- الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٢/٢ (مسألة الفصل بين المضاف والمضاف اليه)



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الإسفراييني أن قراءة النصب تمثل قراءة أبي عمرو بن العلاء في المعطوف وهو الطير على المنادى المفرد (يا جبال) " (١)

ومن العلماء من يرى أن لمعطوف (والطير) قد يكون معطوفاً على لفظ (يا جبال) أو على الضمير المستكن في (أوبي) حيث قرأ السلمي والأعرج وعبد الوارث ومحبوب عن أبي عمر و ونصر وأبو بكر عن عاصم وابن أبي إسحاق... . والطير) بالرفع عطفاً على لفظ (يا جبال) أو على الضمير المستكن في أوبي واختار الرفع الخليل وسيبويه والمازني " (٢) وجاء على نفس الموضع قول المبرد وقد بين المبرد (ت ٢٨٥هـ) أن الاسم المعطوف إذا كان معرفاً بالالف واللام وعطف على مضاف أو مفرد فيه اختلاف ، قال : "فإن عطفت اسمافيه الف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافاً أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون يازيد والحارث أقبلاً وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي معه والطير)

أما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة " (٣)

وهذا ماذهب إليه الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) قال : "وأما المعطوف على المنادى المفرد فجاز فيه الوجهان كقوله تعالى " يا جبال أوبي معه والطير (والطير وقرى بهما " (٤)

٣_ حمزة بين حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ):

استشهد الإسفراييني بقراءة القارئ حمزة بن حبيب الزيات إذ قال : " ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، منصوب مفرد . ومميز مائة و ألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد ... و (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) [الكهف : ٢٥] بالإضافة على قراءة حمزة والكسائي قليلة . " (٥) بين الإسفراييني من خلال نصه أن قراءة حمزة هي بتنوين (مئة) فتكون سنين (هي بدل من ثلاثمئة) أو تكون عطف بيان على هذه القراءة

(١) ينظر شرح العصام: ٢١٤

(٢) ينظر معجم القراءات : ٣٤٠/٧

(٣) المقتضب : ٢١٢/٤

(٤) بصائر ذوي التمييز : ٤٢٤/٥

(٥) شرح العصام : ٤٧٩ ، وتتنظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس : ٥٤١ ، والكنز في القراءات العشر : ٧٩/١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

وقال جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) : " ومن ترتيب حكم العدد على حال الموصوف المنوي قوله تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا} [الأنعام : ١٦٠] وتضاف "المائة" فما فوقها إلى المعدود مفردًا، كقوله تعالى: {بَلِّغْ لِبَنَاتِ مِائَةِ عَامٍ} [البقرة : ٢٥٩] وقد تضاف "مائة" إلى جمع كقراءة حمزة، والكسائي: وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ^(١) وقال السيوطي: " قَالَ الْكَسَائِيُّ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَضِيفُ الْعَشْرِينَ وَأَخَوَاتِهِ إِلَى التَّمْيِيزِ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً فَيَقُولُ عَشْرُو دِرْهَمٍ وَأَرْبَعُو ثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ مِائَةً فَمَا فَوْقَهَا مِيزَ بِمُفْرَدٍ مَجْرُورٍ بِإِلْصَافَةِ نَحْوِ مِائَةِ رَجُلٍ وَمِائَتَا عَامٍ وَأَلْفَ إِنْسَانٍ وَجَمَعَهُ مَعَ الْمِائَةِ ضَرُورَةٌ وَجُوزُهُ الْفَرَاءُ فِي السَّعَةِ وَخَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ وَالْكَسَائِيُّ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ {الْكَهْفُ : ٢٥} بِإِلْصَافَةِ مِائَةٍ ... " (٢)

ثانيا : قراءات القراء الثلاثة المكملون للعشرة :

لم يستشهد الإسفراييني بقراءتهم جميعاً فقط استشهد بقراءة الأعمش فقط واستثنى الثلاثة الباقون

٤- سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨ هـ):

استشهد الإسفراييني بقراءة الأعمش في (عشرة) في قوله تعالى: { اثنَا عَشْرَةَ عَيْنًا } [البقرة : ٦٠] إذ قال اثنا عشر (بتذكير الجزاين (إحدى عشرة، اثنتا عشرة بتانيتهما... فإن القراءة اثنَا عَشْرَةَ عَيْنًا } [البقرة: ٦٠] بسكون الشين أو كسرهما على قراءة غير الأعمش وهو يفتحها على لغة من لم يغير الشين في حالة التركيب وهو قليل : " (٣)

وجاء في معجم القراءات وقراءة الجمهور (.. عَشْرَةٌ) بسكون الشين ، وهي لغة الحجاز وأسد وقرأ أبو عمرو ومجاهد وطلحة والأعمش .. (عشرة) بكسر الشين وهي لغة تميم وربيعه .

نلاحظ من خلال النص أن قراءة الأعمش تمثل لغة تميم وربيعه في حين أن قراءة فتح الشين من (عشر) تمثل لغة الحجاز وأسد وقال السيوطي في نفس الموضع: " وقد يلزم الحذف في الأفراد قيل أن تركب في العدد فيجعل الإعراب على النون نحو هذه ثمان ورأيت ثمانا ومررت بثمان وشين عشرة في التركيب ساكنة في لغة

(١) شرح الكافية الشافية: ١٦٦٧/٣

(٢) همع الهوامع: ٣٤٨/٢

(٣) شرح العصام: ٤٧٥-٤٧٦



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الحجاز قَالَ تَعَالَى { اثنًا عَشْرَةً عَيْنًا } [البقرة : ٦٠] وقد تكسر في لُغَةً تَمِيمٍ وَقُرِئَ بِهِ فِي الْآيَةِ (أو تفتح) رُجُوعاً إِلَى الْأَصْلِ فِيهَا وَقَرَأَ بِهِ الْأَعْمَشُ أَمَا عَشْرٌ فِي التَّكْرِيبِ فَمَفْتُوحٌ الشَّيْنُ " وذكر المرادي (ت ٧٤٩هـ) : " ان قراءة الفتح أو الكسر هي تمثل الأصل الا أن اللغة الافصح بالتسكين إذ قال وبلغتهم قراءة بعضهم : (اثنًا عَشْرَةً عَيْنًا) قال في التسهيل : وقد تفتح يعني في المؤنث ، وبالفتح قرأ الأعمش ، قال الزمخشري : وهي لغة ، انتهى ، والفتح هو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهي لغة الحجازيين وأما في التذكير فالشين مفتوحة" (١)

سمات استشهاده بالقراءات القرآنية:

١ - استشهاده بالقراءات الشاذة:

قال الإسفراييني: " والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه (يا غُلَامِي) ، و (يا غُلَامِي) ... و (يا غُلَام و يا غلاما) لشذوذه في غير (بَنِيّ) وكذا لعود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتبه بالإضافة لشذوذه ، ومنه : { رَبِّ احْكَمْ } [الأنبياء : ١١٢] على قراءة الضم في الشاذة وفي معجم القراءات "قراءة الضم رَبُّ احْكَمْ (، وقرأ بها أبو جعفر وابن محيصن" (٢)

وقال أيضاً " ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، واجتماع أربع فتحات في إحدى عشرة (، و (اثنا عشرة (مع ثقل التركيب يرد عليه أحدَ عَشْرَ) ... وقد إسكان أول عشر في التركيب مع تحرك الآخر ، فقرأ : (أَحَدَ عَشْرَ كُوكِبًا ([يوسف : ٤] (أحد عشر كوكباً) بسكون العين" (٣)

وقرأ (أحد عشر (بسكون العين أبو جعفر كانه نبه بذلك على أن الاسمين جعلاً اسماً واحداً (١)

٢- قد يذكر وجوه القراءة القرآنية :

قال الإسفراييني في أفعال المدح والذم : "ما وضع الإنشاء مدح أو ذم ، فمنها : (نعم) بكسر النون وسكون العين ومنها القراءتان في (فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة : ٢٧١] بكسر الفاء وفتحها ...". قرأها بالكسر : أبو عمرو ونافع وعاصم وقالون ... وقرأها بالفتح ابن عامر وحمة والكسائي وخلف والأعمش" (٢)

(١) معجم القراءات: ١٠٩/١ - ١١٠

(٢) شرح العصام: ٢٢١-٢٢٣، ينظر: القراءة في اعراب القرآن للنحاس: ١١١

(٣) شرح العصام : ٤٧٦، وتتنظر القراءة في معجم القراءات القرآنية : ٤٢٣/٢



الفصل الأول // ادلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

٣- كان يرجح قراءة على أخرى :

قال الإسفراييني في حكم المستثنى ب (إلّا) في غير الموجب "... أن لا يتراخي المستثنى منه ، فإنه حينئذٍ يترجح النصب ... لأن سيوييه رجح فيه البديل لا يقال : ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى: ("وَلَا يَلْتَقِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُنْكَ") [هود : ٨١]، فإن القراءة المشهور فيها النصب ، ولا وجه لاتفاق أكثر القراء على المرجوح ... " (٣) وقال سيوييه : " وحسن البديل " لأنك قد شغلت الرافع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك" (٤)

٤- عدم نسبة القراءة:

قال الإسفراييني: "ومن جعل اجتماع خمس فتحات في ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، واجتماع أربع فتحات في (إحدى عشرة) ، و(اثنتا عشرة) مع ثقل التركيب يرد عليه : (أحد عشر) وأنه غفل عن ست فتحات في أربع عشرة وقد جاء إسكان أول عشر في التركيب مع تحريك الآخر ، فقرأ : {أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} [يوسف: ٤] (أحد عشر كوكبا) بسكون العين" (٥)

وقرأ (أحد عشر) بسكون العين أبو جعفر كأنه نبه بذلك على أن الاسمين جعلاً اسماً واحداً... (٦)

ثانياً: الحديث النبوي الشريف :

يعد الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر السماع فهو أوثق لغة بعد القرآن الكريم ، والحديث : "... هو أسم من التحديث وهو الاخبار ، ثم سُمي به قول ، أو فعل أو تقرير نسب الى النبي (صلى الله عليه وسلم)" (١)

(١) ينظر معجم القراءات القرآنية: ٣٥٤-٣٥٥

(٢) شرح العصام : ٥٩٥ ، وتتنظر القراءة في معجم القراءات ٣٥٤/١

(٣) شرح العصام : ٣٠٤

(٤) كتاب سيوييه : ٢/٣٣٦

(٥) شرح العصام : ٤٧٦ ، وتتنظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٨

(٦) ينظر اتحاف فضلاء البشر : ٣٢٨



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ويعد الإسفراييني من العلماء الذين استشهدوا بالحديث النبوي الشريف لكن هذا الأصل جاء قليلاً عنده إذا ما قيس باستشهاده بالأصول الأخرى، فقد استشهد ب(تسعة عشر حديثاً) في مجال البحث النحوي، ومن سمات استشهاده بالحديث ما يأتي:

١- تأخير الحديث بعد الشعر:

من ذلك قوله: "قد تاتي النون مع أسم الفاعل نحو قول الشاعر :

ألا فتى من بني ذبيان يحملني وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

وقول الآخر:

لَيْسَ الْمُوَافِينِي لَيْرَفْدَ خَائِباً فَأَنَّ لَهُ أضعافَ ما كان املاً

ويحتمل كونها تنويناً، وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو: (غير الدجال أخوفني عليكم)، أي: أخوف مخوفاتي ... " (٢) نلاحظ من خلال نص الإسفراييني أن نون الوقاية قد تأتي مع اسم الفاعل، أو اسم التفضيل، فهو رجح ذلك، ولم يذهب مذهب من يرى أنها نون التنوين وحجته في ذلك أن التنوين لا يجتمع مع الالف واللام. وقد بين قاعدة ذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في نفس الموضع: "واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم: "فهل أنتم صادقوني..." كما لحقت أفعال التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم: "غير الدجال أخوفني عليكم" لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب. (٣) وقال عباس حسن (ت ١٢٩٨هـ) الحديث الشريف: "ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام: غيرُ الدجَالِ أخوفُنِي عليكم. وروى: أخوفِي عليكم ٤" أي: غير الدجال أخوف الأمور التي أخافها عليكم ... (٤)

٢- تقديم الحديث الشريف على الشاهد الشعري :

(١) الكليات: ٢٧١

(٢) شرح العصام: ٤٠٧، البيت الأول لأبي محم السعدي ينظر في خزنة الأدب ٢٦٥-٢٦٦

البيت الثاني بلا نسبة ينظر في المقاصد النحوية ١/٢١٦، الحديث ينظر في شرح النوري على مسلم: ٣٧٤-٣٧٥

(٣) أوضح المسالك، ابن هشام: ١/١٢٨

(٤) النحو الوافي، عباس حسن: ١/٢٨٥



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

هناك بعض المواضع التي قدم فيها الإسفراييني الحديث النبوي على الشاهد الشعري من ذلك: "من شروط صوغ أفعال التفضيل (ليس بلون ولا عيب لأن منهما أفعال لغيره قياساً مطرداً فيفحش الالتباس ، فلا ينتقض بما جاء منه أفعال من غير اطراد ولا تنتقض القاعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر : (ماؤه أبيض من اللبن) لأنه شاذ ومثله قول الشاعر :

أَبْعُدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

الشاهد في هذا البيت قوله (أسود)، حيث جاز بأفعال التفضيل من السواد ، وهو جائز عند الكوفيين ومخالف عند البصريين ^(١) نلاحظ من خلال نص الإسفراييني أنه أشار الى أن هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فقد اجازها الكوفيون ومنعها البصريون وهي واردة في الحديث الشريف والشاهد الشعري ايضاً وهذا ما أكدته الرضي إذ قال : " ليس بلون ولا عيب " صفة أيضاً أقول ثلاثي وقوله : لأن منهما أفعال لغيره ... وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة ، فإن الباطنة يبنى منها أفعال التفضيل ، نحو : فلان أبلد من فلان وأجهل منه وأحمق وأرعن و أرعن وأهوج وأخرق ^(٢) وقد بين ابن الانباري (ت ٥٧٧هـ) علة ذلك فقال : " حيث اشتق أفعال التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون ، ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للمنع ؛ فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أفعال التفضيل وصيغتي التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة. " ^(٣)

٣- كان يكتفي بمحل الشاهد من الحديث فلا يذكر الحديث كاملاً :

أن الإسفراييني احياناً كان يأتي بكلمة أو كلمتين من الحديث تدل "على على موضع الشاهد ولا يأتي بالحديث كاملاً نذكر مواضع استشهاده بهذا النوع من الحديث الشريف (انكنَّ لانتنَّ صواحبات يوسف) قال عصام الدين : "الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء ، ك (مساجد ومصابيح والمراد بالجموع جموع التكسير وإلا فيجمع جمع السلامة : نحو (صواحبات يوسف) " ^(٤) هنا الإسفراييني قصد بهذا القول ان من العلل المانعة للصرف هي الجمع ووضح شرط الجمع هنا ، وقال ابن جني (ت ٢٩٢هـ) ايضاً : " فإن قلت : فقد يجمع أيضاً

(١) شرح العصام : ٥١٩ ، البيت للمتنبى ينظر في ديوانه : ٣٦/٤ ، والحديث في صحيح البخاري ٣٠٤/١٠

(٢) شرح الكافية للرضي : ٤٤٩-٤٥٠/٣

(٣) الأنصاف في مسائل الخلاف : ابن الانباري ١٢١/١

(٤) شرح العصام : ٩٤ والحديث ينظر في صحيح ابن حبان : ٤٩٥/٥



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الكثرة، نحو بيوت وبيوتات وحمُر وحمُرات ونحو قولهم: صواحبات يوسف^(١) وقال مصطفى الغلاييني (ت ١٢٦٤هـ)، إن صيغة منتهى الجموع قد تكون لجمع المذكر السالم، وقد تكون لجمع المؤنث السالم، قال: "ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمع المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل "كأفاضلين ونواكسين" وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو "صَوَاحِبَاتٌ وَوَاهِلَاتٌ" وفي الحديث "إِنكُنَّ" لأنَّ صواحبات يوسف^(٢)

٤- رفع الحديث الى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):

إن الإسفراييني في معظم مواضع استشهاده يرفع الحديث النبوي الشريف الى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ قال في المستثنى بعد غير وسوى وسواء وحاشا: "ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الأكثر أي في مذهب أكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث أنكر فعلية حاشا إلا على سبيل الشذوذ، كقوله عليه الصلاة والسلام: (أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ)"^(٣)

نلاحظ من خلال نص الإسفراييني أنه يأتي المخفوض بعد غير وسوى وسواء وحاشا، وهذا يمثل مذهب أكثر النحاة لانهم لا يعدون (حاشا) من الافعال

وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "حاشا على ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا أَنْ تَكُونَ فِعْلًا مُتَعَدِّيًا مُتَصَرِّفًا تَقُولُ حَاشِيَّتَهُ بِمَعْنَى اسْتِثْنِيَّتِهِ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ مَا نَافِيَةٌ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَنْ فَاطِمَةَ وَتَوَهَّمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَحَاشَا الْاسْتِثْنَائِيَّةُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا"^(٤) ف(حاشا) عند ابن هشام هي من الافعال المتعدية المتصرفة وهي بمعنى استثنى .

وقال الأشموني: "الثالث: أنها تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول: "حاشيته"؛ بمعنى: استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: "أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة" "ما": نافية، والمعنى أنه صلى الله عليه

(١) الخصائص، ابن جني ٢٣٩/٣

(٢) جامع الدروس العربية، محمد الغلاييني ٩٧:

(٣) شرح العصام: ٣٠٩، والحديث أخرجه أحمد في المسند ٨١/٨-٨٢

(٤) مغنيبيب، ابن هشام: ١٦٤



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

وسلم لم يستثن فاطمة، وتوهم الشارح أنها المصدرية و"حاشي" الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم، فاستدل به على أنه قد يقال: "قام القوم ما حاشا زيدا"^(١)

من خلال استشهاد الإسفراييني نستنتج أن الحديث النبوي الشريف كان يعدُّ أصلاً من أصول السماع بعد القرآن الكريم لكن استشهاده به كان قليلاً مقارنةً باستشهاده بالقران الكريم .

ثالثاً: كلام العرب من الشعر والنثر :

"يعد كلام العرب المصدر الثالث في الاستشهاد في اللغة والنحو ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها ،وصفاء لغتها ،من منثور ومنظوم ،قبل بعثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي زمنه وبعده ،إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم ،وكثرة المولدين ،وفشو اللحن"^(٢)

يقسم كلام العرب على قسمين :

١- الشعر :

إن القدماء عرفوا مزايا كلام العرب ولاسيما الشعر ، وأدركوا قيمته في فهم اللغة واتخذوا منه ركناً من أركان الاستدلال ،قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في وصفه شعر العرب : "والشعر ديوان العرب ،وبه حفظت الأنساب ،وعُرفت المآثر ،ومنه تُعلمت اللغة ،وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ،وغريب حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ،وحديث صحابته والتابعين رحمهم الله تعالى ."^(٣)

كان تقسيم ابن رشيقي القيرواني الشعراء أربع طبقات :الطبقة الأولى :الشعراء الجاهليون وهم الذين عاشوا قبل الاسلام منهم الشاعر امريء القيس والأعشى وغيرهم والطبقة الثانية :الشعراء المخضرمون وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام ،منهم لبيد وكعب بن زهير ،والطبقة الثالثة :الإسلاميون ويقال لهم المتقدمون ،وهو الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً وعاشوا في صدر الاسلام منهم جرير والفرزدق ،والطبقة الرابعة :المولدون ،ويقال لهم المحدثون فمنهم بشار بن برد وأبو نواس^(٤)

(١) شرح الأشموني : ٥٢٨/١

(٢) الشاهد وأصول النحوي كتاب سيبويه ،خديجة الحديثي : ٧٧

(٣) الصّاحبي في اللغة : ٤٦٧

(٤) ينظر خزانة الادب : ٥٦



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

أما بالنسبة للإسفراييني فقد كان استشهاده بالشعر كثيراً مقارنةً باستشهاده بالحديث إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية التي استشهد بها (مائة واحد وثلاثين) بيتاً حيث كان ملتزماً بالحقبة الزمنية التي حددها النحاة .

أما أهم سمات استشهاده بالشواهد الشعرية فهي :

أ- استدلاله بالشاهد الشعري لتقوية حكم نحوي

:أي أن الإسفراييني قد يأتي بشاهد شعري من أجل تقوية حكم أو قاعدة نحوية نذكر بعض من هذه المواضع قال الإسفراييني: "وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأنٍ مُقدّرٍ، فتدخل على الجمل مطلقاً، وشذَّ إعمالها في السعة (في غيره) لكن في الشعر يعمل في المضمّر مطلقاً نحو :

فلو أنك في يوم الرّخاء سألتني فِرَاقَكَ لم أَبْخَلْ وأنت صديقٌ"^(١)

وواضح من خلال نص الإسفراييني أنه ذهب الى أن (أن) المفتوحة الهمزة والمخففة تعمل في ضمير الشأن المقدر، لكن في الشعر تعمل في المضمّر مطلقاً، وقال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : " ومحل الاستشهاد بالبيت الذي أثره المؤلف قوله "فلو أنك سألتني" حيث خفف "أن" المؤكدة، وأعملها في الاسم والخبر، فجاء باسمها ضميراً من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهو قوله "سألتني طلاقك" وأكثر العلماء يرون مجيء اسم أن المخفف ضمير مخاطب شاذاً.^(٢) نرى هنا ابن الأنباري وضح محل الشاهد من البيت الشعري هو أن المخففة المفتوحة اتصل بها ضمير نصب وهو الكاف وشذ ذلك وجاء قول العكبري أيضاً: (ت ٦١٦هـ) "ويجوز أن تعمل (أن) المخففة من التثنية عملها قبل التثنية وقد جاء ذلك في الشعر"^(٣) هنا العكبري أيضاً جوز اعمال (أن) المخففة واعمالها في ضمير الشأن

ب- نسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها:

نسب الإسفراييني معظم الشواهد الشعرية الى قائلها ومنه قوله: قال رؤبة :

*بِئْسَ تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

الاستشهاد فيه في قوله: (تميماً) فإنه منصوب على الاختصاص والتقدير :أخص تميمًا، والباعث على الاختصاص إما إظهار فخر ،أو إظهار تواضع ،أو زيادة بيان .وهنا أراد رؤبة إظهار فخره لكونه من تميم أو

(١) شرح العصام : ٦٣٨ ، البيت بلانسبة في الأزهية ٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨، ٢٦٢/٥

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري : ١٦٧/١

(٣) اللباب في علل البناء والاعراب ،العكبري : ٢٢٠/١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

لزيادة البيان ^(١) وقال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : "إنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حُمل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار . وقال رؤبة:

***بنا تميما يُكشَفُ الضَّبَابُ ***

وقال: نحن العرب أقرى الناس لضيء. ^(٢) وجاء قول المرادي (ت ٧٤٩ هـ) : "والمخصوص اسم ظاهر متكلم يخصه أو يشارك فيه وذلك الاسم ثلاثة أنواع... الثالث :المعرف ب(ال)كقولهم :نحن العرب أقرى من الناس للضيء وقد يكون علماً كقول رؤبة :

بنا تميما يُكشَفُ الضَّبَابُ" ^(٣) من خلال تلك النصوص نستنتج ان المخصوص لا يقع مبنياً على الضم وإنما يكون منصوباً وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص أو أعني

ج- قد يستشهد بالبيت الشعري دون أن ينسبه لقائله :

إن الإسفراييني استشهد ببعض الأبيات الشعرية لكنها بلانسبه وهذا قليل عنده نذكر نمطاً من تلك الأبيات قال الإسفراييني: "أن يقع الضمير بعد (إلا) نحو: (ماضربُ إلا إياك) ،و: (ماضربُ إلا أنا) ،أما قوله :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

فالشاهد هنا في قوله (إلاك) فإنه أتى بالضمير المتصل بعد (إلا) وكان القياس أن يقال : (إلا إياك) ،بالضمير المنفصل ،وهذا شاذ للضرورة الشعر . ^(٤) من خلال قول عصام هنا جاء ضمير المتصل محل ضمير المنفصل لضرورة الشعرية وهو من باب الشذوذ المخالف للقياس ،وقال ابن جني (ت ٢٩٢ هـ) : "وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل ؛ نحو قوله:

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

فإن قلت: زعمت أن المتصل أثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى أكثر استعمال المنفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل ^(٥) وقد حدد المرادي (ت ٧٤٩ هـ) مواضع الضمير المتصل وقيدها قال : "أي: الضمير المتصل هو الذي لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد "إلا" في الاختيار.

(١) شرح العصام : ٢٤٠ ،البيت لرؤبة ينظر في ديوانه ١٦٩

(٢) كتاب سيبويه : ٢٣٤/٢

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ،المرادي : ١١٥٠/٣

(٤) شرح العصام : ٤٠١ ،البيت بلانسبة ينظر في المقاصد النحوية ١٤٩/١

(٥) الخصائص ،ابن جني : ١٩٧/٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

والمنفصل بخلافه، أي: يصح وقوعه أول الكلام وبعد "إلا" في الاختيار، وسيأتي تمثيل النوعين:

واحترز بقوله: "اختياراً" من وقوع المتصل بعد "إلا" في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَيَّارٌ^(١)

يتضح من خلال النصوص السابقة أن القياس في الضمير المتصل ان لا يأتي بعد (الا) وان جاء ذلك في الشعر فهو من باب الشذوذ للضرورة الشعر .

ح-تقديم الآية الكريمة على الشاهد الشعري :

قدم الإسفراييني الآية الكريمة على الشاهد الشعري من ذلك قوله: "(أي) و (اية)ك(من).....وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الأضافة غن علم المضاف اليه نحو : {أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الإسراء: ١١٠]،...وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنَ لَتَعْلَمَنَّ وَأَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ^(٢)

وقال سيبويه(ت ١٨٠ هـ) : "اعلم أن أيا مضافا وغير مضاف بمنزلة مَنْ. ألا ترى أنك تقول: أي أفضل، وأي القوم أفضل. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى مَنْ، كما أن زيدا وزيدَ مناة يجريان مجرى عمرو، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عز وجل: " أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى "؛ فحُسْن كحسنة مضافا.^(٣)

يتبين أنّ (أي وأية) يستغنى عن المضاف في الشرط والاستفهام فتكون ك(مَنْ)

د-استشهاده بأكثر من شاهد شعري في موضع واحد:

قد يستشهد الإسفراييني بأكثر من شاهد شعري في نفس الموضع ،ومنه قوله : "وبعد ذلك المخصوص لأنه للتعين بعد الإبهام ، فلا بد أن يكون بعده ، والمراد بكونه ليس كونه بعده ، بلا واسطة لينتقض ب : "نعم رجلاً زيدا" قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو (زيد نعم الرجل) وهو قليل وفي التسهيل^٤ ويذكر المخصوص قبل (نعم) و(بئس) معمولاً للأبتداء ،أو لبعض نواسخه ،نحو:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَغْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسَ فِيهَا كُنْتُ نِعَمَ الْمُمَارِسِ

(١) توضيح المقاصد والمسالك ،المرادي : ٣٥٩/١

(٢) شرح العصام : ٤٣١، ٤٣٠، البيت بلا نسبة المقاصد النحوية ٥٤٥/٢

(٣) كتاب سيبويه : ٣٩٨/٢

٤-شرح التسهيل : ١٦-١٧



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

أو بعد فاعلهما مبتدأ، أو خبر لا يظهر، أو أول مفعولي فعل ناسخ نحو :

يَمِينًا، لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا على كُلِّ حَالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمٍ^(١)

يتبين من خلال النص أنَّ المخصوص بالمدح أو الذم في (نعم وبئس) إذا كان تقدم عليهما كان معمولاً للابتداء

أو لبعض نواسخه، أو بعد فاعلهما مبتدأ أو خبر لا يظهر، أو أول مفعولي فعل ناسخ وقال الأشموني (ت ٩٠٠هـ)

في تقديم المخصوص على نعم وبئس : "وإن يقدم مشعر به كفى ... كـ"العلم نعم المقتنى والمقتف"

"وإن يقدم مشعر به" أي بالمخصوص "كفى" عن ذكره "كالعلم نعم المقتنى والمقتف" فالعلم: مبتدأ قولاً واحداً،

والجملة بعده خبره، ويجوز دخول الناسخ عليه، نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ} [ص: ٤٤] ^(٢)

ايضا ايضا جوز تقديم المخصوص على نعم وبئس وجوز دخول النواسخ عليه، وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) :

(ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذم (قبلهما) أي :نعم، وبئس (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل، ومعموله

الخبر، والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من ال الجنسية نحو :زيد نعم الرجل، أو رجلاً، وكان زيد نِعْم

الرجل، وإنَّ زيداً نعم الرجل قال

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعْمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ...^(٣) .

ذ-طريقة إيراده الشاهد:

هذه السمة تعد سمة مهمة عند الإسفراييني فاحياناً لا يأتي بالبيت كاملاً من ذلك على سبيل المثال قال

: "ويرد على التعريف على تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله:

* خَذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكرَمَ وَادْكُرُوا *

الشاهد هنا قوله: (يا آل عكرم) حيث رخم المضاف اليه من المنادى، وفيه خلاف بين البصريين

والكوفيين. واستدل به الكوفيون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف اليه على ما يقتضيه

القياس لو كان هو المنادى وذهب البصريون الى منع ذلك، وعلمتهم في المنع أن المضاف اليه ليس هو المنادى

ولا ترخيم عندهم الا في المنادى واجابوا عن هذا أو مثله أنه محمول على الضرورة ^(٤) "نلاحظ أنَّ الإسفراييني

(١) شرح العصام: ٥٩٧٥٩٨: البيت الأول ليزيد بن الطثرية ينظر في ديوانه ٨٤ والبيت الثاني: لزهير بن أبي سلمى ينظر في

ديوانه ١٤

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٩٠/٢

(٣) همع الهوامع، السيوطي: ٢٧/٣، البيت لأبي دهل الجمحي ينظر في ديوانه ٩٦

(٤) ينظر هامش محقق كتاب شرح العصام: ٢٢٥-٢٢٦، وقد رجع إلى الإنصاف: ٣٤٨/١ والمقاصد النحوية: ٢٧٤/٣



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ذكر موضع الشاهد وبين انه رخم هنا المضاف اليه اليه من المنادى وقد بين أنها من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين إذ منعها البصريون واجازها الكوفيون

وقال ابن الانباري (٥٧٧هـ): " وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد قال جاء في استعمالهم كثيراً، قال زهير بن أبي سلمى:

[٢١٨]

حُدُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ^(١)

٢-النثر:

يعد في كلام العرب المصدر الثاني لما يستشهد به في اللغة والنحو، وقد أخذ علماء اللغة عن القبائل التي جمعت الفصاحة وصفاء اللغة وأولها لغة قريش ويرجع السبب أن قريشاً كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ واسهلها على اللسان عند النطق بها وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس^(٢)

وقد أخذ علماء العربية من النثر قواعدهم وهو أفضل من الشعر ، لأن "النثر أرفع منه درجة ، وأعلى رتبة ، وأشرف مقاماً ، وأحسن نظماً

الشعر محصور في وزن وقافية يحتاج الشاعر معها الى زيادة الألفاظ والتقديم فيها والتأخير ، وقصر الممدود ومد المقصور ..."^(٣)

والنثر قسمان : أمثال وأقوال

الأمثال :

المثل لغة: " قَالَ اللَّيْثُ: الْمَثَلُ: الشَّيْءُ الَّذِي يُضْرَبُ مَثَلًا فَيُجْعَلُ مِثْلَهُ.وَالْمَثَلُ: الْحَدِيثُ نَفْسُهُ."^(٤)

أما المثل اصطلاحاً: هو " اللفظ الذي يخالف لفظ المضروب له ،ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ ،شبهوه بالمثل الذي يُعمل عليه غيره "

اما الأمثال عند الإسفراييني فكان استشهاده به قليل إذ بلغت عدد الأمثال عنده اربعة عشر مثلاً

(١) الأنصاف في مسئل الخلاف ،ابن الانباري :٢٨٤/١

(٢) الاقتراح ،السيوطي :١٠١

(٣) صبح الأعشى ،أحمد القلقشندي :٨٩/١

(٤) تهذيب اللغة (مثل):٧٠/١٥



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ومن ابرز سمات استشهاده بالأمثال العربية هي :

١- تأخير المثل عن الآية القرآنية الكريمة :-

من ابرز سمات الإسفراييني بالأمثال هو أنه يأتي بآية قرآنية ثم يأتي بعدها بالمثل كما في قول

الإسفراييني: "المبتدأ هو الاسم حقيقة أو حكماً، نحو : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} [البقرة: ١٨٤]

(وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ^(١)

وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) : "المبتدأ: اسم أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به.

فالاسم، نحو: "الله ربنا" و"محمد نبينا" والذي بمنزلة، نحو: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}، و: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} [البقرة: ٦] ، و"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" ^(٢) وقال الأشموني : "تعريف المبتدأ:

المبتدأ: هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة: مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به.

فالاسم يشمل الصريح، والمؤول نحو: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} ، "وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه".

والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم "كان".

وغير الزائدة لإدخال، نحو: "بحسبك درهم"، و {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ} [فاطر: ٣].

ومخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل، نحو: "أقائم الزيدان"، ونائبه، نحو: "أمضروب العبدان"، وخرج به نحو: "أقائم"

من قولك: "أقائم أبوه زيد"؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به. ^(٣) توضح النصوص التي ذكرناها ان المبتدأ يكون مجرداً

من العوامل اللفظية وهو المخبر عنه أو بمنزلة

٢- قد يرد المثل عنده دون أن يبين أنه مثل :

بمعنى أن الإسفراييني قد يقتصر على تطبيق القاعدة النحوية بذكر المثل فقط كقول

الإسفراييني: "و(ما) ابتداء (أي :مبتدأ) نكرة عند سيبويه ،ومابعد (الخبر) ويجوز في التعجب كون المبتدأ نكرة ،كما

يجوز في الدعاء ، وقد يقال :هو من قبيل : "شَرَّ أهر ذا ناب"، فيكون المعنى :ما أحسن زيدا إلا شي مجهول إلا

(١) شرح العصام: ١٣٦ ، والمثل ينظر في مجمع الأمثال ١/٢٩٩

(٢) أوضح المسالك ، ابن هشام: ١/١٨٦

(٣) شرح الأشموني: ١/١٧٧



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

شيء معلوم ^(١) بين الإسفراييني هنا من خلال النص أنه يجوز وقوع (ما) مبتدأ وهي نكرة وما بعدها الخبر، لأن سيبويه أجاز ذلك كما أجاز ذلك أيضاً في الدعاء .

وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): مفصلاً المسألة وموجهاً لها : " فإذا قلت: ما أحسن زيداً فـ"ما" اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به و"ما" هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت: شيء حسن زيداً ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمه غير مخصوصة كما قالوا: شيء جاءك أي: ما جاءك إلا شيء وكذلك: شر أهر ذا ناب، أي: ما أهره إلا شر ^(٢) وقد علل ابن الصائغ (٧٢٠هـ) سبب إجازة سيبويه وقوعها مبتدأ على الرغم من أنها نكرة، وذلك لأنها في تقدير التخصيص قال : " وتقول من ذلك: (ما أحسن زيداً!) و (أحسن به!) .

ف (ما) عند سيبويه نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء؛ وساغ الابتداء بها؛ لأنها في تقدير التخصيص.

والمعنى: شيء عظيم أحسن زيداً، أي: جعله حسناً؛ وهذا كقولهم: (شيء جاء بك) و (شر أهر ذا ناب).

و (أحسن) : فعل ماضٍ، لا يتصرف، مسندٌ إلى ضمير (ما) ^(٣)

٣- قد يسرد قصة المثل ويبين معناه عند استشهاد به :

بمعنى أن الإسفراييني يأتي بالمثل ليفسره ويوضحه ويبين قصته ومعناه نذكر موضع له في تفسيره لمثال قال الإسفراييني: "وشدَّ (أصبح ليلٌ)، قالت امرأة امرئ القيس وكان مبغضاً للنساء، مكروها عندهن، سألت الليل اصباحه لتنتهي مضاجعته فصار مثلاً

(وافقد مخنوق) قاله من أخذ سلكة السارق في طريق غافلاً وخنقه، يعني أعطني فديةً وخلص نفسك عن يدي، فصار مثلاً: (وأطرق كرا) ^(٤) نلاحظ أن عصام الدين فسر ووضح تلك الأمثال وهنا حذف حرف النداء من اسم الجنس شذوذاً والأصل (أصبح ليل) و (أطرق ياكرا) وقال الأشموني: " وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ولم يمنعه فانصر عاذله وذاك " أي: التعري من الحروف "في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه"

(١) شرح العصام: ٥٩٣، المثل ينظر في مجمع الأمثال ٣٧٠/١

(٢) الاصول في النحو، ابن السراج: ٩٩/١

(٣) اللوحة في شرح الملحّة، ابن الصائغ: ٥٠٥/١، وينظر كتاب سيبويه: ٧٢/١

(٤) شرح العصام: ٢٣٩، المثل الأول ينظر في مجمع الأمثال ٤٠٣-٤٠٤، وينظر المثل الثاني في مجمع الأمثال ٧٨/٢

وينظر المثل الثالث في مجمع الأمثال: ٤٣١-٤٣٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ففيهما أصلاً ورأساً "فانصر عاذله" بالذال المعجمة أي: لائمه على ذلك، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه؛ فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: "أطرق كرا"، و"افتد مخنوق"، و"أصبح ليل"، وفي الحديث، "ثوبي حجر" (١)

وجاء ابن الصائغ في نفس الموضع فقال: "و [أما] اسم الجنس، واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النداء إلا فيما ندر من [نحو] قولهم: (أَصْبَحْ لَيْلٌ)" (٢) نلاحظ من خلال النصوص أنَّ القاعدة لايجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار اليه وان ورد فهو من باب الشذوذ عند الإسفراييني ،ومن باب المسموع عند الأشموني ،ومن باب النادر عند ابن الصائغ.

ب- أقوال العرب :

استشهد بها الإسفراييني ولم يهملها في كتابه ،وهذا يدل على مكانه أقوال العرب عنده في ردّ بعض المسائل ،على الرغم من قلة عدد الاقوال التي استشهد بها في كتابه حيث بلغت عدد الاقوال عنده سبعة اقوال نذكر مثال عليها :

١- قد يذكر القول بعد البيت الشعري :

مثال ذلك قول الإسفراييني: "وتخفف المكسورة فليزما اللام ويجوز إلغاؤها ،ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ، خلافاً للكوفيين في التعميم... فإن ((كان زيد لقائماً)) عنده بمعنى : ماكان زيد إلا قائماً، وغيره من الكوفيين جعلوا ((إن)) مع ((اللام)) مطلقاً نافية واللام بمعنى إلا ، فكيف صحح أنهم عمموا دخول ((إن)) المخففة على الأفعال بدليل

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقولهم: ((إن تزيّنك لنفسك وإن تشينك لهيه)) (٣) وقال الزمخشري في نفس الموضع : " إن تزيّنك لنفسك وإن تشينك لهيه. وتقول في المفتوحة علمت أن زيد منطلق والتقدير أنه زيد منطلق. وقال الله تعالى: " وآخر دعواهم إن الحمد لله رب العالمين ". (٤)

(١) شرح الأشموني : ١٨/٣، والبيت لذي الرمة ينظر في ديوانه ص ١٩٥٢، وينظر الحديث في عمدة القاري في شرح صحيح البخاري : ٣٠٢/١٥

(٢) اللوحة في شرح الملحة ،ابن الصائغ: ٦٢٧/٢

٣- شرح العصام : ٦٣٨، البيت لعاتكة بنت زيد ينظر في خزانة الأدب : ٣٧٣/١٠ والقول لعمر بن الخطاب ينظر في الارتشاف : ٣٩/ ١٢٧٣/٣:

٤- المفصل في صنعة الإعراب : ١٦



المبحث الثاني

القياس

القياس لغة :

يعرف القياس في اللغة بمعنى التقدير إذ جاء في الصحاح : " تقدير الشيء بالشيء أي قست الشيء بغيره ، إذا قدرته على مثاله " ^(١) ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رُمح أي قدر رُمحاً ^(٢) .

القياس اصطلاحاً :

عرفه الرماني (ت ٣٨٤هـ) القياس بقوله "القياسُ: الجمعُ بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول" ^(٣) .

وعرفه الأنباري تعريفات عدة هي : "حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع" ، و "إلحاق الفرع بالأصل بجامع" ، و "اعتبار الشيء بالشيء بجامع" ^(٤) ، وجميع هذه التعريفات متقاربة .

استشهد الإسفراييني بالقياس إذ اعتد بالقياس وجعله أصلاً من أصول النحو العربي إذ قسم القياس على أقسام ثلاثة وهي كالآتي :

أولاً : القياس بحسب الاستعمال ويقسم على :

(١) الصحاح تاج اللغة ، الجوهري (مادة قيس) : ٩٦٧/٣

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ابن الأنباري ٩٣

(٣) الحدود في النحو : ٣٨

(٤) لمع الأدلة ص ٩٣



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

أ- القياس المطرد: "هو ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً"^(١)

والمطرد عند سيبويه - على ما ترى الدكتور خديجة الحديثي: "وهو ما اجتمعوا عليه، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلاً يقاس عليه غيره مما أشبهه"^(٢) وقد يسميه سيبويه (المتلئب) حيناً، فيقول: "وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلئباً"^(٣)، ويسميه حيناً آخر (الوجه)^(٤)، أو "الذي يلزم ولا ينكسر"^(٥)

وقد استشهد الإسفراييني بالقياس المطرد، في عطف المضمير المجرور، إذ وجب تكرار الخافض، قال الإسفراييني: "(وإذا عطف على المضمير المجرور أعيد الخافض) أسماً كان أو حرفاً، لأن عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك، والألزام انفصال الضمير المجرور، فجعل مطرداً.... وكذلك إذا عطف الضمير المجرور أعيد الخافض، نحو (مررتُ بزيد وبك) "^(٦) وقد فصل القول في المسألة ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) قائلاً: "كذلك عطف المضمير المجرور على الظاهر، كقولك: (مررتُ بزيد وبك)؛ فإن عطف بها على المضمير المرفوع المتصل بالأفعال لم يجز ذلك العطف إلا بعد تأكيد المضمير المرفوع؛ مثل: (قمتُ أنا وزيد) و (زيدٌ قام هو وعمرو)؛ لأن المضمير المرفوع لما اتصل بالفعل اختلط به وصار كالجاء منه، فأتى بالتأكيد إشعاراً بأن العطف على نفس الاسم المضمير المرفوع"^(٧) تبين من خلال نص ابن الصائغ عطف المضمير المجرور على الظاهر أعيد الخافض، وإذا عطف المضمير المرفوع المتصل بالأفعال يؤكد المضمير المرفوع بالضمير، وألاً يتمتع ذلك العطف وبين علة ذلك .

(١) الخصائص، ابن جني: ٩٧/١

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٥٩

(٣) كتاب سيبويه: ٥٥٤/٣

(٤) المصدر نفسه ٤٦٨/٣

(٥) المصدر نفسه ٨٥/٤

(٦) شرح العصام: ٣٦٨

(٧) اللوحة في شرح الملح، ابن الصائغ: ٧٠٣/٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

وقال الإسفراييني في الصفة المشبهة : " وصيغتهما مخالفة لصيغة الفاعل اي لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا يغير (حسن) عند قصد الحدوث إلى (حاسن) على سبيل الاطراد على مافي الرضي...^(١)"

وكان الأرجح الاقصر :وصيغتها لاتكون على فاعل (على حسب السماع) اي مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس (كحسن وصعب وشديد) وقد نبه يابراد الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس . وجاء قول الصبان (١٢٠٦هـ) في نفس الموضع :

إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن...^(٢)

وقال الرضي : "صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ،ويجيء في مقدمة التصريف إن شاء الله ،وقد جاءت من الالوان ،والعيوب الظاهرة قياسية ،كأسود وأبيض ،وأعرج وأعور ،على وزن أفعل وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغتها ،ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى كما مر لأنها شابهت اسم الفاعل ."^(٣)

ب- القياس الشاذ :

هو "مافارق عليه بقية بابه ،وانفرد عن ذلك الى غيره "^(٤) أي ان الشاذ هو " (الخارج عن القاعدة)"^(٥) ،والشذوذ يفيد التفرد وعدم اطراده في بابه ،قال ابن جني : "...مافارق ما عليه بقية بابه ،وانفرد عن ذلك إلى غيره ."^(٦)

واستشهد الإسفراييني بالقياس الشاذ في كثير من المواضع قال : "(أسم (ما) و(لا) المشبهات ب ((ليس)) وهوأي اسم ((ما)) و((لا)) في ((لا) شاذ). قال ابن مالك :كثير ،وعمل ((إن)) النافية شاذ مثل

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) شرح العصام : ٥١٣

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٥/٣

(٣) شرح الكافية للرضي : ٤٣٢/٣

(٤) الخصائص ،ابن جني : ٩٧/١

(٥) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ،فتحي عبد الفتاح الدجني ص ١٥٨

(٦) الخصائص ،ابن جني : ٩٧/١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

الشاهد فيه : "فلا شيء ولا وزر" فإن "لا" في الموضعين بمعنى "ليس" وعمل عملها ^(١) وواضح هنا أنه يرى أن (لا) في الموضعين رفعت (الأول) ونصبت الثاني فهي عملت عمل (ليس)

وقد وجه الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) البيت الشعري الذي ذكره الإسفراييني قائلاً: "فتعز" فعل أمر من التعزية، وهي: التسلية، ومعناه: تصبر، و"لا" نافية للجنس هنا، وهي عاملة عمل "ليس" وربما ظن كثير أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا تكون إلا نافية للوحدة، وليس كذلك نبه عليه في المغني . و"شيء" اسمها و"على الأرض" ظرف مستقر صفة لـ"شيء"، أو لغو متعلق بـ"باقياً" و"باقياً" خبر "لا" والأول أولى. ^(٢) وقد ذكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) أقوال العلماء في عمل لا، إذ قال: "الثالث لا وعملها أكثر من إن وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط إن وإيلاء مرفوعها وتنكير جزائها وألغاه ابن جني لا أيضاً من الحُرُوف غير المختصة في أعمالها أقوال أحدها وهو المشهور أنها تعمل ك ما وإلحاقا بليس كقولهِ (تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر ممّا قضى الله وأقياً) ^(٣)

ومن ذلك أيضاً في القياس الشاذ قول الإسفراييني: "ومنها أن يقع بعد (إلا) نحو: "ماضربُ إلا إياك" و: "ماضربُ إلا أنا"، وأما قوله :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

فشاذ لاقياس عليه ، الشاهد فيه قوله: (إلاك) فإنه أتى بالضمير المتصل بعد (إلا)، وكان القياس أن يقال: (إلا إياك)، بالضمير المنفصل، وهذا شاذ لضرورة الشعر ^(٤) وقد جوز الإسفراييني وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) وهو شاذ لضرورة الشعر ،

وقال ابن جني (٣٩٢ هـ): "وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل؛ نحو قوله:

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

فإن قلت: زعمت أن المتصل أثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى أكثر استعمال المنفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل" ^(١)

(١) شرح العصام: ١٨١، البيت بلانسبة ينظر في تلخيص الشواهد ص ٢٩٤

(٢) شرح التصريح، الأزهري: ٢٦٨/١

(٣) همع الهوامع ، السيوطي: ٤٥٦/١

(٤) شرح العصام: ٤٠١



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

وقال المرادي : "أي: الضمير المتصل هو الذي لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد "إلا" في الاختيار والمنتقل
بخلافه، أي: يصح وقوعه أول الكلام وبعد "إلا" في الاختيار، وسيأتي تمثيل النوعين: واحترز بقوله: "اختياراً"
من وقوع المتصل بعد "إلا" في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار"^(٢)

نستنتج بأنه ورود الضمير المتصل بعد (الا) من الشواذ لا يقاس عليه وقد ورد في الشعر للضرورة .

ج- القياس المتروك :

ويسمى المهجور أيضاً ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام ،استشهد الإسفراييني بالقياس
المتروك أيضاً في عدة مواضع منها قوله: "ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظاً أو معنى ،إلا في
ثلاثمائة إلى تسعمائة فان التمييز فيهما "مائة"... وكان قياسها اي قياس ثلاثمائة الى تسعمائة ..مئات أو
مئتين..."^(٣) سيبويه : "وأما ثلاثمائة الى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات "^(٤)

وقال الرضي : "قال ابن الحاجب "ومميز الثلاثة الى العشرة ،مخفوض مجموع لفظاً أو معنى إلا في ثلاثمائة إلى
تسعمائة وكان قياسها مئات أو مئتين ..."^(٥)

ثانياً: القياس بحسب العلة الجامعة الى :

١- قياس العلة :قال الانباري : "وهو ان يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في
الأصل"^(٦)

واستشهد الإسفراييني بالقياس الأولى في عدة مواضع حيث قال : "(أسم (ما) و(لا) المشبهتين ب(ليس): هو
المسند إلية بعد دخولهما نحو (ما زَيْدٌ قائِماً) الأولى :مازَيْدٌ أو رجلٌ قائِماً (ولا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ). كما في الباب

(١) الخصائص ،ابن جني ١٩٧/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ،المرادي: ٣٥٩/١

(٣) شرح العصام ٤٧٨

(٤) كتاب سيبويه : ٢٠٩/١

(٥) شرح الرضي على الكافية ،الرضي الإسترابادي : ٣٠٠/٣

(٦) لمع الأدلة ،الانباري (٥٤)



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

،ليعلم عموم (ما) واختصاص (لا) بالنكرة .^(١) نلاحظ من خلال نص الإسفراييني ان (ما) تفيد العموم إذ (ما)
(و) (لا) افادة الاختصاص بالنكرة

وقال الزمخشري (٥٣٨هـ) ايضاً في : " هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك . وشبههما بليس في
النفي والدخول على المبتدأ والخبر إلا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة
على المعرفة والنكرة جميعاً فقل ما زيد منطلقاً، وما أحد أفضل منك . ولم تدخل لا إلا على النكرة فقل لا رجل
أفضل منك، وامتنع لا زيد منطلقاً . واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^(٢)

فقد فرق الزمخشري بين (ما) و (لا) مثلاً فرق الإسفراييني بينهما

وفي موضع اخر قال الإسفراييني: "وإذا أضيف التثنية لفظاً أو معنى إلى تثنيته ،والأولى جزء الثانية تجمع أو تفرد
الأولى كراهة توالي التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظاً ومعنى ،والجمع أولى ،نحو : (قُلُوبُكُمْ) [التحريم
٤:] قُلُوبُكُمْ لَكُمْ^(٣) ، وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ) : " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ قَبْرٌ وَاحِدٌ ، وَقَدْ
أَصَافَ إِلَى الْمُثْنَى ، فَاسْتَغْنَى عَنِ التَّثْنِيَةِ لِأَمْنِ اللَّبْسِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا } [التحريم : ٤]
".^(٤) وقال جمال الدين : " إذا أضيف جزآن إلى كليهما ، ولم يفرق المضاف إليه جاز في المضاف أن يجمع ،
وأن يوحد ، وأن يثنى .

والجمع أجود كقوله تعالى : { فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا }^(٥)

نلاحظ من خلال النصوص أنه اذا اضيف جزآن ولم يفرق المضاف اليه بينهما جاز في المضاف أن يجمع وأن
يفرد أو يثنى . وقد رجح الإسفراييني الجمع فقال (الجمع أولى)

ب - قياس الشبه :

هو : " أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاعراب ... " ^(١)

(١) شرح العصام : ١٨٠ وينظر في الباب في علل البناء والاعراب ٢٢٦/١ ، وشرح الرضي ٣٤٠/١

(٢) المفصل ، الزمخشري : ٥٣/١

(٣) شرح العصام : ٤٩٣

(٤) إعراب مايشكل من الفاظ الحديث ، العكبري : ١٢٩/١

(٥) شرح الكافية الشافية ، جمال الدين : ١٧٨٧/٤



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

استشهد الإسفراييني بقياس الشبه حيث قال: " (وقد كان من مطر وشبهه متأول) بما يخرج من زيادة (من) في غير الموجب ، وعن دخول الزائدة على غير التثنية ، بجعل (من) للتبعيض ، أو بياناً لمبهم محذوف ، أي : قد كان شيء من مطر والمراد بشبهه : قوله تعالى : {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} وقد يجاب عن قولهم : (قد كان من مطر) بأنه في حكم غير الموجب لأنه جواب عند قول السائل : هل كان منه مطر ؟ وعلى هذا فالمراد بغير الموجب اعم من غير الموجب حقيقة أو حكماً ^(٢) وقال الأشموني : " وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : "قد كان من مطر". وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً ؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} [الاحقاف: ٣١] ^(٣) وقال ابن هشام أيضاً : "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور (من) الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام ، كما في قولهم : "قد كان من مطر" وقولهم : "وقد كان من حديث فخل عني" ، فكان هنا تامة محتاجة الى فاعل ، و(من) زائدة ، و(مطر) و(حديث) فاعل وكلاهما مجرور لفظاً مرفوع محلاً ^(٤) " .

وقال في المفعول به : " وأما وجوب تقديمه في قوله تعالى : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} [الضحى: ٩] ... ويجب تأخيرها إذا أكد عامله بمشده أو مخففه ، نحو (اضربن زيدا) لمشابهة العامل ب (أن) فلا يتقدم على ما في حيزه كما لا يتقدم شيء على (إن) ^(٥) " .

ثالثاً: القياس بحسب المعنى واللفظ

القياس المعنوي : "ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية" ^(٦) استشهد بهذا النوع من القياس إذ قال : "أو يكون العامل معنوياً... وهذا إنما يصح على مذهب البصريين الجاعلين العامل في المبتدأ والخبر معنوياً ، وأما من جعل العامل في المبتدأ والخبر والعامل في الخبر المبتدأ فالواجب أن يقول : أو يكون العامل مبتدأ أو خبراً ^(٧) " .

(١) لمع الأدلة : ١٠٧

(٢) شرح العصام : ٦٠٥

(٣) شرح الأشموني : ٧١/٢

(٤) أوضح المسالك ، ابن هشام : ٢٢/٣

(٥) شرح العصام : ٢٠٠

(٦) الخصائص : ١٠٩/١

(٧) شرح العصام : ٤٠٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

نلاحظ من خلال نص الإسفراييني أن العامل في المبتدأ والخبر هو المعنوي وهو يمثل المذهب البصري وأشار إلى مذهب الكوفيين إلى أنه لم يصرح باسمهم

وقال الانباري (٥٧٧هـ): "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو "زيد أخوك، وعمر غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء".^(١) نلاحظ أن الانباري قد فصل القول في تلك المذاهب .

وقال ابن الصائغ (٧٢٢هـ): "المبتدأ: كل اسم ابتدأت به، وعريته من العوامل اللفظية لتسند إليه خبراً يكون به جملة تحصل به الفائدة... فالمبتدأ معتمد السؤال والخبر - من ذي خبر - معتمد الفائدة وهو مرفوع بالابتداء، والابتداء معنى لا لفظ وهو وصف"^(٢) نلاحظ من خلال نص ابن الصائغ أنه يذهب مذهب القائلين بأن المبتدأ يرفع بالابتداء

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف، الانباري: ٣٨/١

(٢) اللوحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٣٩٢/١



المبحث الثالث

العلة النحوية

أن للعلة في اللغة معانٍ عدة منها: السبب، قال ابن منظور (ت ٧١١ هـ): "...وهذا علة لهذا أي سبب" ^(١) وتأتي بمعنى المرض يقال وعَلَّ واعتَلَّ أي مرض فهو عليل أعلَّ الله ولا اعلك الله، أي لا أصابك بعلَّة ^(٢) ويمكن أن نلاحظ الفرق بين العلة والسبب منظور وقد تعني الحجة ايضاً ^(٣) وذكر يحيى المغربي الفائدة من العلة، أذ قال: "وفائدة العلة العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة" ^(٤)

أما في الاصطلاح: فنلاحظ أنها أحد اركان القياس أي الركن الرابع من أركان القياس ^(٥)

والعلة اصطلاحاً: "المعرف للشيء" ^(٦)

وقد تميز شرح العصام بكثرة التعليقات، فلا تكاد مسألة أو حكم نحوي يخلو منها فنلاحظ كثرة العلل في كتابه، وعلى هذا قد نلاحظ أن العلل تتداخل فيما بينها حيث أنه يعالج المسائل النحوية، نذكر أهم العلل التي جاء بها في كتابه شرح العصام على كافية ابن الحاجب:

١- علة الاستغناء:

وقد يطلق عليها علة الاكتفاء ^(٧) وقد اعتمد عليها بكثرة في كتابه ^(٨)، أما ابن جني فقد افرد باباً كبيراً في الاستغناء بالشيء عن الشيء ^(٩)

(١) لسان العرب: ١١/٤٧١ (علل).

(٢) ينظر صحيح مسلم، شرح النوري: ١٥٦/٨-١٥٧.

(٣) ينظر المصباح المنير: ٧٧/٢ مادة علل وينظر العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٦.

(٤) أرتقاء السيادة: ٦٩.

(٥) ينظر الاقتراح: ٣٩.

(٦) الحدود الأنيفة: ٨٢.

(٧) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٩٩.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥١/٢-٣٥٢.



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ومن أمثلتها عند الإسفراييني جاء في شرط ترخيم المنادى إذ قال: "(وشرطه أن لا يكون مضافاً) حقيقة أو حكماً، وشبه المضاف في حكمه في النداء وإن لم يكن في حكمه في التوابع. وقيل الأولى أن يقال (وشرطه أن يكون مفرداً)، ليستغني عن تعميم المضاف..."^(٢) وقال ابن الصائغ (٧٢٠هـ): ومن شروط ترخيم المنادى أيضاً:

ألا يكون مضافاً؛ لأنه لو حُذف من الأول لبقى الترخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى، والثاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنه ليس منادى؛ لأنّ الذي وقع عليه النداء لفظاً هو الأول.^(٣)

وقال محمد النجار في ترخيم المضاف: "أجازه الكوفيون، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، محتجين بورود ذلك كثيراً في الفصح من كلام العرب، ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

أراد: "يا آل عكرمة" وهو عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان، وحذف التاء للترخيم.

ومنع البصريون؛ بحجة أنه لا توجد فيه شروط الترخيم، وهي: أن يكون الاسم منادى، مفرداً، معرفة.^(٤)

وكذلك جاء بعلّة الاستغناء في باب الكنايات، إذ قال: "(غير مشغول عنه بضمير) أو متعلقة لم يفصله استغناء بتفصيله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بنفي الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظاً كان أو تقديرًا، فخرج عنه: "كم رجلاً ضربت" بتقدير، فإنه يجوز على ضعف، لأنه وإن لم يشغل لفظاً فهو مشغول تقديرًا..."^(٥) وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "واعلم: أن "كم" لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر، ولا يجوز أن تبنّيها على فعل، وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأة وظرفاً، كما يكون سائر الأعداد في التقدير لا يجوز أن تقول: رأيت كم رجلاً، فتقدم عليها ما يعمل فيها. فأما كونها فاعلة فقولك: كم رجلاً أتانى وأما كونها مفعولة فقولك: كم رجلاً ضربت وأما كونها مبتدأة فقولك: كم دنانيراً درهمك.

واعلم: أنه لك ألا تذكر ما تفسر به "كم" كما جاز لك ذلك في العدد تقول: كم درهم لك، فالتقدير: كم

قيراطاً درهم لك، ولا تذكر القيراط.^(١)

٢- علة أمن اللبس:

(١) ينظر: الخصائص: ٢٧١/١

(٢) شرح العصام: ٢٢٦

(٣) اللحة في شرح الملحة: ٦٣٢/٢

(٤) ضياء السالك الى أوضح المسالك: ١٨/١

(٥) شرح العصام: ٥٢٤



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

تعد هذه العلة علة صرفية أكثر من كونها علة نحوية ؛ وذلك لكثرة وجودها في الأبواب الصرفية ^(٢)، وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني ^(٣) ونلاحظ أستعماله الإسفراييني لهذه العلة في كثير من المواضع :

إذ قال : "(وإذا تعذر البديل) أي البديل المختار حملاً على اللفظ أبدل على الموضع ، مثل : (ما جاءني من أحد إلا زيد ، ولا أحد فيها إلا زيد) رجحان البديل على الاستثناء في مثله أكثر من الرجحان في (ما جاءني من أحد) لأن الاستثناء فيه التباس الاستثناء بالبديل على اللفظ ^(٤) وقال المبرد (ت ٢٨٥هـ) : هَذَا بَابُ مَا لَا يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ إِذَا أَبْدِلَ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ لِامْتِنَاعِ اللَّفْظِ مِنْهُ"

وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ عَلَى النَّبْلِ لِأَنَّ مِنْ زَائِدَةٍ وَإِنَّمَا تَرَادُ فِي النَّفْيِ وَلَا تَقَعُ فِي الْإِيجَابِ زَائِدَةٌ لِأَنَّ الْمُنْفِيَّ الْمَنْكُورَ يَقَعُ وَاحِدُهُ فِي مَعْنَى الْجَمِيعِ فَتَدْخُلُ مِنْ لِبَانَةِ هَذَا الْمَعْنَى وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَا جَاءَنِي رَجُلٌ فَيَجُوزُ أَنْ تَعْنِيَ رَجُلًا وَاحِدًا وَتَقَعُ الْمَعْرِفَةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَقُولُ مَا جَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ فَإِذَا قُلْتَ مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْجِنْسِ كُلِّهِ وَلَوْ وَضَعْتَ فِي مَوْضِعِ هَذَا الْمَنْكُورِ مَعْرُوفًا لَمْ يَجْزِ لَوْ قُلْتَ مَا جَاءَنِي مِنْ عَبْدٍ اللَّهُ كَانَ مُحَالًا لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِعَيْنِهِ فَلَا يَشِيعُ فِي الْجِنْسِ

فَإِذَا قُلْتَ مَا جَاءَنِي لَمْ تَقَعْ مِنْ هَا هُنَا زَائِدَةٌ لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمِيعِ هَا هُنَا مُمْتَنِعٌ لِإِحَاطَتِهِ بِالنَّاسِ أَجْمَعِينَ كَمَا كَانَ هُنَاكَ نَفْيًا لَجَمِيعِهِمْ

فَإِذَا قُلْتَ مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ إِلَّا زَيْدٌ كَانَ خَلْفًا أَنْ تَقُولَ إِلَّا زَيْدٌ لِأَنَّكَ لَوْ أَبْدَلْتَهُ مِنْ رَجُلٍ عَلَى اللَّفْظِ قُلْتَ مَا جَاءَنِي إِلَّا مِنْ زَيْدٍ فَلَذَلِكَ قُلْتَ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ لِأَنَّ مِنْ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ يَخْلُو الْفِعْلُ مِنْ فَاعِلٍ وَكَذَلِكَ مَا رَأَيْتَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ... ^(٥)

٣- علة الاختصار : علة الاختصار من العلل الدائرة في كلام العرب ، الفائدة منها هو أن يستغنى بلفظ عن لفظ آخر وقد ذكرها الجليس النحوي ، أذ قال : علة "علة اختصار : مثل باب الترخيم (ولم يك)" ^(١)

(١) الأصول في النحو : ٣١٦/١

(٢) ينظر : علة أمن اللبس في اللغة العربية (رسالة ماجستير) : ١٢٠

(٣) علل النحو : ابن الوراق ٥٩

(٤) شرح العصام : ٣٠٧

(٥) المقتضب : ٤/٤٢٠



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ومن أمثلتها عند الإسفراييني إذ قال: "وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل **لَوْلَعَبْتُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ** [البقرة: ٢٢١]... ويراد بقوله: (سلام عليك) كل دعاء بالخير أو الشر، كـ "ويل لك"، فأن مدار الفائدة هو هذه النكرة والمشهور أن يخصص بالمتكلم، لأنه لكونه مصدراً الأصل فيه النصب مقدر في أصله بـ "سلمت سلاماً"، عدل الى (سلام عليك) للاستمرار والاختصار" (٢)

وقال سيبويه في باب النكرة **يَجْرَى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء: وذلك قولك: "سلامٌ عليك ولَبَّيْكَ، وخَيْرٌ بين يديك، وَوَيْلٌ لك، وَوَيْحٌ لك، وَوَيْسٌ لك، وَوَيْلَةٌ لك، وَعَوْلَةٌ لك، وخَيْرٌ له، وَشَرٌّ له، و " لعنة الله على الظالمين "**. فهذه الحروف كلها مبتدأ مبنئ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنك ابتداءً شيئاً قد ثَبَتَ عندك، وَلَسْتَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أنَّ حسبك فيها معنى النهي، وكما أنَّ رَحِمَهُ الله عليه فيه معنى رَحِمَهُ الله. فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرته كنت في حال ذكرك إياها تَعْمَلُ في إثباتها وتزجيتها، كما أنهم لم يجعلوا سَقِيّاً ورعياً بمنزلة هذه الحروف، وإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وُضِعْنَ فيها، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدْخِلُوا من الحروف... (٣)

٢- علة الخفة :

الخفة لغةً: ضد الثقل (٤)، وهذه العلة كانت تتصل بأحد طبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون في إختيارهم الى الاخف اذ لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم (٥)، فالخفة مطلوبة اذا كان المتكلم يرغب فيها ويتعد عن الثقل الكثير في الكلام لذلك العرب كانوا يرفعون هذه العلة كثيراً (٦)

وعلة الخفة من العلل التي ذكرها في كتابه اذ قال: وترخيم المنادى جائز، وفي غيره ضرورة وهو حذف في آخره تخفيفاً أي آخر المنادى... وكذا (تاء) التأنيث بخلاف حذف (ياغلامي)، فأن المضاف إليه لم يجعل

(١) علل النحو: وينظر: الاتقاء السيادة ٧١

(٢) شرح العصام ١٤٥

(٣) كتاب سيبويه: ٣٣٠/١

(٤) ينظر: لسان العرب: ٧٩/ ٩

(٥) ينظر: علل النحو: ٦٦

(٦) ينظر: أبو البركات ودراسا ته النحوية: ١٩٧



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

بمنزلة الحرف الأخير (تخفيفاً)^(١) وقال سيوييه : "...والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ... وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم"^(٢)

٥- علة الأولى :

وهي ترجيح شيء على شيء لأنه أولى بالاستعمال مثل أن الفاعل، أولى برتبة التقديم من المفعول^(٣)

أيضاً ذكرها الجليس النحوي في كتابه ،وهي من العلل التي تطرد على كلام العرب^(٤)، ذكر الإسفراييني هذه العلة في كتابه في كثير من المواضع أذ قال في الإضافة اللفظية : "واللفظية أن يكون صفة مضافة إلى معمولها نحو (ضارب زيد)و: (حسن الوجه)... وإنما جاز: (الضارب الرجل) حملاً على المختار في (الحسن الوجه) (والحسن وجه الغلام ،لكان أوضح والأولى حمل :الضارب الرجل على القائم الغلام ،لأن المناسبة فيه أتم ،والأولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة... "^(٥) وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "وتقول في في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح، هما الضارب زيد، وهم الضاربو زيد. قال الله تعالى " والمقيمي الصلاة "، ولا تقول الضارب زيد، لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثني والمجموع، وقد أجازه الفراء . وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه " .^(٦)

وقال العكبري (ت٦١٦هـ): "وقد حمل قولهم هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ عَلَى الْحَسَنِ الْوَجْهِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَلْفِ"^(٧)

٦- علة دلالة حال :

و"هي من العلل التي استعملها العرب في الحذف لدلالة الحال عليه ،"كقول المستهل: (الهلال)أي (هذا الهلال)، فحذف (هذا)لدلالة الحال عليه "^(١)

(١) شرح العصام : ٢٢٥

(٢) ينظر الكتاب : ٣٢٩/١

(٣) ينظر : علل النحو : ٣١ وينظر : ارتقاء السيادة : ٧١

(٤) ينظر علل النحو : ٣١ ، الاقتراح : ٤٨-٤٩

(٥) شرح العصام : ٣٣٨-٣٤١

(٦) المفصل : ١١٥/١

(٧) اللباب في علل البناء والاعراب : ١/٣٩٤



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ومن أمثلتها عند الإسفراييني في قوله في المضارع بعد لام (كي)، ولام الجحود، إذ قال: "ولام كي مثل (أسلمتُ لأدخل الجنة) وقد يزداد لام كي للدلالة على كون الشيء مقصوداً لا وسيلة لمقصود آخر نحو: (وأمرتُ لأعدل) [الشورى: ١٥]، أي الأمر بالعدل للعدل لكون العدل كمالاً في نفسه مطلوباً، لا لجعله وسيلة أمر آخر، مما يترتب عليه من المنافع...،" (٢) وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "ولام (كي) مثل: أسلمت لأدخل الجنة" ومعناها معنى (كي) فلذلك سميت: لام كي. وينصب الفعل بعدها بتقدير (أن) على ماتقدم (٣) وقال ابن هشام: "وانتصاب الفعل بعدها ب (أن) مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأن مضمرة أو ب (كي) المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً للكوفيين، ولا بها لنيابتها عن (أن) خلافاً لثعلب. ولك اظهر (أن) فتقول: جئتكَ لأن تكرمني... (٤)"

٧- علة العوض:

وتعد من العلل المطردة في كلام العرب وقد ذكرها أيضاً الجليس النحوي (٥)

وشرحها ابن مكتوم بقوله: "وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء" (٦)

أما عند الإسفراييني فقد ذكر هذه العلة كثيراً في كتابه، إذ قال في حروف الجر: "و (عن) للمجاوزة... وتزداد (عن) و (على) (والباء) عوضاً، فيقال بدل: (لم) [أجد] من أكل عليه: (لم) أجد على من أكل، فزيد (على) عوضاً عن حذف (عليه) ويقال: (فنظر بمن تتق) موضع: (انظر من تتق به)..." (٧) قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

أَيُّ مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ فَحُذِفَ عَلَيْهِ وَزَادَ عَلَى قَبْلِ الْمُؤْصُولِ تَعْوِيضًا لَهُ قَالَهُ ابْنُ جَنِي "وَقِيلَ الْمُرَادُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا شَيْئًا ثُمَّ ابْتَدَأَ مُسْتَفْهِمًا فَقَالَ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ وَكَذَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ

(١) علل النحو: ٣١

(٢) شرح العصام ٥٤٣

(٣) شرح المقدمة الكافية: ٨٧٣/٣

(٤) ينظر المغني: ٢١٠/١

(٥) ينظر: علل النحو: ٣٠ الاقتراح ٤٧-٤٨

(٦) الاقتراح: ٧١-٧٢ وينظر: ارتقاء السيادة: ٧٠

(٧) شرح العصام: ٦٢١-٦٢٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فأنظر بمن تثق

إن الأصل فأنظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام وابن جني يقول في ذلك أيضا إن الأصل فأنظر من تثق به فحذف البناء ومجرورها وزاد البناء عوضا وقيل بل تم الكلام عند قوله فأنظر ثم ابتدأ مستفهما فقال بمن تثق^(١). وقال الأشموني (ت ٩٠٠هـ): "التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة، كقولك: "ضربت فيمن رغبت"، تريد: "ضربت من رغبت فيه". أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله "من البسيط": ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فأنظر بمن تثق^(٢)

وفي موضع آخر في حذف كان قال: "ويجب الحذف في مثل: (أما أنت منطلقاً انطلقت) أي: فيما عوض عن (كان) كلمة (ما) الزائدة وإنما بين تقدير هذا المثال بقوله: (أي لأن كنت)".^(٣) وقال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): أن تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، "في مثل" قولهم: "أما أنت منطلقاً انطلقت"، فـ"انطلقت" معلول، وما قبله علة له مقدمة عليه، "وأصل انطلقت: لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام" التعليلية "وما بعدها"، المجرور بها، "على انطلقت للاختصاص" عند النحويين، أو الاهتمام بالفعل عند البيانين، فصار: لأن كنت منطلقاً انطلقت، ثم حذفت: "كان": لذلك الاختصار "فانفصل الضمير" الذي هو اسم "كان" فصار: أن أنت منطلقاً، ثم زيد "ما" للتعويض من "كان" فصار: أن ما أنت، ثم أدغمت النون من "أن" "في الميم" من "ما" "للتقارب" في المخرج، فصار: أما أنت^(٤). وقال محمد عيد: "هذا.. وقد أوردت كتب مسائل النحو صورة أخرى للحذف، وهي حذف "كان" وحدها دون اسمها وخبرها. قال ابن هشام بالنص: وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية في مثل "أما أنت منطلقاً انطلقت" أصله "انطلقت لأن كنت منطلقاً" ثم قدمت اللام وما بعدها على "انطلقت" للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت "كان" لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب.^(٥)

(١) مغني اللبيب: ١٩٢/١، البيت الأول بلانسة ينظر الأشباه والنظائر ٢٩٢/١ والبيت الثاني لسالم بن وابصة ينظر شرح

شواهد المغني: ٩٤١

(٢) شرح الأشموني: ٨٦/٢

(٣) المصدر نفسه: ٣١٨

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٧/٣

(٥) النحو المصنف: ٢٥٨



هذه العلة تقوم على القبح أي على قبح أمر من

الأمر في الكلمة أو العبارة فيغيرون منها إلى ما يستحسن ويستحب ^(١)

وكثرت هذه العلة عند الإسفراييني فقد تأتي أحيانا بلفظ (الكراهة) أو (الاستكراه) أو القبح إذ قال في تعليقه أحكام لام الابتداء "ولذلك دخلت اللام (مع المكسورة دونها) أي دون المفتوحة على الخبر، كراهة اجتماع (أن) و(اللام) اللتين كلاهما للتأكيد والتحقيق سواء، (أو على الأسم إذا فصل بينه) أي بين الاسم وبينها ، أو بين إن لئلا يتوهم رجوع الضمير على الاسم والخبر ..."^(٢) وقال الرضي: اعلم أن هذه اللام :لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، ولكم لما كان معناها هو معنى (ان) سواء ، أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء ، كرهوا اجتماعهما ، فأخروا اللام وصدروا (إن) لكونها عاملة ، والعامل حري بالتقديم على معموله ، وخاصة إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تأخير اللام شيئين: أحدهما أن يقع بينهما فصل ، لأن المكروه هو الاجتماع ،"^(٣)

وقال الرضي في تميز العدد: "(ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض) لكونه مضافاً إليه أو مجروراً ب(من). (مجموع لفظاً أو معنى) ، بأن يدل على مافوق الاثنين من غير تعيين ، وذلك بأن يكون اسم الجنس كالتمر والعسل ، أو اسم جمع كالزهرط والقوم ، والأكثر فيها دخول (من) ، وذلك لكراهة إضافة العدد إلى ما هو مفرد لفظاً ، لكي لا يمتنع الإضافة كما زعم الأخفش ..."^(٤) قال ابن الحاجب :: "قوله ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع ... "أما حفظه فلأنهم استعملوه مضافاً ، وإنما استعملوه مضافاً لأن ما بعده هو المقصود ، فلو ذهبوا ينصبونه لصار مالم ليس بمقصود كأنه المقصود ، ألا ترى أنه الذي يوصف دون الأول في مثل قوله تعالى : { إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ } [يوسف : ٤٣] ..."^(٥) وقال الرضي : قوله "(إلى العشرة) ، الحد ها داخل في المحدود ، أعني أن

(١) ينظر دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي : ٢٠٣، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي : ٣٧٥-

(٢) شرح العصام : ٦٣٥

(٣) شرح الرضي : ٤/٣٥٧

(٤) شرح الرضي : ٤٧٨

(٥) شرح المقدمة : ٣/٧٩٥



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

مميز الثلاثة والعشرة أيضاً، مخفوض مجموع، أما خفضه بالإضافة، فلأن الكلمة تصير بها أخف على مأمراً قبل، وقد تترك بالإضافة، فيقال: ثلاثة أكلب، على البدل... وأما بالإضافة إلى الجمع، فلأن ذلك المضاف إليه، كان في الأصل، كما تقدم، موصوفاً، ثم أضيف العدد إليه للتخفيف،...^(١)

٩ - علة الفرق :

الفرق في اللغة هي المبينة أو المخالفة^(٢)، وهي من العلل التي يقصد بها الأبانة في التفريق بين حكميين متشابهين، إذ يعطى لهما مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة^(٣)، وقد علل الإسفراييني بعلّة الفرق في مواضع نذكر منها: قال في أحكام (إن) المخففة المكسورة: "وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها فيلزمها اللام المتبادر هي اللام المذكورة، وهو مذهب سيبويه والأخفش سعيد بن مسعدة والأخفش علي بن سليمان وغيرهم خلافاً لأبي علي الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين زعماً منهم أنها لام أخرى اجتلبتا للفرق، ولزوم اللام مطلقاً ذكره المصنف. وهو خلاف ما صرح به سيبويه وسائر النحاة، حيث خصوا لزوم اللام بالإهمال، لأنه للفرق بينه وبين (إن) النافية، ولا التباس مع الإعمال..."^(٤) قال المصنف: (وتلزم المكسورة اللام في خبرها سواء أعملت أم لم تعمل، لأنهم لو لم يدخلوا اللام لالتبست بالنافية مع الجملتين جميعاً، ألا ترى أنك لو قلت: إن زيدا منطلق، وإن قام زيد، جاز أن يكون المعنى: ما زيد منطلق وما قام زيد. وجاز أن تكون المخففة، فيكون المعنى: زيد منطلق وقام زيد، وإذا جئت باللام تميزت المخففة، وسميت هذه اللام الفارقة لذلك)^(٥)

١٠ - علة كثرة الاستعمال :

هذه العلة قد تتصل بطبائع العرب، وتكون دليلاً يستدل بها في الغالب مجموعة من الأحكام منها الحذف^(٦). وأن الحذف^(٦). وأن الاستعمال الكثير له اثر في التغير^(٧)

(١) شرح الرضي: ٣٠٠/٣

(٢) ينظر: لسان العرب: ٣٠٠/١٠ (فرق)

(٣) ينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٣٩

(٤) شرح العصام: ٦٣٧

(٥) ينظر في الإيضاح: ١٨٣/٢

(٦) ينظر: علل النحو: ٦٨

(٧) ينظر: شرح المفصل: ١٠٢/٤



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

هذه العلة أيضاً جاءت في كثير من المواضع في كتابه منها جاء في باب المنادى قوله: "وقالوا: (يابن أم)، و (يابن عم) أي بالفتح أو الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم، ولو قال، مثل باب (ياغلامي)، وبالفتح لكان

أخسر وأوضح، قالوا جاز فيه الوجوه الأربعة لكثرة استعمالها الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لأنهما لثقلهما أشد طلباً للتخفيف^(١) وقال المرادي (ت ٧٤٩ هـ): "إذا نُودي المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها في غير النداء نحو: "يابن أخي" إلا "ابن أم" و"ابن عم"، فإنهما لما كثر استعمالهما في النداء خُصا بالتخفيف، فيقال: "يابن أم" بفتح الميم وكسرها.

أما الفتح، ففيه قولان:

أحدهما: أن الأصل "أما" و"عما" -بقلب الياء ألفاً- فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

والثاني: أنهما جعلتا اسماً واحداً مركباً، وبني على الفتح^(٢). وقال الأشموني:

"وفتح أو كسر وحذف اليا استمر في "يابن أم، يابن عم لا مفر"

"وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفَ الْيَا" والألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال "اسْتَمَرَ فِي" قولهم "يَابْنَ أُم" ويا ابنة أم، و"يَابْنَ عَم" ويا ابنة عم "لا مَقَر" أما الفتح ففيه قولان: أحدهما أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفاً فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها، الثاني أنهما جعلتا اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح، والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش، والثاني قيل: هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب، قال في الارتشاف: وأصحابنا يعتقدون أن "ابن أم" و"ابنة أم" و"ابن عم" و"ابنة عم" حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها، وأما إثبات الياء والألف في قوله "من الخفيف"^(٣)

١١- علة تعذر (امتناع):

مفادها هو أن يمنع حصول شيء بسبب تعذر شيء آخر أيضاً وقد جاء الإسفراييني بهذه العلة إذ قال " (الظروف المضافة الى الجمل)...، و(إذ) يجوز بناؤها على الفتح... ولا يشكل القاعدة بـ(حيث) و(إذا) و(إذ) لأنها ظروف مبنية، والمراد بالظروف المعربة

(١) شرح العصام: ٢٢٤

(٢) توضيح المقاصد: ١٠٨٧/٢

(٣) شرح الأشموني: ٤١/٣



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

المضافة إلى الجملة ،والإرادة واضحة ،ولابد من استثناء (يوما قام زيد) لتعذر هذا الحكم فيه والأظهر أن : (يومي قام زيد) أيضاً مستثنى ^(١)

وقال ابن الحاجب :قوله "والظروف المضافة إلى الجملة و (إذ)يجوز بناؤها على الفتح "ويجوز إعرابه كقوله تعالى: {قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} [المائدة: ١١٩] وقوله : {وَمِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ} [المعارج: ١١] ، {وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ} [هود: ٦٦] وإنما بني تشبيهاً له بالظروف المحتاجة إلى الجمل ك (حيث) و(إذا) و(إذ) لماتيين بالجملة بيانها ،وكذلك (يومئذ) لأن الجملة الواقعة بعد (إذا) مبينة ل(يوم) أيضاً إذا قلت يومئذ. ^(٢)

١٢- علة الثقل أو الاستثقال :

"وهي أن يستثقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفاً أو حركةً ^(٣) و هو صعوبة التتابع في مقطعين في بنية واحدة ،فيضطر المتكلم الى التخلص منه ،وذلك من اجل السهولة والجهد الأقل ^(٤).

علل الإسفراييني بهذه العلة في مواضع منها إذ قال : "أو استثقل ك (قاضي) وإنما جعل إعراب (عصا) متعذراً مع أنه لاتعذر إلا بعد الإعلال وإعراب "قاضي" مستثلاً مع أنه أيضاً متعذر بعد الإعلال ،لأنه لايبقى حرف إعرابه ،لأن عصا لا يحذف إعرابه للثقل ،بل يقلب حرف إعرابه ألفا ،فيسقط إعرابه للتعذر ، وقاضي يحذف إعرابه للثقل ^(٥) وقال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما ،وصارت ياءين مدغمه إحداهما في الأخرى ،وذلك قولك :هذا قاضي ،وهولاء جوارى ،وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذا الياء كما تصير فيه الياء في الجر ،لأن هذه الياء تكسر مايلي ^(٦) وقال ابن الحاجب :قوله : "أو استثقل ك(قاضي) رفعاً وجراً" لأن باب (قاضي) وهو كل ماكان آخره ياء قبلها كسرة لو أعرب بالضممة في الرفع

(١) شرح العصام: ٤٦٧-٤٦٨

(٢) شرح المقدمة الكافية : ٧٨٣/٤

(٣) علل النحو :ابن الوراق : ٦٣

(٤) ينظر :الأصوات اللغوية : ١٧١-١٧٢

(٥) شرح العصام : ٧٣

(٦) ينظر الكتاب : ١٠٥/٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

لفظاً، أو الكسرة في الخفض لفظاً لقليل :جاءني قاضي ،ومررت بقاضي .وذلك مستثقل مدرك بالضرورة فحذفوا الضمة والكسرة ،فاجتمع ساكنان :التتوين والياء لالتقاء الساكنين ...^(١)

١٣ - علة الحمل على المعنى :

يعتمد التعليل بهذه العلة على المعنى ،فيحمل الكلام على معنى مافي غيره ،قال ابن جني هو "حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى"^(٢)

جاء الإسفراييني بهذه العلة في كتابه اذ قال : "وإعراب (غير) كإعراب المستثنى ب (إلا) على التفصيل و(غير) صفة ... نحو "دخلتُ بوجهٍ غير وجهٍ خرجتُ به "حملت على (إلا) أي :حملت على معنى (إلا) بالنقل لمناسبة بين معناه ومعنى إلا ..."^(٣) قال المبرد (ت٢٨٥هـ): "...وتقول :هذا درهم غير جيد ،لأن (غير) نعت ،ألا ترى أنه لا يستقيم :هذا درهم جيد "^(٤) قال ابن الحاجب : "...قوله و(غير) صفة حُمِلَتْ (إلا) في الاستثناء "لأنها اسم بمعنى بمعنى المغايرة خلاف (المماثلة) كقولك :هذا مغاير لهذا ،فكما أن (مغاير) صفة فكذلك غير ... قوله كما حملت (إلا) عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور ... "لما حملوا (غير) على (إلا) في الاستثناء حملوا (إلا) عليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء هذا هذا مذهب ^(٥) المحققين كقولك :جاءني رجال إلا زيد ،لأنك لو جعلت (زيداً) مستثنى من (رجال) لم يستقم ..."^(٦)

١٤ - علة الضرورة الشعرية :

الضرورة الشعرية عند الفاكهي (ت٩٧٢هـ) (مالايقع إلا في الشعر ،سواء كان للشعر عنه مندوحة أم لا)

(١) شرح المقدمة الكافية : ٢٥٦/١

(٢) المحتسب : ١٤٥/١

(٣) شرح العصام : ٣١٠-٣١١

(٤) ينظر المقتضب : ٤٢٢/٤

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو : ١٤٨

(٦) شرح المقدمة الكافية : ٥٥٦-٥٥٧/٢



الفصل الأول // أدلة الصناعة النحوية عند عصام الدين الإسفراييني

قال الإسفراييني في جواز صرف الممتنع: "ويجوز أن لا يمنع صرفه إما عطف على قوله أن لا كسر فيكون تحت حكمه، وإما على قوله: (حكمه)، (للضرورة) أي لما يضطر إليه الشاعر لاستقامة الوزن، كما وقع لسيدة نساء العالمين رضي الله عنها في مرثية سيد المرسلين عليه السلام بيت

صُبَّتْ عليّ مصائبُ لو أنها صُبَّتْ على الأيامِ صَرْنٌ لِيَالِيا^(١)

قال المبرد: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف، جازله ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها"^(٢)

وقال ابن يعيش: "إن ضرورة الشعر تبيح كثيراً في الشعر مما يحظره النثر، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التتوين، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل..."^(٣)

وقال ابن الحاجب: "ويجوز صرفه للضرورة أو التناصب" أما الضرورة فلأنها تجيز رد الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف^(٤)

(١) شرح العصام: ٧٨

(٢) المقتضب: ٣٥٤/٣

(٣) ينظر شرح المفصل: ٦٧/١

(٤) شرح المقدمة الكافية: ٢٦٠/١

الفصل الثاني

ردود الإسفراييني النحوية على العلماء

المبحث الأول: رده العام

المبحث الثاني : رده على الرضي

المبحث الثالث: رده على الرضي والمصنف





مدخل :

أن اللغة العربية شغلت اهلها منذ القدم حتى أنهم قعدوا قواعدهم وانشأ بدايات نحوها فبدات منظمة بقوانين وادلة نحوية واضحة على يد البصريين والكوفيين وكل مدرسة لها طريقته الخاصة في أخذ قواعد اللغة صافية من مناهلها ثم لوحظ أن كل قاعدة نحوية تستدعي التدقيق والتمحيص والأخذ والرد فنشأ منهجاً خاصاً بالردود النحوية واليوم نحن في صدد دراسة الردود النحوية لعصام الدين الإسفرائيني على النحاة في كتابه (شرح العصام على كافية ابن الحاجب) وفيما يأتي بيان دلالة (الرد) لغة واصطلاحاً :

وهو رد الشيء يرده رداً أو مرداً ،ومردوداً ،وهو بناء للتكثير ،والقصد صرف الشيء عن وجهه برفق^(١) : " (رَدُّهُ) عَنْ وَجْهِهِ يَرُدُّهُ (رَدًّا وَمَرْدًّا) ، كِلَاهُمَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْقِيَاسِيَّةِ، (وَمَرْدُودًا) ، مِنَ الْمَصَادِرِ الْوَارِدَةِ عَلَى مَفْعُولٍ، كَمَخْلُوفٍ وَمَعْقُولٍ، (وَرِدِّيْدِي) ، بِالْكَسْرِ مُشَدَّدًا كَخَصِيصِي، وَخَلْفِي، يُبْنَى لِلْمُبَالَغَةِ: (صَرْفُهُ) وَرَجْعُهُ، وَيُقَالُ رَدَّهُ عَنِ الْأَمْرِ وَلَدَّهُ، أَي صَرْفَهُ عَنْهُ بِرَفْقٍ. " (٢)

(الردّ) اصطلاحاً :

قال الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): " (رَدُّهُ عَنِ وَجْهِهِ: صرفه .وردّ على الشيء :لم يقبله أو خطّاه . ورد إِلَيْهِ جَوَابًا: رَجَعَ) (فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: { يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ } [آل عمران : ١٤٩] وَمِنْ الثَّانِي: { فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ } [النقص: ١٣] ورددت الحكم إلى فلان: فوضته إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ: { فَرَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ } [النساء : ٥٩] . " (٣)

وايضاً هو : "(صرف ما فضل عن فروض ذوي الفروض ولا مستحق له من العصبات إليهم بقدر حقوقهم (٤)"

ومن خلال ما مرّ يتبين تساوق المعنى اللغوي مع الاصطلاحي

المبحث الاول: رده العام

اولاً-الخبر المحذوف وجوباً: قد يعتبرركيك عندما ياتي بعده الحال التي تدل عليه فتسد مسده ، وهي لاتصلح في المعنى لان تكون هي الخبر اذا كان المبتدأ مصدراً أو افعل تفضيل مضافة الى المصدر الصريح

(١) ينظر لسان العرب :ابن منظور :١٨٤/٥ مادة (ردد).

(٢) تاج العروس ،الزبيدي :٨٨٩/٨.(ردد)

(٣) الكليات :٤٧٦-٤٧٨

(٤) التعريفات :١٤٧/١.



أو المؤول قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) : "وذلك قولك (هذا بسراً أطيب منه رطباً)، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذا كان قد مضى" (١) وواضح من خلال نص سيبويه أنّ الفكرة في التركيب هي كيفية التقدير في الجملة التي استشهد بها سيبويه : (هذا بسراً أطيب منه رطباً) إذ التقدير على إضمار : إذا كان فيما يستقبل ، وإذا كان قد مضى.

وقد فصل ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ما ذهب إليه البصريون والكوفيون قال : "ومثل ضربي زيداً قائماً، وهو كل ما دل على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما مذكور بعدهما حال منهما أو من أحدهما في المعنى، وهي المضمر في الخبر المقدر وأصله عند البصريين : ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً ، حذف (حاصل) كما تحذف متعلقات الظروف العامة ، فبقى : ضربي زيداً قائماً ، فكان الخبر ملتزماً حذفه لما ذكرناه من الأمرين . الدلالة على خصوصية المحذوف ، واللفظ الواقع موقعه . وهذا أولى من مذهب الكوفيين ، فإنه عندهم معمول لـ (ضربي) والخبر المقدر بعده ، أي ضربي زيداً قائماً حاصل ، وهو فاسد لفظاً ومعنى ... وإذا جعلنا (قائماً) معمولاً لـ (ضربي) خرج عن ذلك العموم وبقي خاصاً بضرب مني واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول . والمفهوم منه العموم ، ولا يستقيم إلا على تأويل البصريين ، فوجب القول به" (٢) ف (ضرب) في قولهم (ضربي زيداً قائماً) هي مصدر مبتدأ عامل في (زيد) وهو المفسرُ لصاحب الحال المحذوف مع الخبر والتقدير : إذا كان هو (زيد) قائماً وهذا هو ما ذهب إليه البصريون والذي رجحه ابن الحاجب ، في حين أن الكوفيين يذهبون إلى أنّ الحال معمول للمصدر الذي هو المبتدأ أو الخبر محذوف وهذا غير صالح عنده .

وقال : "أن يكون المبتدأ مصدرًا أو في حكمه منسوباً إلى فاعله أو مفعوله" (٣) مما تقدم يتضح أن ابن الحاجب ينسب المعنى مرة إلى الفاعل ومرة إلى المفعول أو ينسب المعنى لكليهما ويذكر بعدهما حالاً لاحداهما أو كليهما ، على أن يكون الحال مضمرًا أي مقدراً وقولهم ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً أي بتقدير حال قيامه مما التزم حذف الخبر نسباً إلى ما ذكر وكان الحذف لتحقيق الدلال على خصوصية المحذوف واللفظ الذي وقع موقعه وراي الكوفيين هنا أولى من راي البصريين لأن البصريين يقدرون خبر مقدر بلفظ حاصل أي ضربي لزيد حاصل وهذا الرأي ثابت

(١) كتاب سيبويه : ١٩٩/١

(٢) شرح المقدمة الكافية : ٣٧٧/١-٣٧٨

(٣) شرح الوافية : ١٢١/١



قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "إذ كان المبتدأ مصدراً قد سدّ مسدّ خبره الحال، وذلك نحو: (ضربي زيداً قائماً)، (وأكثر شربي السوق ملتوتاً)، (وأكثر ركوبي الفرس دارعاً)، و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)، ألا ترى أنّ الأصل: إذا كان ملتوتاً، وإذا كان قائماً، وإذا كان دارعاً، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأنيب الحال منابه، فلا يجوز في شيء من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه، وذلك غير جائز".^(١)

بين ابن عصفور مذهبه في هذه الجملة، إذ أنه يذهب إلى أنّ الخبر فيها أيضاً محذوف وجوباً سد مسده الحال وإن اصل الجملة عنده (وإذا كان) قائماً، أو وإذا كان ملتوتاً وإذا كان دارعاً ثم حذف الظرف وهو (إذا) وأنيب الحال منابه

وقد بين في مصنف آخر الشروط الواجب توفرها في المبتدأ الذي يحذف خبره وجوباً إذ قال: "(والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدّت الحال مسدّ خبره، نحو قولك: 'ضربي زيداً قائماً' وكل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في (مثل)، أو في كلام جار مجراه في كثرة الاستعمال)"^(٢) هنا قصد ابن عصفور في النصوص التي جاء بها أن الجملة إذا تصدرت بمصدر وجاء الخبر فيها حالاً سد مسد الخبر وأورد امثلة استدلل بها على تقدير الخبر المحذوف مثال ذلك قوله (أكثر شربي السوق ملتوتاً) بتقدير إذا كان كان ملتوتاً وهنا لاتستقيم الجملة مع إيراد العوض والمعوض معاً فالأولى عدم التقدير

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أيضاً راداً مذهب الاخفش: "والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله، وفاقاً للأخفش، ورفعها خبراً بعد أفعل مضافاً إلى ماموصولة بكان أو يكون جائز، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع. فاعل سدت من قولي: و الخبر الذي سدت مسده ضمير عائد على الحال التي أغنت على الخبر في: ضربي زيداً قائماً، ونحوه"^(٣) وقد جاء رأي ابن مالك على منوال ماسبق في بيان الحال التي سدت مسد الخبر للأعراب وبذلك لم يخرج عن رأي ماسبقه من العلماء.

وبين المرادي (ت ٧٤٩هـ) شروط حذف الخبر وجوباً: " والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور وشرط ذلك: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال نحو (ضربي العبد مسيئاً) فمسيئاً حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر

(١) شرح الجمل: ٣٣٦/١

(٢) المقرب لابن عصفور ١٢٧/١

(٣) شرح التسهيل: ٢٧٩/١ - ٢٨٠



والتقدير عند سيبويه إذا كان كان مسيئاً، فالمصدر إذا عامل في المصدر (الذي هو) مفسر صاحبها أو يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربي زيداً قائماً) أو (كل ضربي زيداً قائماً) و(أقل شربي السوق ملتوتاً)، (وبعض ضربي زيداً قائماً) والغرض أن يكون المضاف مصدراً في المعنى ، ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل ^(١)

وهذا ما ذكره الرضي (ت ٦٨٦هـ) أيضاً قال: "كل مبتدأ يكون مصدراً صريحاً، نحو ضربي، أو بمعنى المصدر وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر، لأنه بعض ما يضاف إليه، كما يجيء في بابه، نحو: إخطب ما يكون أي كون، وأكثر شربي السوق ويكون المصدر مضافاً إلى الفاعل نحو: ضربي زيداً، أو إلى مفعول، نحو نحو ضربي زيداً، أو إليهما نحو: تضاربنا، وبعد ذلك حال... ولهذا ذهب ابن درستوية إلى أن هذا المبتدأ، لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أضرب زيداً إلا قائماً، ولم يُسمع الاتباع مع الاستقراء . ^(٢)

وهذا أيضاً ما ذكره ابن هشام (ت ٧٦١هـ) قال: "أن يكون المبتدأ إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو "ضربي زيداً قائماً" أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو "أكثر شرب السوق ملتوتاً" أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو "أخطب ما يكون الأمير قائماً" وخبر ذلك مُقدر بإذ كان، أو إذا كان، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناطم، فيقدر في "ضربي زيداً قائماً" ضربه قائماً، ولا يجوز ضربي زيداً شديداً، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذ قولهم "حكمك مُسمطاً"، أي: حكمك لك مُثبتاً" ^(٣) يلحظ أن خبر المصدر المبتدأ في الحقيقة هو المحذوف من ظرف (إذ أو إذا) وما تعلق به، لكنه لما حذف وبقيت الحال منه كما بقي مفسر صاحب الحال من اسم ظاهر اعتبرت الحال سادة مسد الخبر ويجوز تقدير مصدر محذوف بدلاً من الظرف . وقد بين السيوطي (ت ٩١١هـ) وهو من العلماء الذين احموا آراء الكوفيين والبصريين حول مسألة حذف الخبر وجوباً ومن خلال قوله اتضح أنه قدم أجمل الخلاف بين البصريين والكوفيين حول المسألة المذكورة أعلاه وهو بذلك قد أعطى الخلاصة في المسألة الخلافية بينهما

إذ قال: "ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟. فقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: أقائم الزيدان والتقدير: ضربت زيداً قائماً، وضعف بأنه

(١) (١) توضيح المقاصد: ٤٨٨/١ - ٤٨٩

(٢) شرح الرضي: ٢٧١/١ - ٢٧٦

(٣) أوضح المسالك: ٢٢٦ - ٢٢٧، المثل ينظر في مجمع الامثال: ١٤٣/١



لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه وقال الكسائي والفراء وابن كيسان :الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا ،فقال الأولان الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان:أحدهما :من صاحب الحال والآخر :من المصدر ،وإنما احتيج إلى ذلك ،لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ...وقال الفراء :الحال اذا وقعت خبراً للمصدر ،فلا ضمير فيها من المصدر ^(١).

قال الإسفراييني(٩٥١هـ) :«ووجباً فيما التزم أي :فيما التزم في موضعه منه أي في موضع الخبر منه نحو (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا) فسر الضابطة المشار إليها بهذا المثال :الرضي ومن تبعه ،بمبتدأ هو مصدر صريح ،أو ما هو بمعناه ،لكونه أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر ،فإنه في المعنى فرد منه ،ويكون ذلك المصدر مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما ،ويكون بعد ذلك حال منهما أو من أحدهما(ضربي زيداً قائماً) حصر الضرب في حال القيام ، فقال :وذلك لأن إضافة المصدر إلى معموله تقيّد الاستغراق إذا لم يكن قرينة الخصوص محمولة على الاستغراق... فالحصر المراد المتفق من النحاة في هذا المبتدأ ينبغي أن يوجد في تقييد الحكم بالحال ، ويجعل هذا التركيب متعارفاً في نفي المفهوم المخالف للتقييد ، وفي جعله من مواضع حذف الخبر ردّ على من قال :هو مبتدأ لا خبر له ، على طبق:(قائم الزيدان) فإنه كالصفة في معنى الفعل ، فيتم بفاعله وبمفعوله ،كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله ،فمعنى : (ضربي زيداً قائماً):أضرب زيداً قائماً ،»^(٢) قصد الإسفراييني بقوله ان الجملة يجب أن تكون خالية مصدرية دالة على حال المرادُ جعل مصدره خبر مقدم فحصر وقيد حكم المبتدأ بالحالية وبذلك رد الإسفراييني على من قال أن هذا مبتدأ لا خبر له فالمصدرية المقيدة بالحال لا تحتاج إلى الخبرية فمن قاسها على مثال (قائم الزيدان) فإن المثال هنا لا يستقيم فهو يشبه الصفة التي بمعنى الفعل

وجاء في حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ) أيضاً ان الحال لا تقع خبراً إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا يصلح ان يكون خبراً أو مبتدأ يكون اسم تفضيل مضافاً الى المصدر المذكور أو مؤول به :«(وقبل حال لا يكون خبراً) أي ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً (عَن) المبتدأ(الذي خبره قد أضمر) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ،أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به فالأول (كضربي العبد مسيئاً) و الثاني مثل (أتم .تبييني الحق منوطاً بالحكم)إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا

(١) همع الهوامع : ٣٣٩/١ - ٣٤٠

(٢) شرح العصام : ١٧٠ - ١٧١



على المبتدأ. والثالث نحو أخطب مايكون الأمير قائماً ، والتقدير إذ كان مسيئاً ومنوطاً وقائماً^(١) تابع بذلك القدماء المحدثون من ان الخبر فيها محذوف وجوباً قال عباس حسن : "الخبر الذي بعده حال تدل عليه وتسد مسده ، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر ، نحو "قراءتي النشيد مكتوباً " وذلك في كل خبر لمبتدأ مصدر في الغالب وبعد هذا المصدر معموله ، ثم حال بعد المعمول تدل على الخبر المحذوف وجوباً وتغني عنه ، ولا تصلح في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ^(٢) " وقد فصل في الاعراب ، فقال " فكلمة (قراءة) مبتدأ وهي مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ، (النشيد) مفعول به للمصدر فهو المعمول للمصدر (مكتوباً) حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ إذ لا يقال قراءتي مكتوب . وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها والتقدير (قراءتي النشيد إذا كان مكتوباً) أو : (إذ كان مكتوباً) وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه ، ومعه المضاف إليه لوجود مايدل عليه ويسد مسده في المعنى وهو الحال^(٣) "

أما المحدثين امثال إبراهيم إبراهيم بركات حيث قال : "المصدر المبتدأ يجب أن يكون مصدرًا صريحاً ، لكن المصدر المضاف إلى المبتدأ والعامل في مفسر صاحب الحال قد يكون صريحاً وقد يكون مؤولاً . ومنه مايمثلون له من قولهم : أخطب مايكون الأمير قائماً ، ضربي زيداً قائماً ، وتلاحظ أن (أخطب) مبتدأ أضيف إلى المصدر المؤول (مايكون الأمير) . وهو المفسر لصاحب الحال المحذوف . والتقدير : أخطب كون الأمير إذا كان هو (الكون) قائماً.^(٤) "

ثانياً: الاشتغال:

هو اشتغال فعلٍ أو مايقوم مقام الفعل عن اسم متقدم عليه بضمير هذا الاسم أو بمانسب إلى ضميره أو ملابسه ولو تفرغ الفعل للاسم أو لمانسب إلى ضميره لنصبه لفظاً أو محلاً^(٥) قال سيبويه : "وان شئت قلت (زيداً ضربته) ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا انهم لا يظهرون هذا الفعل إستغناء بتفسيره ، فالاسم هنا مبني على المضمر^(٦) "

(١) حاشية الصبان : ١/ ٣٤٤-٣٤٥

(٢) النحو الوافي : ١/ ٤٦٨

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٥٢٢

(٤) النحو العربي : ١/ ١٤١-١٤٢

(٥) ينظر التسهيل : ٨٠ ، الرد على النحاة : ٩٥ ، والنحو العربي : ٢/ ٣٩٩

(٦) كتاب سيبويه : ١/ ٤٢-٤٣



وقال أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ) (بَابِ الْإِشْتِعَالِ: وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لُمْتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَصِمْتُهُ فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصَبُ كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ)^(١)

ويبدو أنها من المسائل الخلافية التي ذكرها أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) في كتابه وبين فيها المذهب البصري والكوفي، إذ قال: "ذهب الكوفيون إلى أن قولهم زَيْدًا ضَرَبْتُهُ منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زَيْدًا ضربته. أما الكوفيون فاتجهوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المَكْنَى -الذي هو الهاء العائد- هو الأول في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا أكرمت أباك زَيْدًا، وضربت أخاك عَمْرًا" وقد ذكر حجج كل مذهب إذ قال: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخرًا وقبله ما يدل عليه. وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكني هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به كقولهم: أكرمت أباك زَيْدًا على البديل، وجاز أن يكون بدلاً لأنه تأخر عن المبدل عنه؛ إذ لا يجوز أن يكون البديل إلا متأخرًا عن المبدل منه، وأما ههنا فقد تقدم زيد على الهاء؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه، على أنا نقول: إن العامل في البديل عندنا غير العامل في المبدل منه،"^(٢)

ابن مضاء (ت: ٥٩٢هـ): (ومن الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول، ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته). وأقول: إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً. أو نهياً، أو مستقهماً عنه، أو محضوضاً عليه، أو متعجباً منه. فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار في النصب، ويجوز رفعه، كقوله (زيداً أضربه)، وكذلك (زيداً اضرب غلامه)، وكذلك (زيداً امرؤ به)، والنهي كالأمر، قال الأعشى:

هَرِيرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمٌ غَدَاةٌ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ

وكذلك إن كان الأمر باللام، كقولك (زيداً ليضربه عمرو).^(٣)

(١) ملحة الأعراب: ٢٨.

(٢): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٦٩/١.

(٣) الرد على النحاة: ٩٥، وينظر البيت في ديوان الاعشى ٢٤٣.



يلحظ أن ابن مضاء قد صرح بجواز الوجهين -الرفع أو النصب - في الاسم المتقدم على الفعل .

وقال ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ): (من ذلك قوله في باب الاشتغال: الثاني من مانعي النصب أن يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء، التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كالاستفهام، وما النافية، ولام الابتداء، وأدوات الشرط، كقولك: زيد هل رأيته؟ وعمر و متى لقيته؟ وخالد وبشر وأحبته والحق إن الفتنة فلفت بالابتداء متعين في زيد وعمر و خالد وبشر والحق لتقدمها عن الاستفهام وما النافية، ولام الابتداء، وأداة^(١)) يلحظ أن ابن مالك قد ذكر المواضع التي فيها يرفع الاسم المتقدم في باب الاشتغال ، وهي التي يكون بين الاسم والفعل احد لأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وقال المرادي :اشتغال العامل عن المعمول:المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله. ثم قال:

إن مضمير اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل

تقدير البيت: إن شغل (مضمير اسم) سابق فعلا. فقوله: مضمير اسم فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: سابق صفة لاسم، وفعلا مفعول شغل، وقوله: عنه أي: عن الاسم السابق، وقوله: بنصب لفظه أو المحل يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو: زيدا ضربته ونصب محله: زيدا مررت به. والثاني: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله. وعلى هذا، فالباء بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه بإعادة العامل، والتقدير: إن شغل مضمير اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو: زيدا ضربته فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب زيدا أو نصب محله نحو: زيدا مررت به فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فنقول: بزيد مررت، فيكون محل المجرور نصبا^(٢)

وقال ابن هشام: (وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سألينه كيفية تقديره باعتبار المعنى أما في القسم فتقديره أقسم وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم

(١) شرح الكافية الشافية: ١/١٢٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦١١/٢.



الْجُمُعَةُ صَمَتَ فِيهِ وَاعْلَمَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي بَابِ الْإِشْتَغَالِ أَنَّهُ يَجِبُ أَلَّا يَقْدَرَ مِثْلُ الْمَذْكُورِ إِذَا حَصَلَ مَانَعٌ صِنَاعِي كَمَا فِي زَيْدَا مَرَرْتُ بِهِ أَوْ مَعْنَوِي كَمَا فِي زَيْدَا ضَرَبْتُ أَخَاهُ إِذْ تَقْدِيرُ الْمَذْكُورِ يَقْتَضِي فِي الْأَوَّلِ تَعْدِي الْقَاصِرِ بِنَفْسِهِ وَفِي الثَّانِي خِلَافَ الْوَاقِعِ إِذْ الضَّرْبُ لَمْ يَقَعْ بَزِيدٍ فَوَجَبَ أَنْ يَقْدَرَ جَاوَزْتُ فِي الْأَوَّلِ وَأَهْنَتْ فِي الثَّانِي^(١) إِذْ يَرَى ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ التَّقْدِيرَ يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَلَا يَتَرَجَّحُ تَقْدِيرُهُ اسْمًا وَلَا فِعْلًا

وقد ذكر الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ): "أَنَّ الْأِسْمَ الْمَتَقَدِّمَ فِي بَابِ الْإِشْتَغَالِ فِيهَا أَحَجُّ الْوَجْهَيْنِ إِذْ قَالَ: "هَذَا بَابُ الْإِشْتَغَالِ: وَحَدَّهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، أَوْ اسْمٌ يُشَبِّهُهُ نَاصِبٌ لَضَمِيرِهِ، أَوْ لِمَلَابِسِ ضَمِيرِهِ بِوَاسِطَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْعَامِلُ بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْمُولِ، وَسَلَطَ عَلَى الْأِسْمِ الْمَتَقَدِّمِ لِنَصْبِهِ، إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ" وَقَالَ: "أَنَّ ذَلِكَ الْأِسْمَ الْمَتَقَدِّمَ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّقْدِيرِ لِلْعَامِلِ، وَهُوَ الرِّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِ لِلْمَبْتَدَأِ، وَالرَّابِطُ، بَيْنَهُمَا الْهَاءُ الْمُتَصِلَةُ بِالْفِعْلِ، وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ حِينَئِذٍ أَيُّ: حِينَ إِذَا جَعَلَ الْأِسْمَ الْمَتَقَدِّمَ مَبْتَدَأً؛ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً لِتَصْدِيرِهَا بِالْأِسْمِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ مَرْجُوحٌ لَاحْتِيَاجِهِ إِلَى التَّقْدِيرِ لِلْعَامِلِ، وَهُوَ النَّصْبُ فَإِنَّهُ بِفِعْلٍ مُوَافِقٍ لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ فِيمَا يَلِائِمُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ مَفْسُورٌ لَهُ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف: ٤] فَتَوَكِيدٌ، خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمَفْسُورِ وَالْمَفْسُورِ، فَمَا بَعْدَهُ أَيُّ: الْأِسْمَ الْمَتَقَدِّمَ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَفْسُورٌ لِلْفِعْلِ^(٢)

وقال السيوطي: (الْإِشْتَغَالُ أَيُّ هَذَا مَبْحَثُهُ هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَيَنْصَبُ ضَمِيرُهُ أَوْ مَلَابِسُهُ كَالْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ وَالْمَشْتَمَلِ صَلَاتِهِ عَلَى ضَمِيرِهِ نَحْوُ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ وَهَذَا أَكْرَمْتُ الَّذِي يُحِبُّهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَأَخَّرَ الْأِسْمُ بَعْدَ الضَّمِيرِ نَحْوُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا عَلَى الْبَدَلِ أَوْ زَيْدٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ وَفَاعِلٌ يَنْصَبُ قَوْلِي عَامِلٌ جَائِزُ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِمَا بَعْدَهُ كَالْفِعْلِ وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِخِلَافِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَأَفْعَلِ التَّقْضِيلِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ وَاسْمِ الْفِعْلِ وَكَذَا الْمَصْدَرُ وَفِيهِ خِلَافٌ يَأْتِي إِذَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي شَيْءٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْسَرَ عَامِلًا فِيهِ وَمِنْ صُورٍ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ مَفَاهِيمُ قَوْلِي غَيْرُ صَلَةٍ نَحْوُ زَيْدٍ أَنَا الضَّارِبَةُ وَلَا شَبَّهًا وَهُوَ الصِّفَةُ وَالْمُضَافُ إِلَى فِعْلِ تَشْبِيهِهَا بِهَا فِي تَتْمِيمِ مَا قَبْلَهَا بِهَا نَحْوُ مَا رَجُلٌ تَحَبُّهُ يَهَانَ وَزَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ وَلَا مُسْنَدٌ لَضَمِيرِ السَّابِقِ الْمُتَّصِلِ نَحْوُ (أَزِيدَ ظَنَّهُ نَاجِيًا)^(٣) ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ الشَّرْطَ الَّتِي يَجِبُ تَوْفُّرُهَا فِي بَابِ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٥٨٤/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٤١٤/١.

(٣) همع الهوامع: ١٣٠/٣.



الاشتغال ، وهو تقدم الاسم على الفعل الذي شغل بضمير الأسم ، فان تأخر عنه فهو بدلٌ من الضمير إن نصبت ومبتدأ مؤخر إن رفعت .

وقال الإسفراييني: " وعن الثاني بأن في قولنا: (زيداً ضربته) لم يسلط على (زيد) فعل بعده، بل فعل آخر مثله ولا في زيداً مررت به ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب. وأورد عليه (زيداً ضربته) لأنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولو سلط عليه لنصبه وأجيب بأن المراد التسليط بمجرد قطع عمله في الضمير أو متعلقه، و(زيداً ضربته) لا بد فيه بعد قطع (ضربت) عن العمل في الضمير من رفع عمل الابتداء فيه. وفيه أنه لا بد في: (زيداً ضربته) أيضاً بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر في (زيداً)، فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر. ولم يكتف بتقدير المنصوب لئلا ينتقض بقولنا: إن زيداً ضربته (١)

نلاحظ من خلال نص الإسفراييني انه تناول مسألة خلافية مشهورة في باب الاشتغال وهو الخلاف حول ناصب الاسم المتقدم على الفعل المشتغل عنه بالضمير المتصل به ، ويبدو أنه تابع المذهب البصري في أن عامل النصب في الاسم المتقدم هو فعل مقدر ، الا أنه لم يصرح بالمذهب الذي تبني رأيه ، ورد من يرى خلاف ذلك ، أي قصد المذهب الكوفي الا أنه لم يصرح ايضاً بذلك إذ قال (واجيب بان المراد التسليط بمجرد قطع (ضربت) عن العمل في الضمير عن رفع عمل الابتداء فيه) وقال ايضاً (فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر وهو بذلك رد على المذهب المخالف لكن رده لم يكن مصدراً بالاسم أو المذهب وانما كان عاماً شاملاً لكل من ذهب هذا المذهب .

اما المحدثون فقد ذهب د. فاضل السامرائي إذ قال : "اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور في نحو (خالداً أكرمته) أي أكرمت خالداً أكرمته ويناسبه في المعنى في نحو (خالداً سلمت عليه) والتقدير : حييت خالداً سلمت عليه و(خالداً ضربت أخاه) والتقدير أهنت خالداً ضربت أخاه،" (٢)

ثالثاً: اختلف العلماء في العامل في الشرط والجزاء ،

قال السيرافي : أن العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضاءها الفعلين اقتضاء واحدا ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى . الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في

(١) شرح العصام: ٢٤٤.

(٢) معاني النحو: ١٠٩/٢.



الشرط ، وهما معا يعملان في الجزاء . وقال الاخفش إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده وقال الكوفيون : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالجوار . وذهب المازني إلى أنَّ الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم .^(١)

قال سيبويه : "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتكَ ، فأتكَ انجزمت بإن تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : أتتني آتكَ ."^(٢) ونقل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) قول سيبويه وهو أن حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز تقديم أخبارها عليها قال : "قال سيبويه : إنَّ حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز أن يتقدمها أخبارها نحو : أنت ظالمٌ إن فعلت ، ثم أجرى حروف الجزاء كلها مجرى واحداً وهذه حكاية قول سيبويه ، وقد تقول : إن أتيتني آتِكَ أي : آتِكَ إن أتيتني ، قال زهير :

وإنَّ أتاها خليلٌ يومَ مسألةٍ يَقُولُ لا غائبَ مالي ولا حرمٌ

ولا يحسن : إن تأتني آتِكَ ، من قبل أن "إن" هي العاملة .

وقد جاء في الشعر ، قال :

يا أفرعُ بن حابسٍ يا أفرعُ إنَّكَ إن يُصرعُ أخوكُ تُصرعُ"^(٣)

قال السيرافي "قال سيبويه : (ولا يحسن (إن تأتني آتِكَ) من قبل أن (إن) هي العاملة) .

يريد أنك إذا جئت في الشرط بفعل مجزوم ، لم يحسن أن تأتي في الجواب بفعل مرفوع وتقدره مقدماً على الشرط ، كما يفعل ذلك إذا كان الشرط بفعل ماض . ثم قال : (وقد جاء في الشعر) يعني أنه قد أتى الفعل مرفوعاً بعد الفعل المجزوم في الشرط ، ويقدر فيه التقديم على (إن) "^(٤) ونلاحظ من أن السيرافي ذكر وجوب جزم فعل الشرط مع الجزاء ، أما إذا كان خلاف ذلك فهو (لم يحسن)

ويبدو أنَّ الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط كانت من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والتي ذكرها ابن الانباري ، إذ قال : "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب

(١) ينظر الكتاب ٤٣٥/١ والمقتضب ٤٨/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٤) ٦٠٤/٢ ، و شرح الرضي ٢٥٤/٢

(٢) -كتاب سيبويه : ٦٢٦٣/٣

(٣) الأصول في النحو : ١٩٢/٢ ، البيت الأول لزهير بن ابي سلمى ينظر ديوانية ص ٩١ ، والبيت الثاني لعمر بن خثارم البجلي

ينظر في كتاب سيبويه : ٤٣٦/١ ، والسيوطي في الهمع : ٦١/٢ ، والخزانة ٣٩٦/٣

(٤) شرح أبيات سيبويه : ١٢٧/٢



الشرط وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف .^(١) وقال أيضاً: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو "زيدا إن تضرب أضرب" واختلفوا في جواز نصبه بالشرط؛ فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنسوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على "إن" كقولك: "أضرب إن تضرب" وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه لما أُخِرَ انجزم بالجوار على ما بينا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً.^(٢)

وقد ذكر ابن الحاجب الحالات التي يرد فيها فعل الشرط وجواب الشرط ، والأحوال الاعرابية لهما، قال : "فإن كان الفعلان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم كقولك :إن تكرمني أكرمك . وإن كان الأول مضارعاً دون الثاني فكذلك وإن كان الثاني دون الأول فجائز فيه الجزم والرفع ، والجزم أكثر . وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذاً كرفعه إذا كان الأول مضارعاً ، هذا إذا كان مجرداً عن الفاء ، أما إذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل ."^(٣)

وقد ذكر المرادي أختلاف النحويين في تخريج الرفع إذ قال : "اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداء الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو: [وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ] [البقرة : ٢٨٤]"^(٤)

قال الإسفراييني: "(فإن كانا) أي : الفعلان (مضارعين) غير مقرونين ب(لم) (أو الأول) مضارعاً كذلك (فالجزم) أي : فجزم كلمة الشرط واجب . أو أنجزم المضارع واجب . وكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً يستهجن لتأثير أداة الشرط في الأبعد بإخراجه عن معناه ، مع عدم تأثيره في الأقرب ، ولذا لم يوجد في الكلام القديم ، بل قال البعض : لم يجيء إلا في ضرورة الشعر ، والقياس يقتضي أن يقبح عطف الماضي على المضارع ، إلا أن يقال : العاطف بمنزلة تكرير أداة الشرط (وإن) كان الثاني (مضارعاً كذلك (فالوجهان)

(١) الانصاف في مسائل الخلاف : ٤٩٣/١

(٢) المصدر السابق: ٥١١/٢

(٣) شرح المقدمة الكافية : ٨٨٢/٣

(٤) توضيح المقاصد والمسالك : ١٢٨٠/٣



جائزان ، إعمال الأداة والغاؤها ، أو انجزام المضارع ورفعها ، والثاني أكثر . والماضي في الشرط والجزاء في محل الجزم فإن قلت : تنتقض الضابطة بقوله :

يا أَقْرَعُ بن حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إنْ يُصْرَعُ أَخوكَ تُصْرَعُ

حيث رفع الثاني .

أجيب بأن الكلام محمول على حذف (الفاء) أو التقديم والتأخير بتقدير : إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعُ أَخوكَ وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ^(١) يتبين من خلال نص الإسفراييني أنه ردّ من يرى أنّه قد يأتي جواب الشرط غير مجزوم وإن كان فعلاً مضارعاً محتجين بقول الشاعر :

إنك إنْ يُصْرَعُ أَخوكَ تُصْرَعُ

فالفعل المضارع وهو جواب الشرط (تصرع) جاء بالرفع ، لكن ردّ ذلك الإسفراييني بأنّه: إما أن يكون محمولاً على حذف الفاء فجاز رفعه ، أو جاء على اسلوب التقديم والتأخير بتقدير (إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعُ أَخوكَ) وكلا الوجهين جائز في ضرورة الشعر .

ومثل اختلاف القدماء اختلف المحدثون أيضاً: قال عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ): "فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأي ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ}[النساء ٧٨] برفع المضارع "يدرك" ^(٢)

المبحث الثاني: رده على الرضي

أولاً- الترقيم

الترقيم في اصطلاح النحويين : هو حذف أواخر المنادى للتخفيف لكثرة دورانه لا للاعلال كقولنا : يافاطم في : يافاطمة ^(٣) ويشترط في الاسم المراد ترخيمه عدة شروط ذكرها العلماء ، وللعرب في المنادى المرخم لغتان لغة من ينتظر اي ينوى عودة المحذوف منه ، والأخرى : لغة من لاينتظر اي لاينوى المحذوف فيكون ماقبل المحذوف آخر الاسم .

(١) شرح العصام : ٥٥٤، البيت لجريز بن عبد الله البجلي وشرحه البغدادي في الخزانة "٣/ ٣٩٦ و ٦٤٣"

(٢) النحو الوافي : ٤٧٤/٤ وينظر معاني النحو : ٣٩١/٤

(٣) ينظر كتاب سيبويه : ٥٣/١، والمقتضب : ١٨٨/١، واللمع في العربية : ١٩٨.



قال سيبويه: هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً وذلك قولك في منصور: يا مَنْصُ أَقْبَلْ، وفي عمارٍ: يا عَمَّ أَقْبَلْ، وفي رجل اسمه عنتريسٌ: يا عَنْتَرِ أَقْبَلْ. وذلك لأنك حذفْتَ الآخر كما حذفْتَ الزائد، وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده، لأن ما بعده ليس من الحروف التي تُزاد. فلما كانت حال هذه الزيادة حال تلك الزيادة وحُذِفَت الزيادة وما قبلها، حُذِفَ هذا الذي من نفس الحرف" (١)

قال ابن جنى: في ترخيم ما قبل آخره حرف مد قال: "فإن كان آخر الاسم أصلاً إلا أن قبله حرف مد زائداً حذفتها جميعاً، لأنهما أشبهتا الزائدين اللذين زيدا معاً فحذفا معاً، وذلك إذا كان يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف فصاعداً تقول في ترخيم (منصورٍ): يا مَنْصُ، وفي (عمارٍ): يا عَمَّ، وفي (زخليلٍ): يازِخْلٍ فتحذف الطرف وما قبله لما ذكرت لك.." (٢)

وقد ذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن المرخم إما أن يكون مفرداً أو مركباً، وطريقة الترخيم فيهما لاتسیر على نهج واحد، قال: "ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت لك. والثاني أن يحذف منه حرفان. وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كاللتين في أعجاز أسماء ومروان وعثمان وطائفي. وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في نحو منصور وعمار ومسكين" (٣)

وقد بين ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ترخيم الاسم الذي يكون في آخره حرف أصلي قبله زائد، قال: "وأما ما آخره حرف أصلي وقبله زائد فهو على قسمين: أحدهما: أن يكون على أكثر من أربعة أحرف، والآخر: أن يكون على أربعة أحرف، الأول: نحو مَنْصُور وعَمَّار ومِسْكِين، وفي تمثيله بَزْخْلِيلِ نَظَر، لأن اللام الأخيرة مكررة مزيدة ولعلة" (٤)

قال ابن الحاجب: "كان يغني عنه وما قبله أن يقال: (يحذف في كل ما كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة أحرف)، إلا أنه عدل إلى هذا التفسير تنبيهاً على علة حذف الحرفين، وإعلاماً بتفصيل حكم الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان" (٥)

(١) -كتاب سيبويه: ٢٥٩/٢

(٢) البيان في شرح اللع: ٣٩٦

(٣) المفصل في صناعة الاعراب: ٣٧٤/١

(٤) توجيه اللع: ٣٣٣

(٥) شرح المقدمة الكافية: ٤٤١/٢



وقد ذكر ابن عصفور كيفية ترخيم الاسم الذي فيه زيادتان زيدتا معاً ، قال: "وإن كان فيه زيادتان زيدتا معاً ، كالـفـى التانيث ، والألف والنون ، وعلامتى التنثية والجمع وياءى النسب حذفتهما لاغير . وإن كان قبل الآخر ، حرف مد ولين ، نحو : (منصور) حذفته مع الآخر" (١)

وقد بين الرضي الاسم الذي يراد ترخيمه وكان آخره حرفاً صحيحاً غير تاء التانيث وقبله مدة زائدة ، قال: "كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مده زائدة ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : (عفرنة) و(سعلة) إلا التاء وحدها ، وذلك لكونها كلمة وحدة وإن كانت على حرف فاكتفي بها" (٢)

قال سراج الدين الحلبي (٨٥٠هـ): "فلا يكون قوله : "أو حرف صحيح قبله مدة" شاملاً لمثل : "مرمي" فيكون القول الأول أولى : قلت : مثل : (مرمي) داخل في قوله : (أو حرف صحيح قبله مدة) ، لأن المراد بالحرف الصحيح الحرف الأصلي" (٣)

قال السيوطي "تقدم أن الترخيم حذف الآخر ، ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين ساكن قبله أكثر من حرفين ، وحركة تجانسه ، سواء كان الآخر صحيحاً ، أصلياً أم زائداً أم حرف علة بشرط ألا يكون هاء تانيث ، فيقال في منصور ، ومسكين ومروان ، وأسماء وزيدان وزيدون ، وهندات ، أعلاماً : يامنص ، ويامنك ، ويا مزو ، ويا أسم ، ويا زيد ، ويا هند ، فإن اختلف شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كجعفر ، ولا ليناً متحركاً كقنور وهبيخ ولا أصلياً كمختار" (٤)

قال الإسرائييين: "ومروان بفتح النون على ماهو المشهور اسم رجل ، ويحتمل الكسر بأن يكون تنثية (مرو) وبمعنى الحجارة التي يُورى بها النار ، فهو مثال لزيادة التنثية ، وقد يعرض لزيادتي الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتي جمع ، فلا ينزلان منزلة الواحدة ، وذلك في (بنون) على ما صرح به الرضي وقال : ترخيمه كترخيم (ثمود) لأنه لما تغير بناء مفردة فكأنهما لبسا زيادتي جمع ، والظاهر أن (سنون) و(أرضون) و(ثمرات) ونظائرها يكون كذلك ، فينبغي أن يستثنى هؤلاء من تلك القاعدة (أو حرف صحيح) الصحيح عند النحوي مالم يس في آخره حرف علة ، وأما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح . وقد سبق الزمخشري في هذه العبارة ، ولا يبعد أن يراد الصحة من سقم الزيادة ، فيدخل في القاعدة (مزمي) ويخرج (سعلة) ، ويؤيد هذه الإرادة جعله مقابلاً للزائد . وحمله الرضي على ما يقابل حرف العلة ، فاعترض بدخول (سعلة) وأوجب تقييد

(١) المقرب : ٢٥٥-٢٥٦

(٢) شرح الرضي : ١٥١/١-١٥٢

(٣) كشف الوافية في شرح الكافية ١٩

(٤) همع الهوامع : ٦٣/٢-٦٤



الحرف الصحيح بأن يكون غير (تاء) التانيث . وأعترض شارح آخر بخروج (مَرْمِي). وأجيب بأن المتبادر حرف صحيح أصلي ، لأن الغالب فيه الأصالة.^(١)

الواضح من خلال نص الإسرائيليين أنه ردّ على الرضي الذي ذهب على أن المراد بالحرف الصحيح هو الذي يقابل حرف العلة ، في حين ذهب الإسرائيليون على أن الحرف الصحيح بأنه (حرف صحيح أصلي) وعلة ذلك (لأن الغالب فيه الاصلية).

وقد جاء هذا الرد عندما ساق الحديث عن ترخيم لفظة (مروان) ، فهي عنده إذا كانت اللفظة مفتوحة النون فهي اسم علم لرجل ، وإذا جاءت اللفظة بكسر النون فتكون اللفظة

مثالاً لزيادة التثنية ، إذ يكون ترخيمها بحذف الألف والنون الزائدتين (يامرو)، وقد وجّه الإسرائيليون أنه قد يعرض لزيادتي الجمع . قصد الواو والنون . ماخرجهما عن كونهما زيادة جمع مصداق ذلك (بنون) فيكون ترخيمها كترخيم (ثمود) وهي جميع حروفها أصلية ، وليست بعضها زائد (يقصد الواو والنون للجمع)، فهو يرى أن المراد بالحرف الصحيح :الحروف الأصلية ، وليست مايقابل حروف العلة ، وهو مذهب الرضي.

قال د. فاضل السامرائي : "الترخيم وفيه لغتان : لغة من ينتظر ولغة من لاينتظر فتقول (يا أحم) في نداء (أحمد) على لغة من ينتظر و(يا أحم) على لغة من لاينتظر . ولا يتعلق بذلك اثر في المعنى لانهما لغتان . واللغة الأولى اكثر استعمالاً"^(٢)

ثانياً-في البديل: يعرف النحويون البديل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم واما (أخوك) فقد ذكر تمهيداً لذكر العلم ، فالبديل هو المهم وهو المقصود بالحكم ، واما المبدل منه فإنما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البديل.^(٣)

وقد عرف العلماء القدماء البديل قال سيبويه : "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم

ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناساً منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفت وجوها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد: رأيت أكثر قومك، و " رأيت " ثلثي قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيداً، كما قال جل ثناؤه: " (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ) [الحجر: ٣٠]... "^(٤)

(١) شرح العصام: ٢٢٩

(٢) معاني النحو: ٧٠٥/٤

(٣) معاني النحو: فاضل السامرائي: ١٧٦/٣

(٤) -كتاب سيبويه : ١٥٠/١



وعرفه علي بن سليمان (ت ٥٩٩هـ) أيضاً: "البذل هو إعلام السامع لمجموعي الاسم من غير أن تتوي بالأول الطرح عن سيبويه وروى ذلك أبو الحسن طاهر بن أحمد وعله ذلك أن معنى البذل البيان عند الجمع فلا يجوز أن يطرح المبين لأن السامع به مُنفرداً أغنى منه بالبذل منفرداً ولمن يكون البيان إذاً ولا يقاس بالنعت الذي يقوم مقام المنعوت لأن النعت مشتق فيه معنى الفعل فقد علم أنه تابع لذات جامدة سواء أظهرت أو قُدرت. والبذل جامد ليس فيه دليل من ذاته على أنه تابع لغيره. إذاً كان المبدل منه ساقطاً، ومن الدليل على أنه لا يجوز اعتقاد طرح الأول أنك تقول: عَجِبْتُ مِنْ صَرْبِ زَيْدٍ أَخُوكَ عَمراً، وأن زَيْداً أَخُوكَ قائم وهذا ضارب زَيْداً أَخُوكَ، ويا أخوينا زَيْداً وعمراً أقبلًا" (١)

وقال ابن الحاجب: "والبذل تابع مقصود بمانسب إلى المتبوع دونه" فقولاه تابع يشمل التوابع كلها وقوله مقصود بمانسب إلى المتبوع، يخرج التوابع كلها إلا المعطوف وقوله دونه، يخرج المعطوف لأنه وإن كان مقصوداً فليس هو مقصوداً دون المتبوع، بخلاف البذل فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه. فإذا قلت اشتريت الجارية نصفها، فالمشتري (النصف) وإذا قلت: جاء زيد وعمرو، فالمجيء منسوب إلى التابع والمتبوع معا" (٢)

وقد عرفه ابن عصفور: "البذل: إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد، على أن ينوي بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ" (٣)

قال الرضي: قوله: "مقصود بمانسب إلى المتبوع" يخرج التأكيد والوصف، وعطف البيان كما قال، وقوله: "دونه" يخرج عطف النسق، لأن المقصود هناك: التابع والمتبوع معاً، والمقصود بالنسبة من البذل والمبدل منه: الثاني دون الأول، هذا قوله، ولا يطرد ماقاله في نحو: جاءني زيد بل عمرو، فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق، أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف النسق، بل لا أرى عطف البيان إلا البذل، كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه" (٤)

(١) كشف المشكل في النحو: ١٦/٤

(٢) شرح المقدمة الكافية: ٦٥٩/٢

(٣) شرح الجمل: ٢٧٩/١

(٤) شرح الرضي: ٣٧٩/٢



وواضح من خلال نص الرضي أنه حاول أن يخرج من حدّ البدل أنواع التتابع الأخرى (التوكيد وعطف النسق وعطف البيان (النعته)

يلحظ أن ابن الحاجب قد حدّ البدل ، بتعريف يخرج فيه كل أنواع التتابع الأخرى وان اشتركت معه في بعض المواضع

قال ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ): "البدل هو :إعلام السامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح " (١)

وقال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): "البدل تابع مستقل بمقتضى العامل تقديرًا" (٢)

حد البدل عند شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ): "والبدل ثانٍ يقدر في موضع الأول، والغرض من ذلك البيان. وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف ألا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر، للبيان، وإزالة ذلك التوهم." (٣) وقال أيضاً مفصلاً القول فيه: "قال البدل يجيء في الكلام على تقدير وقوعه موقع الأول، ورأي النحاة غير المبرّد أن ذلك من غير إلغاء الأول وإبطال الفائدة بذكره. ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مبين عن الأول بيان النعت الذي هو من تمام المنعوت، والدليل على هذا أنك إذا قلت: زيد رأيت أخاه عمراً، جعلت "عمراً" بدلاً من الأخ. فلو كان التقدير إزالة الأخ وإبطال الفائدة به لكان تقدير اللفظ "زيد رأيت عمراً"، وهذا فاسدٌ، فقد بان أن البدل غير مبطل للمبدل منه، وإنما الفائدة بذكر البدل أن الشيء الواحد قد يكون له أسماء مشتقة من معانٍ، فيشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين فإذا جمعتها في لفظك فقد بينته من جميع وجوه البيان. ألا ترى أنه قد يعرف بعض الناس أخاً زيد بعينه، ولا يعرف اسمه. وبعضهم يعرف اسمه ولا يعرف أنه أخو زيد، فإذا قلت: "زيد رأيت أخاه عمراً" فقد جمعت له الاسم والأخوة. فعرفه من لم يعرفه من الجهتين جميعاً." (٤)

(١) اللوحة في شرح الملحة: ٧١٥/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٦١/٤

(٣) الحدود في علم النحو: ٤٧٢

(٤) المصدر نفسه: ٤٧٢



قال السيوطي: "أي هذا مبحثه، والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين قال الأخفش: يسمونه التبين، وقال ابن كيسان: التكرير. (وهو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده" (١)

لقد عرف الإسرائييين البديل إذ قال: "البديل: تابع مقصود بمانسب إلى متبوعه دونه... قال المصنف: خرج بقوله (دونه) العطف بالحرف. وأورد الرضي عليه المعطوف ب (بل)، فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه، بل هو في حكم المسكوت. وأجيب بأن المعطوف عليه ب (بل) مقصود بالنسبة أولاً ثم يعرض عنه، ويقصد إلى المعطوف ثانياً فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب، بخلاف البديل، فإنه ليس متبوعه مقصوداً أصلاً وفيه أن بدل الغلط ثلاثة أقسام: قسم تقصد إلى المبدل منه عمداً، ثم ترى أنه مما سبق به لسانك، ويسمى بدل بداء، وكثيراً ما يستعمله البلغاء، وإنما يتحاشون من غيره وقسم تقصد إلى المبدل منه لنسيانك، ثم تتدارك بالبديل وقسم تتدارك به سبق لسانك فالقسمان الأولان يشاركان العطف ب (بل) في كونه متبوعه معه مقصوداً بالنسبة على سبيل التعاقب، وبهذا التوجيه يخرج عن التعريف عن عدم الاطراد إلى عدم الانعكاس، وهو أصح" (٢)

نلاحظ من خلال نص الإسرائييين أنه عرف البديل، أخرج به جميع التوابع الأخرى بقوله (مقصود بمانسب إلى متبوعه دونه) أي أن البديل هو المقصود بالحكم بخلاف (التوكيد وعطف البيان والنعت فإنها مكملات للمتبوع المقصود، لا أنها هي المقصود بالحكم. وقوله (دونه) أي مخرج لعطف النسق فإنه مقصود بالحكم بواسطة حرف العطف

وقد ردّ الإسرائييين قول الرضي بقوله (وأورد الرضي عليه المعطوف ب (بل) فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت)

فقد ذهب الإسرائييين أن المعطوف و المعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب وهنا يختلف في هذه النقطة مع البديل وذلك لأن متبوعه ليس مقصوداً أصلاً

وقد ذكر الأسفرايين أن بدل الغلط وبديل النسيان وهما من أقسام البديل يشاركان العطف في أنهما يحتملان معنى (بل) الدالة على الاضراب.

قال محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ): "أما البديل في اصطلاح النحويين فيقول رحمه الله: (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بـ (البديل) هو التابع، ولا بد في الحد أن يكون جامعاً مانعاً.

(١) همع الهوامع: ١٤٧/٣

(٢) شرح العصام: ٣٨٤-٣٨٥



ف (التابع) جامع لكنه غير مانع؛ لأننا لو اقتصرنا عليه وقلنا: البديل هو التابع دخل فيه جميع التابع. وقوله: (المقصود بالحكم) هذا فصل جامع لكنه غير مانع؛ لأن معناه: أن المتكلم قصد هذا البديل لكن يدخل فيه بقيه التابع حتى مثلاً إذا قلت: قام زيدٌ الفاضلُ، فالفاضل مقصودة بالحكم لأنني أريد أن أبين وصفه بالفضل.^(١)

أما بالنسبة إلى المحدثين فقد عرفه د. ابراهيم ابراهيم بركات " هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة ودون المتبوع اي : على تقدير تكرير العامل فالمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان لأنهما للإيضاح والبيان ومخرج للتوكيد لأنه تقوية فهي ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم فكل من الثلاثة مرتبطة بمتبوعة فقط لا يتعداه اما البديل فهو مرتبط بكل اجزاء الجملة التي يذكر فيها "^(٢)

قال عبده الراجحي: البديل وهو تابع مقصود بالحكم أي أن معنى الكلام يتوجه إليه وحده ومع ذلك فهو يتبع اسماً سابقاً عليه يسمى المبدل منه ،والنحاة يقررون أن البديل على نية تكرار العامل ،فهم يرون أن جملة كان الخليفة عمرٌ عادلاً أصلها كان الخليفة كان عمرٌ عادلاً ومن المعلوم أن هذا العامل لا يظهر تكراره مطلقاً^(٣)

ثالثاً: في حذف عامل الحال

لحذف العامل في الحال ثلاثة أحوال هي: جواز الحذف ووجوب الحذف ووجوب ذكر العامل : فقد يحذف العامل في الحال جوازاً لوجود دليل عليه فتقول: راشداً مهدياً كما تقول للقادم من الحج مأجوراً ويحذف وجوباً في مواضع أربعة هي: ان تكون الحال سادة مسد الخبر ، أو أن تكون الحال مضمون الجملة التي تسبقها ،أو أن تكون الحال مبنية لزيادة أو نقص تدريجيين أو ان تكون الحال مسوقة للتوبيخ .^(٤) قال سيبويه في باب ما ينتصب من الاسماء التي أخذت من الافعال "...وذلك قولك :أقائمًا وقد قعد الناس،وأقاعداً وقد سار الركبُ .وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستقهم ،تقول :قاعداً علم الله وقد سار الركبُ ،وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قعودٍ ، فأراد أن ينبّهه ،فكأنه لفظ بقوله:أنقوم قائماً وأتقعد قاعداً ،ولكنه حذف استغناءً بما يرى الحال ،وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ،فجرى

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٣/٣

(٢) النحو العربي: ١٢٦/٥

(٣) التطبيق النحوي ٣٨٠

(٤) ينظر النحو العربي: ٩١/٣-٩٥



مجرى المصدر في هذا الموضع" (١). بين سيبويه من خلال الأمثلة وجوب حذف العامل في الحال وهي إذا كانت الحال مسوقة للتوبيخ ، إذا جاءت الحال وصفاً في توبيخ كانت الحال بدلاً من اللفظ بالفعل فيحذف عاملها كقولهم أقائماً وقد قعد الناس ؟

ولم يختلف المبرد مع سيبويه إذ وجه المثال (أقيماً وقد قعد الناس) على أن الحال هنا افادت وصفاً فيه التوبيخ أي لوم وتقريع ، فتكون الحال بدلاً من اللفظ بالفعل فيحذف عاملها قال المبرد: "وذلك قولك :أقيماً وقد قعد الناس .لم تقل هذا سائلاً ،ولكن قلته مُوبِخاً مُنْكَراً لما هو عليه ،ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ،لأن الفعل أنما يُضمَر إذا دل عليه دال ،كما أن الاسم لا يضمَر حتى يذكر ،وإنما رأيتُه في حالٍ قيام في وقت يجب فيه غيره ، فقلت له منكراً .ومثله :أقعودا وقد سار الناس ،كما قال (أطرباً وأنت قنْشَرِيٌّ) فإنما قال إنكاراً على نفسه الطرب وهو غير حينه وكذلك إ خبرت على هذا المعنى فقلت قياماً علم الله وقد قعد الناس ،وجلوسا والناس يسيرون وإنشئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت :أقائماً وقد قعد الناس .فإنما جاز ذلك ،لأنه حال .والتقدير :أثبتت قائماً،فهذا يدل على ذلك المعنى" (٢)

وقد فصل ابن هشام مواضع حذف عامل الحال في حالتي الوجوب والجواز : (وقد يُحذف عامل الحال جوازاً ،لدليل حاليّ، كقولك لقاصد السفر: (راشداً) وللقادم من الحج: (مأجوراً) ... ووجوباً قياساً في أربع صور: نحو (ضربي زيداً قائماً): ونحو (زيد أبوك عطوفاً) وقد مضت" (٣)

قصد هنا بهذه الصورة هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ، وكان تقدير المثال الذي ذكره المؤلف: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً والصورة الأخرى هي الحال المؤكدة لمضمون جملة وقد ذكر ابن الحاجب الموضع الذي يحذف فيه عامل الحال جوازاً ، وهو إذا دلّ عليه دليلاً ، وحذفه وجوباً وهي أن تؤكد الحال مضمون الجملة السابقة لها قال : (ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر: راشداً مهدياً .ويجب في المؤكدة مثل :زيد أبوك عطوفاً ،أي :أحقه". وإنما وجب ذلك لأن في الأبوه ما يشعر بالعطف ،فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو (أحقه) " (٤) .

(١) كتاب سيبويه : ٣٤٠/١ - ٣٤١

(٢) المقتضب : ٢٢٨/٣ - ٢٢٩

(٣) أوضح المسالك : ٣٥٨/٢ - ٣٥٩

(٤) شرح الكافية : ٥١٩/٢



وقال ايضاً في شرح الوافية: (ويجب حذف عامل الحال المؤكد لما في الكلام من القرينة الدالة على العامل واللفظ قائم مقامه . وفسرها بأنها التي تأتي لاقدير مضمون الخبر في الجملة الاسمية كقولك: زيد أبوك عطوفاً، والمعنى: زيد أبوك أحقه عطوفاً، لأنه لا يستقيم تقيد الأبوة بحال لفساد المعنى... وهذا التفسير للمؤكد أولى لتحقيق معنى التوكيد فيها بتحقيق المؤكد الذي هو الأبوة، وليبان وجوب حذف العامل فيها فيصح الانقسام ومن فسر المؤكدة بأنها التي عملت بدليل غير الحال فيه، فيدخل: دعوت الله سميعاً، و{قَائِمًا بِالْقِسْطِ} [آل عمران: ١٨] {وَلَيْ مُدْبِرًا} [النمل: ١٠] ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه فإن التقسيم فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع^(١))

قال الرضي: " ويجب في المؤكدة)، أي يجب حذف العامل في المؤكدة، هذا على مذهب من قال: أن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً كقوله تعالى: (وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ { [البقرة: ٦٠] وقوله {ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ} [التوبة: ٢٥] وقولهم: تعال جائئاً، وقم قائماً واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أحقه عطوفاً، يقال حققت الأمر أي تحققت وعرفته، أي أتحققه وأثبتته عطوفاً، فهو مفعول ثانٍ لا حال وقال الزجاج: العامل هو الخبر، لكونه مؤولاً بمسمى، نحو: أنا حاتم سخياً، وليس بشيء، لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى، وأيضاً، لا يطرد ذلك {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ} [هود: ٦٤] و{وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} [البقرة: ٩١] وغير مما ليس الخبر فيه علماً، وقال ابن خروف: العامل المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمرو شجاعاً، وهو بعيد، لأن عمل المضمر، والعلم في نحو: أنا زيد، وزيد أبوك، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم، والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً، ويرحم مرحوماً^(٢)

وقد ذكر ابن الصائغ (٧٢٠هـ) حالات حذف عامل الحال وجوباً قال: "ويحذف إذا بُيِّنَ بها ازدياد ثَمَنٍ شيئاً فشيئاً، كقولك: بَعُهُ بدرهم فصاعداً أي: فذهب الثمن صاعداً، وتصدق بدينارٍ فسافلاً وبعته يداً بيد وبعته مناقداً؛ ففي هذه الأسماء معنى المشتقة من الأفعال. قصد بقوله هنا أنه عامل الحال يحذف وجوباً في مواضع في الحال المؤكد لمضمون الجملة نحو: (زيد أبوك عطوفاً) وفي الحال النائية مناب الخبر نحو (ضربي زيدا قائماً) وإن تدل الحال على توبيخ، نحو (أقائما وقد قعد الناس)"^(٣)

(١) شرح الوافية: ٢١٨/١-٢٢٠

(٢) شرح الرضي: ٤٩/٢-٥١

(٣) الملح في شرح الملح: ٤٠٠/١



وقد فصل الاشموني (ت ٩٠٠هـ) حالات الحذف وجوباً وجوازاً : "والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل أي: منع. يعني أنه قد يحذف عامل الحال: جوازاً؛ لدليل حالي، نحو: "راشدا"، للقاصد سفراً، و"مأجوراً"، للقادم من حج، أو مقالي، نحو: { بَلَى قَدْرَيْنِ } [القيامة : ٤] ، { فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا } [البقرة : ٢٣٩] أي: تسافر. ورجعت، ونجمتها، وصلوا. ووجوباً: قياساً في أربع صور؛ نحو: (ضربي زيدا قائماً)، ونحو: (زيد أبوك عطوفاً) ، وقد مضت، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج، نحو: "تصدق بدرهم فصاعداً"، و"اشتر بدينار فسافلاً"، وما ذكر لتوبيخ، نحو: (أقائماً وقد قعد الناس)، و(أتميميا مرة وقيسيا أخرى): أي أتوجد، وأتتحول، وسماعاً في غير ذلك" (١)

وقال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): "أن يكون مرجعها إلى السماع" نحو: { قَائِمًا بِالْقِسْطِ } [آل عمران : ١٨] من قوله تعالى: { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ } إذا أعرب "قائماً" حالاً من فاعل "شهد"، وهو الله تعالى. واعتذر الزمخشري عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه؛ وإن كان مثل "جاء زيد وعمرو راكباً" لا يجوز؛ بأن هذا إنما جاء لعدم الإلباس. وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين. قال التفتازاني: كأنها للدلالة على علو مرتبتهما. "ونحو: { أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا } [الأنعام : ١١٤]، أي: مبيناً فيه الحق والباطل، بحيث نفى التخليط والإلباس، "ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع"، فلا يقاس عليه" (٢).

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): "وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم: "حَظِيَّينَ بَنَاتٍ صَلْفَيْنِ كُنَاتٍ" أي عرفتهم. أو بين نقصاً أو زيادة بتدريج، أي شيئاً فشيئاً نحو: تبعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً، أي فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً أو فانحطّ سافلاً. ...ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة، والنانبة عن خبر، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله، كهنياً مريئاً، أي ثبت له ذلك، والواقعة توبيخاً نحو: أقائماً وقد قعد الناس، ألا هيا وقد جد قرناؤك" (٣)

وقال الحازمي ايضاً:

"(وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي المؤكدة لمضمون الجملة يعني ما دلّت عليه الجملة. وإن تُؤَكِّدُ الحال هي تُؤَكِّدُ .. تُؤَكِّدُ جُمْلَةً هذا مفعول به. فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا فَمُضْمَرٌ عاملها، إذن تقع الحال هنا بعد جملة، واشترط في هذه الجملة أن يكون جزءاها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وأن تكون جملة اسمية. وإن تُؤَكِّدُ

(١) شرح الاشموني: ٤٣/٢

(٢) شرح التصريح: ٥٧٣/١

(٣) همع الهوامع: ٢٦١/٢



جُمْلَةً إِنْ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ تَشْمَلُ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ وَالْجُمْلَةَ الْاِسْمِيَّةَ، لَكِنْ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ هِيَ الَّتِي عَنَاهَا بِقَوْلِهِ: وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعْتَفُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا^(١)

وقد ذكر الإسفراييني المواضع التي يحذف فيها عامل الحال: (يجوز حذف العامل كقولك للمسافر: (رَاشِدًا مَهْدِيًّا). ويجب في المؤكدة... {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} في: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} [آل عمران: ١٨] حال مؤكدة، فعلى أصل معتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه: (نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا أَي أَحَقُّهُ) من: حققت الأمر: صرت منه على يقين أو جعلته ثابتًا. واعترض الرضي بأنه لا معنى لتيقن الأب. وأجيب بأن يكون التقدير: أحقُّ أبوتَه، ولا يخفى أنه حينئذ متعلق بالأبوة لا بـ (أحق) ، وإنما عين العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله: (رَاشِدًا مَهْدِيًّا) لا ختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير عن سيبويه. وقال السكاكي: أحق التقديرات عندي: يجيئني؟ عطوفًا. وقال الزجاج: لا تقدير ولا حذف، بل العامل خبر الجملة لتأويله بالمسمى. فـ(زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) في معنى: زيد مسمى بأبيك ولغيره، ومن منكري التقدير أقوال منكره لا خير في بيانها، ونرجح تقدير المصنف على تقدير السكاكي لإطراده دون تقرير السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ} [البقرة: ٩١]، وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله: (وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية)^(٢)

من خلال نص الإسفراييني نلاحظ أنه ذكر جواز حذف العامل في الحال واحتج بقولهم (رَاشِدًا مَهْدِيًّا)، كذلك ذكر حذف عامل الحال وجوباً، وهو إذا كانت الحال مؤكدة أي تؤكد مضمون الجملة، واحتج بقولهم (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا أَي أَحَقُّهُ) فـ(عطوفًا) هي حال من (زيد) وهي حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (زيد أبوك) لأن معنى الحال (عطوفًا) تضمن معنى الجملة السابقة عليها. وقد اعترض الرضي بقوله (لا معنى لتيقن الأب) وقد رد الإسفراييني مذهب الرضي بقوله (أحقُّ أبوتَه) ولا يخفى أنه حينئذ متعلق بالأبوة لا بـ (أحق)

وقد فصل الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ) القول في تلك المسألة فقال: (الحال إما مؤسسة أو مؤكدة... والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها، وإنما يؤتى بها للتوكيد. وهي ثلاثة أنواع: ١- ما يؤتى بها لتوكيد عاملها، وهي التي توافقه معنى فقط، أو معنى ولفظاً. فالأول نحو (تَبَسَّمَ ضَاحِكًا)، ومنه قوله تعالى {وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} [البقرة: ٦٠]، وقوله {ثُمَّ وَلِيْنُكُمْ مُدْبِرِينَ} [التوبة: ٢٥]، والثاني كقوله تعالى {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} [النساء: ٧٩]، وقول الشاعر:

(١) شرح الفية ابن مالك: ٦٦/٣

(٢) شرح العصام: ٢٨٤-٢٨٥



أَصْحٌ مُصِيخًا لِمَنْ أَبَدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلَطَ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

٢- ما يؤتى بها لتوكيد صاحبها، نحو (جاء التلاميذُ كلُّهم جميعاً) . قال تعالى وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ [يونس : ٩٩] . ٣- ما يؤتى بها لتوكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ،نحو: هو الحق بيئاً ،أو صريحاً ،ونحو: نحن الأخوة متعاونين...^(١) وقال عباس حسن: (والأصل في عامل الحال وعيها أن يكون مذكوراً ليحقق غرضاً معيناً هو إيجاد معنى جديد ،أو تقوية معنى موجود وقد يحذف جوازاً أو وجوباً ،لدواع تقتضي الحذف أي أن عامل الحال قد يذكر وجوباً وقد يحذف وجوباً ،وقد يجوز ذكره وحذفه... ويجب حذفه في مواضع أهمها أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها نحو: الجدُّ أبٌ راحماً)^(٢)

المبحث الثالث: رده على المصنف وعلى الرضي:

أولاً- في العطف

افتراض النحاة اللفظين (العطف والنسق) وجعلوهما مصطلحاً :وهو يراد بها اشتراك شيئين في حكم واحد أو صفة واحدة بواسطة أحرف مخصوصة لذلك في اللغة ^(٣)

قال العكبري (٦١٦هـ) : "العطف لِي الشيء والالتفات إليه يقال :عطف العود إذا تنيته ،وعطف على الفارس :التفت إليه .وهو بهذا المعنى في النحو ،لأن الثاني ملوِيٌّ على الأوَّل ،ومثنيٌّ إليه ،ولذلك قدرت التنثية بالعطف ،والعطف بالتنثية"^(٤)

وقد أكد ابن الخباز على أن عطف النسق لا يكون إلا بالحروف ، وعلل سبب ذلك إذ قال : (النسق بمعنى المنسوق وهو المنظوم ،تقول :نسقت العقد أي :نظمته .ولما كان التابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابط ،وكان الحرف أولى ،لأن الحروف نوابغ عن الأفعال .وفي حروف العطف اختصار بديع وهو أنها تكفي مؤونه تكرير العامل ،والعطف في المختلفين نظير التنثية في المتفقين)^(٥)

وقد ذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أن (العطف) من عبارات البصريين وأن (النسق) من عبارات الكوفيين إذ قال : "ويسمى عطفًا بحرف ،ويسمى نسقًا ،فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ...

(١) جامع الدروس العربية : ٩٩/٣ ، البيت بلانسية ينظر شرح عمدة الحافظ ٤٤٠

(٢) النحو الوافي : ٤٠٩-٤١٠

(٣) ينظر النحو العربي : ١٨٦/٥

(٤) اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري : ١٦/١

(٥) توجيه اللمع : ٢٨٣



وقيل له نسق لمساواته الأول في الاعراب .يقال :نغر نسق إذا تساوت أسنانه ،وكلام نسق إذا كان على نظام واحد^(١)

وعرفه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): إذ قال "العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة...وقوله :يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ،شرط بعد تمام الحد ،لأن الحد بما قبله قد تم ولم يستغن بقوله (تابع يتوسط ...لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات وغرضنا حد يفصلهما عنها ،فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات."^(٢)

وقد حدد ابن عصفور نوع الجمل أو التبعية بين المعطوف والمعطوف عليه إذ يجب ان يكون المعطوف والمعطوف عليه يشتركان في الأسمية أو الفعلية أو في الجمل، حيث قال : " عطف النسق هو حمل اسم على اسم،أو فعل على فعل ،أو جملة على جملة ،بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك"^(٣) وقد فصل القول الرضي الحد الذي وضعه صاحب الكتاب الشافية إذ قال : "مقصود بالنسبة)يخرج الوصف ،وعطف البيان والتأكيد ،على ماقال لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ،وذلك لأنك تبين بالوصف ،المتبوع بذكر معنى فيه ،وتوضح بعطف البيان ،المتبوع بذكر أشهر اسميه ،ولاشك أنك إذا بينت شيئاً بشيء ،فالمقصود هو المبين والبيان فرعه ،وكذا ،إنما تجيء بالتاكيد :إما لبيان أن المنسوب إليه مقدماً هو المنسوب اليه في الحقيقة ...ويعني بالنسبة :نسبة الفعل إليه ،فاعلاً كان أو مفعولاً ،ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافاً وقوله : (مع متبوعه) ،يخرج البذل ،لأنه هو المقصود ،عندهم ،دون متبوعه ...وقوله : (يتوسط بينه) إلى آخره ،ليس من تمام الحد ،بل هو شرط عطف النسق ،ذكره بعد تمام حده ،قال :ولم استغن في الحد بقولي :تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ،لأن الصفات يعطف بعضها على بعض"^(٤)

قال ابن الصائغ : " العطفُ ؛ عطفُ النسق وهو : الجمعُ بين الشيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى ، أو الإعراب دون المعنى . ويُعرّف بأنّه : التّابعُ المتوسّطُ بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف"^(٥)

وقال ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) " وهو المَجْعُولُ تابعاً بأحد حروفه ،وهي :الواو ،والفاء ،وثمَّ ،وحتى ،وأم ،وأو ،وبل ،ولا .وليس منها (لكن) وفاقاً ليونس ،ولا (إما) وفاقاً له ولا بن كيسان وأبي علي ولا (إلا) خلافاً للأخفش

(١) شرح المفصل : ٧٤/٣

(٢) شرح المقدمة الكافية : ٦٣٦/٢

(٣) شرح الجمل : ١٧٤/١

(٤) شرح الرضي على الكافية ، ٣٣١٣٣٢/٢ ، البيت انشده جار الله الزمخشري ينظر خزنة الادب ٤٥١/١

(٥) اللوحة في شرح الملحة : ٦٨٩/٢



والفراء ،ولا (ليس) خلافاً للكوفيين ولا (أي) خلافاً لصاحب (المستوفى) الكوفيون يقولون باب النسق ،وأكثر مايقول باب الشَّرْكة ولا يحتاج إلى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ^(١)

قال ابن هشام : "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها" ^(٢)

قال الإسفراييني " في العطف: "تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسيأتي نحو (قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو) ... قال المصنف لم اكتفِ بقولي : (العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) لأن الصفات يعطف بعضها على بعض ،كقوله

إلى الملكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ
ولَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ
وقوله : يَا لَهْفَ زَيَّابَةٍ لِلْحَارِثِ
الصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ

فالصفة المعطوفة يلزم أن تكون معطوفةً على متبوعه لأنه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف ،لأن التوسط تابع الذكر ،ولا يخفى أن وجه عدم الاكتفاء لاينحصر فيما ذكر ،لأن الأبدال أيضاً يعطف بعضها على بعض ،نحو : (أعجبنى زيدٌ علمهُ وخُسْنُهُ)

قال الرضي :فانتقض بالصفة المعطوفة حدُّ العطف ،لأنه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه .وأجيب بأنه من هذه الحيثية معطوف ،فلا بأس بدخوله ،إنما المحذور دخوله بالقياس إلى موصوفه وهو غير لازم .ونحن نقول للمصنف جهات أخر لعدم الاكتفاء :أحدهما:أنه من أحكام المعطوف ،ولا يعرف الشيء بحكمه .وثانيها :أنه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة ،فلا يحصل به المعرفة الآن . وثالثها :أنه يعرف من التعريف الذي ذكره معنى هيئة العطف ،وقد التزم ذلك في تعريف التوابع ،وهذه فائدة جليلة للتعريف لايرضى بفواتها" ^(٣) .

وفصل الإسفراييني القول في تعريف العطف عند ابن الحاجب ، إذ ذكر أن المصنف أشار إلى أن حدَّ العطف يجب أن يذكر فيه (مقصود بالنسبة مع متبوعه) لأنه في حالة عدم ذكر ذلك تدخل الصفات المعطوفة بعضها على بعض ، وكذلك الأبدال أيضاً فيه عطف بعض الالفاظ على بعض وقد ذكر الإسفراييني أن الرضي قد تنبه الى انتقاض الصفة المعطوفة حد العطف إذا لم يذكر في حدِّه (تابع مقصود

(١)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :ابو حيان الاندلسي :٥٧/١٣

(٢)أوضح المسالك :٣٥٣/٣

(٣)شرح العصام :٣٦٦-٣٦٧،البيت الأول بلا نسبة ينظر في الإنصاف :٤٦٩/٢ وخزانة الأدب ٤٥١/١ الشاهد فيه :جواز عطف أحد الخبرين على الآخر ،كما يجوزعطف بعض الصفات على بعض ،أما البيت الثاني لابن زَيَّابَة ينظر في خزانة الأدب ١٠٧/٥ استشهد به على جواز تعاطف الصفات بالفاء .



بالنسبة الوصفية مع متبوعه) وقد ردّ الإسفراييني قول الرضي السالف الذكر بقوله (وأجيب) إذ يرى ان كلاهما (العطف ، والصفات المعطوفه) هي من باب العطف لكن الفارق بينهما "انما المحذور دخوله بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ، وازاف الإسفراييني على قول المصنف "ونحن نقول للمصنف جهات آخر لعدم الاكتفاء" إذ يرى أنّ بعض المسائل المهمة التي لم يذكرها المصنف وهي :

١- من احكام العطف لايعرف الشيء بحكمه

٢- يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف الذي ذكره المصنف على معرفة العشرة.

٣- التعريف الذي ذكره المصنف يُعرف من خلاله معنى هيئة العطف

وفصل الصبان في تعريف العطف وذكر خصائص عطف النسق عن بقية التوابع ،قال :("تال بحرف متبع عطف النسق)فتال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع .وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها .ومتبع يخرج نحو :مررت بغضنفر أي أسد ،فأن أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق ،بل بيان ،لان أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير ..."(١)

وقال مصطفى الغلاييني:(المعطوف بالحرف هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف ،نحو "جاء علي وخالدٌ.وأكرمت سعيدا ثم سليما"ويسمى العطف بالحرف "عطف النسق" أيضا(٢). قال عبده الراجحي : "وهو العطف بحرف من حروفه المعروفة، ولعلمهم سموه نسقا لأنه ينسق الكلام بعضه على بعض، بحيث يأخذ المعطوف نسق المعطوف عليه في أحكام معينة..."(٣) قال عباس حسن :("عطف النسق هو :تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة ،كل منهما يسمى :("حرف عطف " ويؤدي معنى خاصا)"(٤)

ثانياً - التحذير

التركيب التي يختص بها اسلوب التحذير : هي التي تصدر بالضمير المنفصل (إياك) وتحتل أربعة انواع من التراكيب : ١-إياك فالواو فالمحذور منه ٢- إياك فحرف الجر (من) فالمحذور منه ٣- إياك فالمحذر منه ٤- إياك فالمحذر منه مصدراً مؤولاً(١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣١/٣-١٣٢

(٢) جامع الدروس العربية : ٢٤٤/٣

(٣) التطبيق النحوي : ٣٨٦/١

(٤) النحو الوافي : عباس حسن : ٥٥٥-٥٥٦



قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): (هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك إذا كنت تحذر إياك ، كأنك قلت: إياك، وإياك बाद ، وإياك اتق، وما أشبه ذا ... ومن ذلك أيضًا قولك: إياك والأسد وإياي والشر ...)

(٢) عد سيبويه التحذير باب من ابواب النحو كما أنه يدخل في الأمر أي أنه امر خرج للتحذير وأكد على صيغة التحذير أن تصدر بالضمير المنفصل (إياك) مثل (إياك والأسد) و(إياك والسيف) ومما تقدم يتضح لقارىء أن سيبويه اشترط في التحذير تقدم الضمير المنفصل ليؤكد على الأمرية بالنص لكن نلاحظ أن تلك الأمرية ليست ملزمة فهي ليست من باب الأمر الحقيقي ومن اللذين ذكروا التحذير ووردوا وأمثلة عليه المبرد بقوله (وإنما التأويل: أتق نفسك والأسد، و(إياك) منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان) (٣) ومصدق ما قدمناه أنه فسر معنى التحذير وتراكيبه في النص أعلاه وقد فصل القول ابن الوراق إذ حدد أي الاسمين يكون عوضاً عن الفعل بقوله ابن الوراق في باب الاضمار: (إن قال قائل: ما وجه تكثير العَرَب: الأسد والأسد، والطريق الطريق، إذا أرادوا التحذير قيل له: وجه ذلك أنهم جعلوا أحد الاسمين عوضاً من الفعل المحذوف، والدليل على ذلك أنهم إذا أسقطوا أحد الاسمين جوزوا إظهار الفعل، كقولك: احذر الأسد، فإذا كرروا لم يظهروا الفعل، فدل ذلك على أنهم جعلوا أحد الاسمين عوضاً من الفعل، والوجه أن يكون العوض هو الأول، كما أن الفعل يجب أن يكون مقدماً على المفعول...) (٤) واضح من أساليب العرب الرشيقة في التحذير هو أسلوب التكرار للاسم المحذر منه أو الشيء المحذر منه فدلالة التكرار للأهمية كما أن تكرار الاسم معوض عن الفعل المحذوف قاذاً قلنا الأسد الأسد حذفنا احذر لصب ذهن والتركيز على الأسد سريع الحركة فيجرك الذهن إلى تكرار اسمه تحذيراً وخوفاً منه . وقد ذكر الزمخشري: (ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير إياك والأسد، أي إتق نفسك أن تتعرض للأسد أن يهلكك. ونحوه رأسك والحائط، وماز رأسك والسيف. ويقال إياي والشر، وإياي وأن يحذف أحكم الأرنب، أي نحني عن الشر، ونح الشر عني، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب. ومنه شأنك والحج، أي عليك شأنك مع الحج، وأمرأ ونفسه أي دعه مع نفسه.) (٥)

(١) ينظر النحو العربي: ١٠٧-١١٠

(٢) ينظر كتاب سيبويه: ١٣٨/١

(٣) المقتضب: ٢١٢/٣

(٤) علل النحو: ٢٩٨/١

(٥) المفصل: ٧٣/١



إن الزمخشري لم يخرج عن سمة سيبويه في بيان المحذوف من جملة التحذير واللاتيان ب (إياك) مصدره ثم الاسم دون الفعل لتوخي سرعة التحذير لشخص المخاطب ومثال ذلك ما أورده الزمخشري (ماز راسك السيف) والتقدير (قِ راسك واحذر السيف)

وقال ابو البقاء العكبري في باب ما ينتصب على التحذير: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ الْأَسَدَ الْأَسَدَ تُرِيدُ احْذَرِ الْأَسَدَ ودلّ التكرير على الفعلِ الْمُحْذَوْفِ والأشبهُ أن يكون اللَّفْظُ الْأَوَّلُ هُوَ الدالُّ على الْفِعْلِ لأنَّ مَوْضِعَ الْفِعْلِ هُوَ الْأَوَّلُ)^(١)

ومن العلماء من أكد على الاستغناء عن الزيادة في الكلام سعياً لوصول الذهن إلى المحذر منه مباشرة الرضي إذ قال: (وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه، والأولى أن يقال: هو بتقدير (باعد) أو (نح) بإضمار العامل بعد المفعول)^(٢) يلحظ من النص أعلاه ان توجيه الرضي يتمحور حول الاختصار دون التطويل للوصول إلى الغرض الاساسي من التحذير لكن تتحقق الفائدة لعلم المُحَذِّر ان سرعة استجابة المُحَذَّر هي المرجوه

وقد فصل ابن الحاجب إذ قال: (والرابع التحذير وهو ضمير منفصل معمول بتقدير: (اتَّقِ) "...مثل: إياك والأسد، وأصله: اتقك، إلا أنهم لا يجمعون بين ضمري الفاعل والمفعول لواحد، فعدل إلى: اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرتة في كلامهم فعدلوا عن لفظ (النفس) لانتقاء موجبها فوجب رجوع الضمير)^(٣)

لم يخرج ابن الحاجب عن ايضاح من قبله حول اسلوب التحذير إذ اكد ان التحذير يكون بحذف الفعل والاثبات على مايدل عليه اختصاراً لتوخي سرعة التحذير .

وقال ابن الصائغ: (والتحذير هو: تنبيه المخاطب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بالفاظٍ؛ وهي: (إِيَّاكَ) بمعنى: احذر و(إِيَّاكَ) بمعنى: تَنَحَّ ؛ تقول من ذلك: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهاره لأنه قد كثر به التحذير، وجُعِلَ بدلاً من اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ؛ سواءً كان معطوفاً عليه، نحو: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، أو مكرراً...^(٤)) الواضح من خلال نص ابن الصائغ أنه جعل (إياك والأسد) مفعولاً للفعل المحذوف سواء كان معطوفاً عليه أو

(١)الباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٣/١

(٢)ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٨٢/١

(٣)شرح المقدمة الكافية: ٤٧٨/٢-٤٧٩

(٤)اللمحة في شرح الملح: ٥٢٩/٢



مكرراً حيث وضع اياك متصداً للجملة ثم شرح اسلوب التحذير والواضح أنه لم يخالف من سبقه من العلماء في بيان الادوات والاسلوب .

وقد أكد ابن هشام على وجوب حذف الفعل في اسلوب التحذير سواء عطفت عليه ام لم تعطف عليه سعياً من المحور للاختصار دون التطويل

قال ابن هشام: (وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه. فإن ذكر المحذر بلفظ "إيا"؛ فالعامل محذوف لزوماً؛ سواء عطفت عليه؛ أم كررته؛ أم لم تعطف ولم تكرر؛ تقول: "إياك والأسد" الأصل: "احذر تلاقي" ^(١)

وقال الإسفراييني: "التحذير وهو معمول بتقدير: (إتق)، تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر منه مُكرّراً، مثل: (إياك والأسد)، (رأسك والسيف) و(إياك وأن تحذف)،... قال المصنف: تقدير (إياك والأسد): إتق نفسك من الأسد، والأسد من نفسك، وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد، فلما حذف (إتق) تبعه النفس في الحذف، لأنه لا حاجة الية، لأن المنع من جمعها متصلين، ويحذف العامل ينفصل ضمير المفعول. قال الرضي: لكنه تطويل ليس عليه، مع إمكان الأخصر تعويل، فليقدر: إياك إتق فيبقى بحذف: إتق إياك... وجوز ابن مالك والرضي كون قوله: (والأسد) مفعولاً معه، فيستغني عن حذف شيء بعده وفيه بحث، لأنه إن كان مفعولاً معه باعتبار (إياك) يلزم كون المفعول معه من المفعول به، وهو خلاف الإجماع وإن كان من الفاعل يكون (الأسد) مأموراً، وظاهر تعريف المصنف، أن المقدر في: (إياك): (والشر إتق)، وهو قول غير سيبويه ورجح قول سيبويه أن التقدير لـ (إتق) بتقدير لأمر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيراً هو ضمير المتكلم تجوزاً ^(٢) ووضح من خلال نص الإسفراييني أنه ذكر آراء بعض العلماء في مسألة اسلوب التحذير، وقد ردّ ما ذهب إليه ابن مالك والرضي في أن (والأسد) في قولك: (إياك والأسد) مفعولاً معه، لأنه يرى أنه في هذا الحالة. أي اعرابه مفعولاً معه يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع، أما إذا كان من الفاعل فيكون (الأسد) في هذه الحالة مأموراً.

وبعد الفراغ من آراء القدامى حول اسلوب التحذير يطالعنا المحدثون بآراء تكاد ان تكون هي نسخة مكرره من آراء من سبقهم ومن رواد العلماء المحدثين

(١) أوضح المسالك: ٧٠/٤

(٢) شرح العصام: ٢٥٩-٢٦٠



د. فاضل السامرائي إذ يطالعنا برأي مفاده (التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه وهو على ضربين : ١- ذكر المحذر مع المحذر منه، نحو (إياك والغيبة) ،و(يدك والنار) فالمحذر في الأولى (إياك) وفي الثانية (يدك) ،والمحذر منه (الغيبة) ،و(النار) في المثالين ٢٠- ذكر المحذر منه مكرراً أو غير مكرراً نحو النار النار، الأسد.)^(١)

(١) معاني النحو : ٨٩/٢.

الفصل الثالث

ترجيحات الإسفراييني النحوية

المبحث الاول :الاحتجاج في باب الافراد

اولاً: الخلاف في منع صرف (سراويل)التنازع

ثانياً: رافع الفعل المضارع

ثالثاً: حرف الجر (من)

المبحث الثاني :الاحتجاج في باب التركيب

اولاً:التنازع

ثانياً : الاسم المرفوع بعد لولا

ثالثاً :تقديم التمييز على عامله

رابعاً:الاشتغال

خامساً: الإضافة اللفظية في الصفة المشبهة

سادساً:وقوع الخبر ظرفاً

سابعاً: مواضع جواز فتح همزة (إن)وكسرها

عاشراً: مواضع جواز فتح همزة (إن)وكسرها





مدخل إن كل علم من العلوم لابد له من ديباجة تبين فحوى ذلك العلم وجوهره وكل علم من العلوم لابد له من علماء يبين بينهم الاتفاق والاختلاف في أمور لها العلاقة بذلك العلم المدروس ولابد لمتلقي من أولئك العلماء أن ينتهج نهجاً خاصاً لترجيح بين أولئك العلماء والترجيح أي التمييز وتفضيل بعض لذا اصطلاح على مفهوم الترجيح فعرفه العلماء اصطلاحاً فخر الدين (ت ٦٠٦هـ) حيث قال الترجيح هو : تقوية طريق على آخر ليعلم الأقوى فيعمل به وي طرح الآخر.^(١) من التعريف أعلاه نلاحظ أنه عد العلم طريقةً ومذكره طريق فلكل عالم طريقه الخاص في نهج علمه وعلى المتلقي من خلال مذكر التمييز والتفضيل بين الطريقتين لانتهاج اقرب الطريقتين الى الصواب حسب رأي المتلقي وبذلك يكون المتلقي قد اختار الطريق الارجح.

المبحث الاول: الاحتجاج من حيث الافراد

أولاً: الخلاف في منع صرف سراويل:

إن من اللغويين الأوائل من اكد على منع صرف (سراويل) وقد اختلفوا فيه فمنهم من منع صرفه لعجمته ومنهم من ادعى أنه عربي قابل للصرف ومن الذين منعوا صرفه سيبويه بقوله ، إذ قال سيبويه: "وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجْر، إلّا أنَّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بَقَم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء. فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل"^(٢) وواضح مما تقدم أن سيبويه عد (سراويل) كالشيء الواحد واكد على عجمته حيث اعرابه اعراب الاجر حسب رايه واكد على أن كلامهم يجمع على أن سراويل من الألفاظ الممنوعة من الصرف وعده من الالفاظ التي لا نظير لها في الاسماء وممن ذهب مذهب سيبويه في عده (سراويل) ممنوعه من الصرف المبرد واحتج بحجج سيبويه في ذلك ومما ورد على لسانه قوله

قال المبرد: " وَكَذَلِكَ سَرَاوِيلٌ لَا يَنْصَرَفُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى مِثَالٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَدْخُلُهُ الصَّرْفُ، نَحْوُ: قَنَادِيلٌ، وَدِهَالِيزٌ فَكَانَتْ لَمَّا دَخَلَهَا الْإِعْرَابُ كَالْعَرَبِيَّةِ"^(٣)

وواضح من النص اعلاه أنه قاس منع سراويل من الصرف على قياس من منع قناديل من الصرف بذات القياس فمن منع قناديل من الصرف أي أنه اراد أن يقول هو تناهي الجمع مثل قناديل ولم يركز على عجمة اللفظ وهذه اللفظة عند المبرد واقعة على اوزان وصيغ عربية ممنوعة من الصرف

(١) المحصول: ٤٤٢/٢

(٢) كتاب سيبويه: ٢٢٩/٣

(٣) المقتضب: ٣٢٦/٣



ومن الذين أدلوا بدلوهم في مسألة منع صرف قناديل ابن السراج حيث نقل عن سيبويه قوله
وقال ابن السراج : " وقال سيبويه: سَراويلٌ واحدٌ أعرب وهو أعجمي وأشبهه من كلامهم ما لا ينصرف في
معرفة ولا نكرة، فهو مصروفٌ في النكرة ١، وإن سميت به لم تصرفه، وإن حقرت اسم رجلٍ لم تصرفه؛ لأنه مؤنث
مثل عَنَاقٍ وَعَنَاقٍ إذا سميت به مذكراً لم تصرفه، وأما شراحيل فمصروفٌ في التحقير، لأنه لا يكون إلا جمعاً
وهو عربيٌّ، وقال الأخفش: الجمعُ الذي لا ينصرفُ إذا سميت به، إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضاً. ^(١) ان
سيبويه في النص المتقدم وضع مواطن صرف (سراويل) فأكد أن الاعراب يصح إذا جاءت سراويل على
سبيل الافراد مع عجمته وقد اشتبهوا بين تعريفه وانكاره والواضح من كلام سيبويه أنه يعرب إذ جاء نكرة
اما اذا سميت به فلم يصرف هذا من مواضع منع الصرف كما أنه لا يصرف عن التحقير كجعله اسم رجل
لانه ينتهي بتاء التانيث مؤنث عكس (شراحيل) التي صرفت بالتحقير وقد خالف الاخفش رأي سيبويه القائل بأن
للتكثير هو مسوغ للصرف حيث عد الاخفش فيما نقله ابن السراج أن التكثير لا يصوغ الاعراب بل أنه يبقى ممنوعاً
من الصرف رغم تكثيره وممن نقله ابن السراج عن الاخفش قوله (الجمع الذي لا ينصرف إذا لا ينصرف إذا
سميت به ، إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه ايضاً) واضح من النص ان التكثير لا يصرف الاسماء الممنوعة من
الصرف .

وممن ذهب مذهب سيبويه في صرف سراويل حال الافراد العكبري إذ قال : "...أما سَراويلٌ فقليل هُوَ
أعجميٌّ مُفْرَدٌ فَيُنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ وَلَا يَنْقُضُ مَا أَصْلُنَا لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ الْعَرَبِيَّةِ وَقِيلَ هُوَ جَمْعُ
سروالة فعلى هذا لَا يَنْصَرَفُ مَعْرِفَةً وَلَا نِكْرَةً" ^(٢)

وواضح تأكيد أبي البقاء العكبري على أن (سراويل) تنصرف في حالة الافراد وتمنع من الصرف خلاف
ذلك مع تاكيد على عجمة اللفظ وهو بذلك نهج نهج سيبويه في عد سراويل من الالفاظ الممنوعة من
الصرف اذا جُمعت .

ويطالعنا ابن الحاجب برأي يوازن بين الاراء في قضية (سراويل) هل هي ممنوعة من الصرف أو هي
مصروفة

قال ابن الحاجب : (وَسَراويلٌ) في هذا الاعتراض على هذا الباب أشكل من (حَصَاجِرٍ) إذا لم يصرف
ولذلك اضطرب فيه ، قال قوم : أنه أعجمي حمل على موازنه في العربية كـ (مصابيح) فأجري مجراً تشبيهاً له

(١) الأصول في النحو : ٨٨/٢

(٢) الباب في علل البناء والإعراب : ٥٠٤/١



به، ولما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابيه فحملوه عليه... وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير، فيجعلون (سراويل) جمعاً على التقدير ل(سراولة)، ثم اطلق جنس على هذه الآلة المفردة. (١)

مما تقدم يبين لنا ان ابن الحاجب فصل القول في مواطن الخلاف في الآراء بين من يمنع صرف سراويل ومن يصرفه ووضح الاضطراب حيث اكد على أن سراويل في مسألة منعها من الصرف هي اشكل من (حضاجر) إذ لم يصرف فمن العلماء من عده في باب العجمة حملاً على (مصاييح) وكيف تعامل العرب معها وعدوها تناهي الجموع ولا استغرابهم لفظة (سراويل) وحيرتهم في أنه ليس من كلام العرب لذلك حملوه محمل (قناديل) ومن الذين عدوه أنه في باب العربية حملوه على جمع التقدير تقديراً لـ (سراولة) على مثال من اطلق الجنس على الآلة المفردة ومن العلماء الذين جمعوا الآراء حول مسوغات منع سراويل من الصرف ومسوغات صرفها ابن الصائغ إذ قال:

" ولد (سراويل) بهذا الجمع شبه؛ ومنهم من زعم أن (سراويل) اسم مفرد أعجمي [جاء] على مثال (مفاعيل)؛ فشبهوه به ومنعوه من الصرف. ومنهم من زعم أن فيه وجهين: الصرف، ومنعه.

ومنهم من زعم [أن سراويل] جمع (سراولة) سمي به المفرد،" (٢)

نلاحظ مما تقدم أن ابن الصائغ لم يأت بجديد بل كان يؤكد على آراء سابقيه التي انقسمت بين من يؤكد على اعراب سراويل ومواطن اعرابها وبين من يؤكد على منعها من الصرف ومواطن ذلك المنع. أي أنه لم يرجح بين الآراء ولم يؤكد أو يبين رايه فيها

إن المرادي من العلماء الذين اورد آراء لعلماء سبقوه حول قضية منع (سراويل) من الصرف فاردف قائلاً " مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التكرير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح." (٣)

ومن النص اعلاه يتضح ترجيح المرادي لراي سيبويه القائل تصبح امكانية صرف سراويل لشبهه بالأصل رغم ايراده لراي المبرد القائل بإمكانية اعرابه لذهاب الجمعية ثم يوارد راياً للأخفش يجمع الرأيين معاً

(١) شرح المقدمة الكافية: ٢٩٦/١

(٢) -اللمحة في شرح الملحة: ٧٥٦/١

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١٤٠/١



والراجح براي المرادي هو سيبويه ومسوغ ترجيح رأي سيبويه أن رأيه قد سار عليه علماء عده في عدم امكانية صرف سراويل لشبهه بالأصل^(١)

وقد ذهب الأزهري مذهب من سبق في قضية ابراز مواطن الاعراب ومواطن المنع من الصرف إذ قال الأزهري: "والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة . وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فلو طرأ تنكيره، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب تنكيره، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب المبرد. ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة، وهو مذهب سيبويه ، وعن الأخفش القولان . والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح."^(٢)

مما تقدم نلاحظ ترجيحه لمذهب سيبويه من بين الآراء التي عرضها. قال السيوطي: "أما سِرَاوِيل فمذهب سِيبَوِيهِ أَنَّهُ مُفْرَدٌ أَعْجَمِي لَا يَصْرَفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً لَشَبْهِهِ هَذَا الْجَمْعُ فِي الْوُزْنِ وَقَالَ غَيْرُهُ هُوَ مُفْرَدٌ يَصْرَفُ نَكْرَةً وَيَمْنَعُ مَعْرِفَةً وَقَالَ آخَرُونَ بِالْمَنْعِ فِي الْحَالَتَيْنِ وَأَنَّهُ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ"^(٣) نلاحظ مما تقدم أنه اورد رأي سيبويه في أن الامر سيبان عند سيبويه بين الافراد والجمع لسراويل في عدها أنها من باب العجمة وهي ممنوعة من الصرف في حال التنكير وعدمه ثم اردف ينقل خبر عن العلماء القائلين بالصرف ومنعه دون ان يشخص واحد منهم ولم يرجح اي الرأيين ارجح عنده واكتفى بنقل الآراء فقط .

ومن العلماء الذين اكدوا على منع (سراويل) من الصرف دون أن يأتي لراي القائل بإمكانية صرفها بإمكان معينة الصبان الشافعي حيث عمد الى رايه المفرد بعدم امكانية صرف (سراويل) على اي حال من الاحوال إذ قال : " ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهًا واحدًا خلافًا لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله:

شَبَّهَ اقْتَضَى عَمُومَ الْمَنْعِ أَي: عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافًا لمن زعم غير ذلك. ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي، وأنه في التقدير جمع سرؤالة سمي به المفرد"^(٤) مما تقدم يتضح ان مسوغه

(١) ينظر شرح الأشموني: ١٤٩/٣

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٢/٢

(٣) همع الهوامع: ٩٦/١

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٦٣/٣



في عدم امكانية صرف سراويل أنه شبهة اقتضى عموم المنع وبذلك عد الآراء القائلة بإمكانية الصرف اراء ضعيفة لا يعتد بها .

وقال الإسفراييني: "وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أنه أعجمي حُمل على موازنه وقيل عربي جمع سراولة تقديراً (وقيل عربي) يحتاج في منع صرفه إلى تقدير الجمعية، كما يحتاج في منع صرف عمر إلى تقدير العدل، القائل هو المبرد ويؤيده مجيء (سراولة)... ولا يخفى أن تقديم مذهب سيبويه وتخصيصه بحرف التحقيق يدل على ترجيحه، وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه، إلا أن يقال نبه على قوة قول سيبويه، واختار في تعريف غير المنصرف قول المبرد، لأنه أقرب إلى الضبط، ويرجح قول المبرد أن تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب"^(١)

نلاحظ من خلال نص الاسفراييني أنه يذهب على أن منع صرف (سراويل) هو الأكثر، وقد عرض الآراء المختلفة فيها وهي:

- ١- أنه اعجمي محمول على موازنه
 - ٢- أنه عربي جمع (سراولة)
 - ٣- أنه عربي ويحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية وقد نسب هذا الرأي الى المبرد، وقد ذكر أن الذي يؤيد هذا المذهب هو لفظة (سراولة) للجمع (سراويل)
- وقد رجح الاسفراييني في تعريف غير المنصرف مذهب المبرد وعلة ذلك عنده (لأنه اقرب الى الضبط). ومن المحدثين من أهل اللغة من اكد على أن التأنيث هو المانع من صرف سراويل وهو د. عباس حسن إذ قال: "ولو لا التأنيث لصرف كما يصرف شراويل إذا صغر فليل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير"^(٢)
- وهو بذلك تعكز على قضية أن التأنيث لسراويل كان سبباً مانعاً عن امكانية صرفه.

ثانياً: رافع الفعل المضارع.

إن الازمنة في العربية ثلاثة الماضي والمضارع والامر وبما ان موضع الدراسة يتمحور حول المرفوعات وتخص بالذكر رافع الفعل المضارع فاختلفوا فيه إذ يلحظ أن رواد العربية اشتغلوا في معرفة اسباب رفع الفعل المضارع وما هو الموجب لجعله مرفوعاً ومن اولئك العلماء سيبويه إذ قال: "اعلم أنها إذا كانت في موضع

(١) شرح العصام: ٩٧-٩

(٢) النحو الوافي: ١٦٤/٤



اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة، وكيئونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها" (١)
نلاحظ من النص أعلاه أن سيبويه وضع شروطاً لجعل الفعل المضارع مرفوعاً ومن تلك الشروط إذا كان الفعل في موضع الابتداء ولم يبين على الابتداء ولم يطرأ عليه جازم أو ناصب فإن حقه الرفع .
وممن جمع القول بالعلتين الشنقيطي (ت ٥١٦ هـ) حيث قال: "اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه عن عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم" (٢)

إنَّ شرطي التجرد عن الناصب والجازم ووقوعه موقع الاسم التزم به الشنقيطي وهو بذلك تابع من سبقه في هذه القضية . وقد تابع الزمخشري مذهب إليه سيبويه إذ قال : "هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره. وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب، رفعت له لأن ما بعد المبتدأ من مضاف صحة وقوع الأسماء. وكذلك إذا قلت يضرب الزيدان لأن من ابتداء كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تقوه بها اسماً أو فعلاً، بل مبدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء." (٣)

من خلال ماتقدم يلحظ اتفاق العلماء ومنهم الزمخشري أن رافع الفعل المضارع أحد امري اما الابتداء أو وقوعه موقع الاسم بشرط تجرده عن الناصب والجازم رغم ان بعض العلماء ان سر ارتفاع المضارع بما يتقدمه من حروف وخلاصة الامر ان الفعل المضارع يرتفع بذاته وإذ وقع موقع الاسم والابتداء فتجردا من الناصب والجازم .

ومن العلماء الذين ايدوا رأي سيبويه في اسباب رفع الفعل المضارع ابن الحاجب إذ يطالعنا بنص مفاده : "ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل :يقوم زيد هذا أقرب على المتعلم من قولهم : (ويرتفع إذا وقع موقع الاسم) لأنه ترد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها مثل كان زيد يقوم ، وأوشك يجيء وأشباهاها . وإذا عُرف بتجرده صح ولم يرد عليه إشكال" (٤)

(١) كتاب سيبويه: ٤٠٩/١.

(٢) شرح ملحّة الإعراب : ٦٧.

(٣) المفصل: ٣٢٣/١.

(٤) شرح المقدمة الكافية : ٨٦٦/٣.



وواضح مما تقدم ان ابن الحاجب اهتم بمسألة تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم وهذا الامر يجعله مرفوعاً دائماً ومن اسباب ارتفاع الفعل المضارع عند ابن الحاجب هو وقوعه موقع الاسم.

وذكر ابن الانباري أنها من المسائل الخلافية ، إذ ذكر أنّ مذهب أكثر الكوفيين أن المضارع يرتفع لتعريّة من العوامل الناصبة والجازمة في حين أن المذهب البصري يرى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، كما اورد راي الكسائي الذي يرى أن ارتفاع الفعل المضارع يزود تطراً عليه قصد بذلك أحرف المضارعه (أنيت) قال : " اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو يَقُومُ زَيْدٌ، ويذهبُ عمرو فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريّة من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم . " (١)

مما تقدم يتضح أن ابن الانباري اورد اراء المدرستين الكوفية والبصرية حول رافع الفعل المضارع ولم يرجح اي الرأيين واكتفي بإيراد اراء المدرسة الكوفية واءاء المدرسة البصرية تكن له حجة . ويرى ابن عصفور أن الرفع هو وقوعه موقع الاسم قال : " أعلم أنّ الرفع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم ، واعنى بذلك : أن الفعل المضارع ، إذا وقع في موضع يجوز لك إزالته منه ، وجعل اسم بدله كان مرفوعاً ، نحو قولك : يَقُومُ زَيْدٌ ، ألا ترى أنك لو قلت : أَخُوكَ زَيْدٌ : لجاز ، ولذلك لم يرتفع بعد النواصب والجوازم ، فأما قولهم : سَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَقَدْ يَقُومُ زَيْدٌ ، فرفع الفعل ، لأنه صار مع قَدْ والسين ، كالشيء الواحد ، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم . " (٢)

من النص أعلاه نلاحظ تمحور ابن عصفور حول سبب واحد يوجب رفع الفعل المضارع وهو موقعه موقع الاسم واستدل ان الفعل المضارع إذ نصب أو جزم لم يجر رفعه كما في الاسماء كما أكد على امكانية استبدال الفعل المضارع بالاسم دون اختلال المعنى دليلاً على أن ارتفاعه لمشابهته للاسم . ومن العلماء الذين اوردوا رأي المدرستين دون ترجيح ابن الخبار إذ نلاحظ أنه لم يركز على قضية ترجيح رأي على ترجيح رأي اخر وانما عدّ لكل مدرسة حججها التي بنت عليها الراء ومن ذلك قول إذ قال : " واختلف النحويون في رافعه: فذهب سيبويه إلى أن رفعه بعامل معنوي وحقيقته: وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك: مررتُ برجلٍ يكتُبُ، لأنه قد وقع صفة ، وهي من مِظان صحة وقوع الاسم، وذهب

(١) الانصاف في مسائل الخلاف : ٤٣٧ المسألة: ٧٧

(٢) المقرب: ٣٣٧



الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله فإذا قلت: يقوم فرفعه بالياء، وكذلك البواقي... وذهب الفراء إلى أن رفعه لخلوه عن الناصب والجازم ، و ضعفوا هذا القول بأنه يستدعي تقدم الجزم والناصب على الرفع ، لأن قوله: لخلوه عن الناصب والجازم يستدعي تقدمهما .^(١)

ومصادق ما تقدم استشهد ابن الخباز برأي سيبويه إذ عد من رواد المدرسة البصرية القائلة بارتفاع الفعل المضارع شرط تجرده من النواصب والجوازم ووقعه موقع الاسم أو الابتداء ثم اردف بذكر آراء الكسائي والفراء اللذين يعدان من رواد المدرسة الكوفية القائلة بارتفاع الفعل المضارع لتجرده عن الناصب والجازم وتقدم أحرف الزيادة عليه .

وقال ابن مالك : "وأما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين وبه أقول لسلامته من النقص ، بخلاف الأول"^(٢) وقد تابع ابن مالك ابن الحاجب في رأيه وهو أنه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم وعلة ذلك عنده هو سلامته من النقص .

وقال ابن معط في الفيته النحوية (ت ٧١٨هـ): "واختلف في عامل رفعه على ثلاثة مذاهب : فمذهب سيبويه أنه مرتفع بعامل معنوي نظير المبتدأ والخبر ، وفسر العامل المعنوي فيه بوقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فإذا قلت : "زيد يقوم " رفعته لأنه من مظان صحة وقوع الأسماء . ومذهب الكسائي أنه مرتفع بحروف المضارعة ... ومذهب الفراء أنه مرتفع بتجرده عن الناصب والجازم"^(٣)

وقد ذكر المرادي أربعة مذاهب حول رافع المضارع ، قال: "المضارع الذي لم تباشره نون التوكيد ولا نون الإناء، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك في باب الإعراب. وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو: أنت تسعد، ولم ينص هنا على رافعه، وفيه أقوال: الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين . والثاني: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو قول حذاق الكوفيين منهم الفراء . والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب. والرابع: أن رافعه حروف المضارعة، ونسب إلى الكسائي."^(٤)

(١) توجيه اللع : ٣٥١

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ، ص ٢٠٩

(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٢٨/٣



ومن الذين رجحوا اراء الكوفيين حول رافع الفعل المضارع الأزهري إذ قال: "في باب إعراب الفعل المضارع: (أجمع النحويون على انه إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً ك: يقوم. وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو على أقوال أصحاب قولهم: رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش" (١)

اشتراط الأزهري تجرد الفعل المضارع من نوني الاناث والتوكيد والناصب والجازم كي يرتفع وهو بذلك رجح رأي الكوفيين القائل ان رفع الفعل المضارع رفع لتجرده عن الناصب والجازم وذكر الفراء والاخفش تعصيماً لرأيه

وقال الأسفراييني: "ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم ولم يقل: إذا وقع موقع الاسم، مع أن مذهب البصري أن عامل الرفع وقوعه موقع الاسم، وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم أمر واضح في غاية الوضوح، بخلاف الوقوع موقع الاسم، فهو أحق لضبط مواضع الرفع، لا للإشارة إلى أن العامل هو التجرد، ويؤيده أنه لم يقل: ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم، كما قال: وينتصب ب(أن) وينجزم ب (لم)، وإما لترجيح مذهب الكوفي لما يرد على البصري من نقوض يحتاج دفعها إلى تكلفات بعيدة: منها (نحو: يَقُومُ زَيْدٌ) فإنه لا يصح وضع (قائم) مقام (يقوم) حتى يصح الحكم بوقوع (يقوم) مقام الاسم (٢) وواضح من خلال نص الإسفراييني أنه يرى أنّ الرفع للفعل المضارع هو التجرد من الناصب والجازم اي عامل لفظي، وليس عامل معنوي كما يرى بعض العلماء، وعلة ذلك هو لوضوحه بخلاف الوقوع موقع الاسم فإنه " أحق لضبط مواضع الرفع " على حدّ قوله ولا يشار الى أن العامل هو التجرد فلم يقال أنه يرتفع لتجرده عن الناصب والجازم .

ومن المحدثين الذين ذهبوا الى هذا الرأي محمد عبد العزيز النجار إذ يطالعنا بقول: " رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم، وفقاً للفراء لا حلوله محل الاسم، خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: هلا تفعل" (٣) ان الغريب في قول محمد عبد العزيز النجار ان القائلين بموجبات رفع الفعل المضارع هو تجرده عن الناصب والجازم نسبة الى الكوفيين مع أنه اغلب علماء العربية من المدرستين البصرية والكوفية يجمعون على ان تجرد الفعل المضارع عن النواصب والجوازم يوجب رفعه وان الخلاف بين البصريين والكوفيين يتمحور حول

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٦/٢

(٢) شرح العصام: ٥٣٣-٥٣٤

(٣) ضياء السالك: ٣/٤



رافع الفعل المضارع فالبصريون يقولون اذا وقع الفعل المضارع موقع الاسم أو الابتداء اما الكوفيون فيقولون ان رافع الفعل المضارع هي الزوائد التي تطرأ عليه هي (أنيت) وبذلك تابع مذهب الفراء الذي ذهب هذا المذهب

ثالثاً : حرف الجر (من)

يقول ابراهيم ابراهيم بركات في الحرف من: "(من) مكسورة الميم مبنية على السكون ، وتحرك النون بالفتح عند التقاء ساكنين فتقول : (من المنزل) بفتح النون ومن النحاة من يجعلها على ثلاثة أحرف حيث تنتهي بألف ومنهم الكسائي والفراء فيقال : (منا) ولكن ابن مالك يقول بأنها لغة والجمهور على أنها ثنائية و(من) حرف يدخل على الظاهر والمضمر ."^(١)

اختلف العلماء في (من) فمنهم من ذهب الى أنه للابتداء الغاية ومنهم من ذهب وهم البصريين الى انه للابتداء الغاية مطلقا زمانا كان أو مكانا، أو غيرهما قال سيبويه : "وأما (من) فتكون للابتداء الغاية في الاماكن ، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان"^(٢)

قال المبرد: "ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ، نحو سرت من مكة إلى المدينة. وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحله فلان ...وقولك زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو عملت أنه فوقه ."^(٣)

قال ابن السراج : "أما (من) فمعناها ابتداء الغاية تقول : سرت من موضع كذا إلى موضع كذا..."^(٤)
قال ابو علي الفارسي في باب الاسماء المجرورة : "الاسماء المجرورة على ضربين : ضرب ينجر بحرف جر وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه ، فأما ماينجر بحروف الجر فنحو ما ينجر بعد من نحو (خرجت من البصرة إلى الكوفة) ، وهي للابتداء الغاية ."^(٥)

قال الرماني (ت ٣٨٤هـ) : "ونود أن نجمل معانيها التي ذكرها المفسرون وهي

(١) النحو العربي : ٢٤٩/٤

(٢) كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢

(٣) المقتضب : ١٨٢/١

(٤) الأصول في النحو : ٤٠٩/١

(٥) الإيضاح : ٢٥١



١- أنها للابتداء الغاية : نص الزجاج على انها دخلت في الزمان في قوله تعالى : {المسجد اسس على التقوى من أول يوم } [التوبة : ١٠٨] وجعل الأصل ان يكون (منذ) و(من) أكثر الاستعمال في الزمان لكنه أجاز دخولها لأنها الأصل في ابتداء الغاية ...^(١)

قال الهروي (ت ٤١٥ هـ) : "تكون للابتداء الغاية كقولك : (سرت من الكوفة) أعلمت أن ابتداء غاية سيرك كان من الكوفة . وكذلك إذا كتبت : (من فلان إلى فلان) فالمعنى ان ابتداء الكتاب من فلان وانتهاءه إلى فلان ."^(٢)

قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) : "ومعانيها مختلفة فمعنى (من) : الابتداء تقول : سرت من البصرة إلى بغداد أي ابتدأت السير من البصرة ."^(٣)

قال ابن الحاجب : "فالابتداء يعرف بما يصلح له انتهاء نحو قولك : سرت من البصرة ، لأنه يصلح أن تقول إلى بغداد وقد تجيء في بعض المواضع مستبعداً فيها الانتهاء لعدم القصد إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه نحو قولك : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد أفضل من عمرو ."^(٤)

قال الرضي : "فمن ، للابتداء في غير الزمان عند البصريّة ، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو : سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو"^(٥)

قال ابن هشام : "(من) تأتي على خمسة عشر وجهاً . أحدهما ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعه إليه ، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان نحو (من المسجد الحرام) [الاسراء : ١] ، (إنه من سليمان) [النمل : ٣٠] قال الكوفيون والاختف والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضاً ، بدليل (من أول يوم) [التوبة : ١٠٨] وفي الحديث (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة) ..."^(٦)

قال الإسفراييني : "(من للابتداء) أي للابتداء الغاية : أي الأمر الممتد ، فإن الغاية كما تأتي بمعنى النهاية تأتي بمعنى الأمر الممتد أو منشأ لأمر ممتد نحو : (خرجت من الدار) ... ومذهب البصري أنه لابتداء الغاية مطلقاً زماناً كان أو مكاناً أو غيرهما ، والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهب الكوفي ، ولقد أحسن

(١) معاني الحروف : ٨٤

(٢) الازهية :ص ٢٢٤

(٣) اللع في العربية : ٥٩

(٤) شرح المقدمة الكافية : ٩٤٠/١

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢/٤

(٦) مغني اللبيب :ص ٢٦١



المصنف حيث قال (للابتداء) فحذف الغاية لاشتغال الغاية في النهاية ، فيلتبس المقصود ، والقصد تعميم الابتداء ، وأصل (مِنْ) عند الفراء : (مِنًا) ، لما رأى استعمال بعض العرب (مِنًا).^(١)

واضح من خلال نص الإسفراييني أنه رجح وبصورة صريحة المذهب الكوفي إذ قال "والمرجح المؤيد باستعمال العرب المذهب الكوفي "

قال د. فاضل السامرائي : "(مِنْ) معان أشهرها ابتداء الغاية نحو(سافرت من بغداد الى الموصل) فبغداد ابتداء السفر وتقول (إذا كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان) . ومنه قولك : (هو أفضل من زيد) فقد جعلت (زيداً) الموضع الذي ارتفع منه أو أسفل منه في قولك : شر من زيد) . والأحسن ان يقال هي للابتداء لا لابتداء الغاية لان ابتداء الغاية معناه ان الحدث ممتد إلى غاية معينة ..."^(٢)

المبحث الثاني : الاحتجاج من حيث التركيب

أولاً:التنازع :

إن الاختلافات النحوية عديدة ومن تلك الاختلافات موضع البحث هو التنازع في العمل إذ ماورد عاملان لمعمول واحد فتوجب على اللغوي بيان العمل هل هو ينسب للعامل الأول أو العامل الثاني ومعلوم أن مدرستي البصرة والكوفة لهما اراء حول موضوع التنازع فرواد البصرة يرون أن العمل او التأثير يكون للعامل الثاني على حساب الأول و " ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو " أكرمني وأكرمت زيدا ، وأكرمتُ وأكرمني زيداً " إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى من أعمال الأول وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى : النقل والقياس،"^(٣) وهذا النص يوضح تأكيد البصريين على إعمال الثاني أما الكوفيون فنلاحظ تأكيدهم على أن العمل ينسب للعامل الأول وهم بذلك ينفون تأثير العامل الثاني على عمل الأول واصل خلافهم مع البصريين يستند إلى أدلة عقلية ونقلية فنلاحظ أنهم انقسموا على قسمين :

القسم الأول يرى أصحاب هذا القسم إعمال الثاني ، لأنه أقرب إلى المعمول وهذا مذهب اليه

البصريون :

(١) شرح العصام : ٦٠٣-٦٠٤

(٤) معاني النحو : ٦٥/٣

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف : الانباري ٧٩ (مسألة ١٣)



إذا ما ورد فعلاً لشخصين فإن رأي الكوفيين يتجه الى نسبة العامل لمعموله مباشرة مراعاة لقرب العامل من معموله فلا يعقل أن العامل الأول يؤثر في معمول ظاهر ثاني بل ان العامل الثاني يؤثر في معمول محذوف ومن ذلك قولنا (ضربتُ زيداً وضربني زيدٌ) بتقدير ضربتُ علياً وضربني عليٌّ فأظهرت المحذوف في الجملة الأولى فصار ضربتُ عامل لمعمول هو علي (وضربني) عامل لمعمول هو علياً ومن ذلك قول سيبويه: "وهو قولك: ضربتُ وضربني زيد ، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع وإثما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقص معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد^(١) وواضح من نص سيبويه أن القياس هنا قولنا ضربتُ وضربني زيداً فإن اظهر المفعول به في الجزء الأول من النص يبين حقيقة ان لكل عامل معمول سواء كان ظاهراً أم محذوفاً. وقد اورد المبرد نصاً دالاً على أن العمل لمعمول الثاني على حساب الأول وفق رأي البصريين رغم التأكيد على أن العمل يكون للأول كما هو الثاني فإن ظاهر النص دالاً على أن كل عامل لابد له من معمول وقد حذف المعمول الأول لسبق العلم به حيث قال المبرد: "...الذي يختاره البصريون وهو أعمال الفعل الآخر في اللفظ. وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب^(٢)"

ونلاحظ من النص أعلاه استبدال المبرد للفظة الثاني بالآخر والآخر دالاً على العامل الثاني وفق رأي البصريين مع تأكيده على أن المعمول به الثاني لأبد له من عامل وعدّ الأول عاملاً في المعمول الأول المحذوف لسبق العلم به .

وقد ذكر صاحب شرح التسهيل ، أن العامل في الاسم هو الفعل الثاني وهو الكثير في كلام العرب ، وهو وارد في القرآن الكريم أيضاً، قال: "...فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر خلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} [النساء: ١٧٦] وقوله تعالى: {ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: ٩٦] وقوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} [الروم: ١٦]... وهذا كله من إعمال الثاني^(٣). وقال أيضاً: "العامل من الفعل وشبهه يتناول

(١) كتاب سيبويه: ١/٧٣٧٤

(٢) المقتضب: ٧٢/٤

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١٦٧/٢.



المتنازعين بعطف وغير عطف فعلين كانا أو فعلا واسما نحو أو اسمين نحو أنا مكرم ومفضل زيدا. والعاملان في هذه الامثلة متفقان في العمل . ومثال اختلافهما فعلين أكرمت ويكرمني زيد . ومثال اختلافهما اسمين أنا مكرم ومحسن إلى زيد . ومثال اختلافهما فعلا واسما أنت مكرم فيشكرك زيد. وهذا كله على إعمال الثاني^(١)

وواضح من خلال النص أن ابن مالك فصل القول في أنواع المتنازعين ومصادق ذلك أنه أكد على فروق بين المتنازعين في تأكيده أن المتنازعين يتنازعان على معمولٍ سواء كان ذلك التنازع بعطف أم بغيره أو بفعل أو باسم سواء كان ذلك الاسم مفرداً بذاته أو اسم يتبع اسم وايضا تأكيده على توافق العاملين في العمل بعطف أو غير عطف أو بمسماة غير اسم وقد يتفق العاملان لمعمولين مثل ذلك أكرمت ويكرمني زيدا فالكرم واقع من كليهما والاختلاف واضح في قولنا (أنا مكرم ومحسن إلى زيد) فالكرم واقع من زيد تجاهي و الإحسان واقع مني تجاه زيد

ومن الذين وافقوا رأي سيبويه والمبرد وابن مالك في إعمال العامل الثاني على حساب الأول السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) إذ قال : "أعلم أن الله على كل شيء قدير، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، كما في قولهم : (ضربني وضربتُ زيدا) فجعله من باب التنازع كما ترى ، وجعله من إعمال الثاني وهو المختار عند البصريين ، فلما أعمل الثاني أضمر في الأول فاعلاً، ولا يجوز أن يكون من إعمال الأول ، لأنه كان يلزم الإضمار في الثاني بضمير المفعول فكان يقال : فلما تبين له قال أعلمه ان الله . ومثله في إعمال الثاني : {ءَأْتُونِي أَوْفِرْ عَلَيْهِ قِطْرًا} ، {هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيهِ} إلا أن الشيخ ردّ عليه بأن شرط الإعمال على ما نص عليه النحويون اشتراك العاملين ، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو يكون العامل الثاني معمولاً للأول نحو : (جاءني يضحك زيدٌ) فإن (يضحك) حال عاملها (جاءني) فيجعل في (جاءني) أو في (يضحك) ضميراً حتى لا يكون الفعل فاصلاً^(٢)

مما تقدم يتضح التوافق بين رأييه و رأي من سبق من علماء اللغة في أن العامل الثاني هو أولى بالعمل رغم تأكيده على أن العامل الأول يعمل حاله حال العامل الثاني بتقدير محذوف هو معمول لعامل الأول حذف لسبق العلم به.

(١) شرح التسهيل : ١٦٤/٢

(٢) الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٦٩/٢



القسم الثاني :إعمال الأول وهو قول الكوفيين

إن المدرسة الكوفية من المدارس التي تعد معادلاً موضوعياً مع المدرسة البصرية فأرائهم تجعل للفكري مجالاً للتمحيص والتدقيق في صواب كل مدرسة من مدرستي البصرة والكوفة في ما ذهب اليه ونلاحظ أن الكوفيين امتازوا عن البصريين في مسألة التنازع بين عاملين في أنهم ذهبوا الى تأكيد عمل العامل الأول على حساب الثاني ولهم في هذا الأمر ادلة عقلية ونقلية ونقل ابن يعيش عن الفراء قوله : "...انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد واذا لم يجز أن يعملوا معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر الآخر معمولاً يدل عليه المذكور ... وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه المذكور الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيداً وفي التثنية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدين فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير ^(١) ومما تقدم يتضح أن رأي ابن يعيش ضعيف لجواز استبدال أحد العاملين مكان الآخر في العمل حيث قد يأتي الاسم الواحد مرة مرفوعة ومرة منصوبة لحال واحدة مما يؤشر فساد الرأي واذا تعذر أن يعمل في العمل ذاته لضعف الرأي فلا بد ان يعمل احد العاملين في ذلك المعمول مما يؤكد صواب ما ذهب اليه البصريون على حساب الكوفيين في أن العمل يكون لعامل الثاني لقرب العامل من معموله ومما يؤكد صواب ما تقدم ذهاب الكسائي الى أن حذف الفاعل لدلالة الفاعل الثاني عليه الظاهر ومن ذلك يتضح قوة رأي مدرسة البصرة مقارنة برأي المدرسة الكوفية وخالفه الكسائي الفراء في ابطاله لإضمار المعمول الأول ،ومن الملاحظ أن الفراء اعتمد على ثبوت الفعل صفة الافراد ضرب لتثنية والجمع وهذا دليل ضعيف فالمعلوم في اللغة ان الفعل يتخذ صيغة واحدة افراداً وتثنية وجمعاً تقول جاء زيد وجاء الزيدان وجاء الزيدون

ومن العلماء اللذين نقلوا رأي الكوفيين ورأي البصريين وفاضل بينهما ابن مالك حيث قال : "وجعل الفراء الرفع في نحو قام وقعد زيد بالفعلين معاً . والذي ذهب اليه غير مستبعد فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنهما يقضيانه معاً ... " ^(٢)

(١) شرح المفصل ٢٠٥/١-٢٠٦

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢



وقال أيضاً: "إنّ التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: (زيد قام وقعد) لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو: (قام وقعد زيد) فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى (زيد) وصالح للعمل في لفظه فأعمل أحدهما في ظاهرة والآخر في ضميره والمختار عند البصريين إعمال الثاني وعند الكوفيين فإن اقتضى رفعاً دون الثاني تعين عند الفراء إعماله" (١)

مما تقدم يبين لنا تأكيد ابن مالك على أن التنازع لا يبين بين العاملين المتأخرين وبذلك أوجب تقدمهما فلا يعد تنازعا بين العاملين المتأخرين إلا بشرط التقدم إذ ان كل فعلٍ من الفعلين عمل في زيد فقولنا قام وقعد زيد أي ان القيام حدث لزيد والقعود حدث لزيد إلا أن القيام لمحذوف تقديره (زيداً) والقعود لظاهراً هو (زيداً) ومن ذلك يتضح لنا قوة مذهب البصريين على حساب الكوفيين الذين اعتمدوا على العامل الثاني على حساب الاول في العمل خلاف الكوفيين الذين اكدوا على عمل الاول بشرط اقتضاء الرفع الاول دون الثاني .

وفي الرد على ترجيحات الكوفيين: أما الأول: وهي مسألة العدد فاعتبر فيها أيضاً القرب ، واتفق مع القرب السبق ، فلا أثر له ، ولا يلزم من مراعاة سابق قريب مراعاة سابق بعيد . وأما الثاني : وهو الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل فيقابلة ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لاجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة لتدخل الجملتين باشتراكهما في المعمول (٢).

ونلاحظ مدرسة فتيه قياساً بالبصرة والكوفة جاء علماءها ليوازنوا ويفاضلوا بين اراء علماء البصرة والكوفة ومن اقوال البغداديين حول مسألة التنازع ايرادهم لرأي الفراء حول التنازع في قوله (ضربني وضربت زيدا) فلم يجيز قول الكسائي لوجوب وجود الفاعل لكل فعل ولم يجوز ما ذهب اليه البصريون لعدم امكان الإضمار قبل الذكر فلا بد لمضمّر ان يسبق ما يدل عليه ولا يمكن ان يطبق ما تقدم الابد جعل الفعلين شيء واحداً حيث جعل الرفع اعراب لزيد بهما معاً وهذا الرأي الذي اعتمده الفراء علماً ان رفع الفاعل بالفعلين ممتنع ، إذ لم يعلم في العربية ان هناك فعلاً عاملاً في معمول في معمول واحد ومما تقدم وجوب ان كل عامل لابد عامل لابد له معمول والامتناع واراد من حيث ان العامل يعمل في معموله فيعطيه صفة

(١) شرح الكافية الشافية: ٦٤٣-٦٤٤

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ، ابوحيان الاندلسي: ٨٣/٧



اعرابية فمن المستبعد اشتراك عاملين في معمول واحد فلا بد لكل عامل من صفة اعرابية لمعموله فأن عددنا الرفع لأحد العاملين على حساب الآخر فقد تركنا العامل الآخر دون عمل وهذا ممتنع في اللغة .^(١) نلاحظ مما تقدم أن البغداديين ميزوا بين الأدلة وبينوا مواطن الضعف في أدلة البصريين والكوفيين دون ترجيح وكأنهم تركوا الترجيح للقارئ.

قال الإسفراييني : "ويختار البصريون إعمال الثاني ، وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه . (والكوفيون الأول) للإعمال ، ففي الاداء تغنن إذ إعمال الأول لسبق طلبه وخلوه عن الإضمار قبل الذكر ، وحذف الفاعل ، وعن التزام حذف المفعول أو التكرار ، والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول الأولى للأول ، لأن الإضمار في الشيء جعله مستتراً فيه ولذا صح قولهم : ولا يضر الفاعل في المصدر ، والمراد هنا إيراده ضميراً ، سواء كان مستتراً كما في ضمير الواحد أو بارزاً كما في ضمير التثنية والجمع ."^(٢)

من خلال النص اعلاه يلاحظ

١- تأكيد الإسفراييني على أن البصريين يحبذون ويؤكدون على أن اعمال الثاني هو الأولى بالعمل مهما تعددت العوامل وحجتهم في ذلك القرب والبعد بين العامل والمعمول فكلما قرب العامل من معموله كان ذلك الأولى في العمل.

٢-ترجيحه راي الكوفيين حول اعمال الأول أولى في العمل فنلاحظ تأكيد الكوفيين على أن العامل الأول هو الأولى في العمل وحججهم في ذلك ما بين نقلية وعقلية فالحجج العقلية القياسية قولهم أنهم قاسوا أن الأولى في العمل هو اعمال الأول لتأكيدهم على التعارض في العمل إذ ما اعتمد العامل الثاني قال الإسفراييني: "إذ إعمال الأول لسبق طلبه وخلوه عن الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول أو التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس " ومن المحدثين الرواد الذين ادلوا بدلوهم في قضية التنازع الدكتور فاضل السامرائي حيث قال ما معناه جواز أن يكون المعمول الأول ظاهراً والثاني مضمرًا مع تضعيف راي القائل بإضمار المعمول الأول واطهار الثاني إذ أكد على انقسام النحاة على قسمين الأول منهم أكد على إعمال الأول لسبق ذكره وهم الكوفيون والقسم الثاني أكد على أن العمل للعامل الثاني على حساب الأول لقربه

(١) ينظر المسائل الحلبيات : ٢٣٨

(٢) شرح العصام : ١٢٦



من معموله وهم البصريون الذين اكدوا على وجوب التقارب بين العامل ومعموله بالجملة الواحدة أما اذا جاء عاطف بين العامل الأول والعامل الثاني فقد فصلت بين العامل ومعموله بأجنبي ولعطفة على أن الجملة قبل أن تتم خلاف الأصل حيث اجمعوا على جواز إعمال ايهما شئت الا ان اختلاف الأول فيهما يوجب الأعمال في الأول والاضمار في الثاني فإضمار الأول ضعيف.^(١)

ثانيا- الاسم المرفوع بعد لولا:

اختلف العلماء في الاسم المرفوع بعد (لولا) فذهب طائفة منهم إلى أنه مرفوع على الابتداء ، أما خبره فيكون في الغالب دالاً على معنى عام كالكينونة أو الثبوت أو الوجود ويكون حينئذ محذوفاً وجوباً، أما الرأي الآخر ، فهم يرون أنه فاعل لفعل محذوف ومن العلماء الذين ذهبوا مذهب البصريين سيبويه في تأكيده على أن الاسم بعد (لولا) ارتفع بالابتداء ومصدق ذلك قوله :

سبويه : " هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وكأن المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان"^(٢)

مما تقدم نلاحظ أن سيبويه يؤكد على أن (لولا) مع اسمها هي باب من ابواب الابتداء لا بد للاسم بعد لولا من مضميرٍ دالٍ على حاله الاعرابي وهو عند سيبويه مرفوعٌ ابتداءً على منوال مذهب اليه البصريون يقول سيبويه وكان الاسم المرتفع بالابتداء ارتفع لشبهه بالاسم الذي يأتي بعد الف الاستفهام ومن ذلك يتضح أن سيبويه لم يأت بمصدر (منع) مثلما جاء به أهل الكوفة القائلون بـ لولا منع زيد لزرتك فقد عد (زيد لزرتك) فقد عد (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، أما الكوفيون فاختلفوا في سبب رفعه فذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أنه مرتفع بتقدير فعل ، فلو قلت : لولا زيد لأكرمته ، فالمعنى لولا وجد زيد لأكرمته إلا أن صاحب رصف المباني ذكر ان الاسم بعد لولا يرتفع بتقدير فعل نابت (لا)منابه ، فالقول : لولا زيد لأكرمته ، معناه (لو انعدم زيد لأكرمته) . وعد هذا هو الصحيح ، وعليه فإن الاسم بعدها ظاهراً كان أو مضمراً منفصلاً ليس مبتدأ^(٣) .

(١) ينظر معاني النحو : ١٢٣/٢-١٢٤

(٢) -كتاب سيبويه : ١/٢٧٩

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦ (مسألة ١٠)، ورصف المباني : ٢٩٤، والجنى الداني : ٦٠٢



وذهب الفراء إلى أن الاسم ب (لولا) نفسها^(١). وممن ذهب مذهب سيبويه المبرد في أن الاسم بعد لولا قد ارتفع بالابتداء وخبره قد حذف وجوبا إذ

قال المبرد: "اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمك ف (عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمك فقولك: (لأكرمك) ، خبر معلق بحديث (لولا) و (لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لو وقوع اسم تقول: لولا زيد لكان كذا وكذا فقوله: لكان كذا وكذا،"^(٢).

ومن العلماء الذين ذكروا أن من موجبات حذف الخبر ابن السراج إذ قال: "الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فنقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه"^(٣) ومما اكده ابن السراج في النص اعلاه أن كل معلوم سلفاً امكن حذفه وقد اكد ابن السراج على أن الرفع يكون للاسم بعد لولا بالابتداء وقد تابع البصريين في هذه المسألة وهو بذلك يطابق رأي سيبويه وان من ابرز المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة هو الحرف (لولا) وقد اختلف في قضية العامل والمعمول في ايهما يعمل في الاسم بعد لولا فقال البصريون إن الاسم يرتفع ابتداءً في حين أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم بعد لولا هو معمول لفعل محذوف إذا حذف ظهر ذلك الفعل.

ومن ذلك ما ذكره ابن الانباري قال ابن الانباري ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيد لأكرمك"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمك"^(٤) مما تقدم يتبين لنا أن ابن الانباري اكد الخلاف بين المدرستين في تحديد رافع الاسم بعد لولا.

ومن الذين نهجوا نهج سيبويه في هذه المسألة العكبري إذ أكد قضية سبق ذكرها هي أن كل معلوم سلفاً جاز حذفه إذا وقع بعد اسم لولا إذ قال العكبري "فيمًا يسد مسد الخبر فمن ذلك (جواب لولا) في قولك لولا زيد

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٠٤/١

(٢) المقتضب: ٧٦/٣

(٣) الأصول في النحو: ٦٨/١

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦/١



لأتيتك والتقدير لولا زيد حاضر وموجود فصار طول الكلام بالجواب دالا على المحذوف ومغنياً عنه ومن ذلك (لعمرك) في القسم والتقدير قسمي والجواب دال على المحذوف^(١) واضح مما تقدم في النص أن قصد العكبري يتركز على المحذوف بتقدير (حاضراً) حيث يؤكد على أن العلم بالمحذوف يجوز حذفه اختصاراً حاضراً وموجوداً فطول المحذوف وسبق العلم به جاز حذفه وكذلك القسم بعد اسم لولا لسبق العلم به بتقدير (لولا زيد لعمرك زرتك

ومن العلماء الذين ادلوا بدلوهم في قضية الحذف بعد لولا ابن الحاجب ونلاحظ أنه أكد ما أكده سابقه في أن الحذف واجب بعد اسم لولا لحضوره في الذهن وسبق العلم به ومن ذلك قوله: "ووجباً فيما التزم في موضعه غيره" لأن فيه قرينه تشعر بخصوصيته، ولفظاً ملتزماً ذكره في موضعه، فكان فيه توفية للمعنى واللفظ جميعاً، فالتزم الحذف فيه لذلك، وهو في أبواب منها: باب (لولا)، لأنها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فكان فيها إشعار بحكم الوجود على ما يذكر بعدها، وملتزم مجيء جواب فيها في موضع خبره، فأغني عن ذكره. (٢) استعمل ابن الحاجب لفظ الوجوب في قضية حذف المضمرة بعد اسم لولا لتأكيد على قضية سبق العلم بالمحذوف فلا داعٍ لذكره ودليله في ذلك وجود قرينة دالة على المحذوف مما يوفي المعنى واللفظ معاً فلا حاجة لذكره. والغريب في الأمر أن الرضي عد لولا في باب امتناع لامتناع ثم يستشهد بنص يدل على أن لولا فيه هي امتناع لوجود وليست امتناع لامتناع ومن ذلك قوله لولا علي لهلك عمر وفسر ذلك بقوله (لولا وجود علي لهلك عمر) اذن امتنع هلاك عمر لوجود علي

قال الرضي: "...وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تنقيد امتناع الأول لامتناع الثاني... فمعني: (لولا علي لهلك عمر) لو لم يوجد علي لهلك عمر" (٣)
قال المرادي "وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافاً للفراء في قوله: إن لولا ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيد لأكرمك. ومذهب البصريين أن الاسم، بعدها، مرفوع بالابتداء." (٤)

(١) الباب في علل البناء والاعراب: ١٤٥/١

(٢) شرح المقدمة الكافية: ٣٧٦/٢

(٣) شرح الرضي: ١٠٤/١

(٤) الجنى الداني: ٢٧



لم يعد المرادي أن هناك حرفاً مختصاً بالرفع وحده وإنما هو خالف الفراء الذي استدل على أن رافع الاسم هو لولا إذ عضد راي البصريين القائلين بأن الاسم بعد لولا يرفع بالابتداء وهو بذلك سار على منوال سيبويه وبقية من شابه سيبويه من علماء البصرة .

وقد تفرد ابن هشام عن سبقه إذ نظر الى امكان حذف ما بعد اسم لولا يعود إلى قضية الاطلاق والتقييد فأكد على أن ما بعد اسم لولا امكن حذفه مطلقاً فلو قيد لوجب ذكره ومن ذلك قوله قال ابن هشام "وأما حذفه وجوبا ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كونا مطلقا والمبتدأ بعد لولا"، نحو: "لولا زيد لأكرمته" أي: لولا زيد موجود، فلو كان كونا مقيدا، وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك "لولا زيد سالمنا ما سلم" وفي الحديث: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم"، وجاز الوجهان إن وجد الدليل، نحو: "لولا أنصار" ^(١) واضح ما اكناه سلفاً ان ابن هشام ينظر الى المحذوف بعد اسم لولا من منظار التقييد والاطلاق فما كان مطلقاً جاز حذفه وما قيد وجب ذكره

قال الإسفراييني: " وفي جعل: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا) من مواضع حذف الخبر ،ولمذهب الكسائي أن ما بعد (لولا) فاعل فعل محذوف ،أي (لَوْلَا وَجَدَ زَيْدٌ) ولمذهب الفراء ان (لولا) رافعة لما بعده ،لتنزيله منزلة الوجود ،يفهم منها بلا مهلة ولايريبك فيه أن الكلام لا يكون من حرف واسم إجماعاً ،لأن هذا السلب مختص بما سوى حرف ناب مناب الفعل ،عند من يجعل هذا الحرف عاملاً عمل الفعل ،مثل: (لَوْلَا زَيْدٌ) على مذهب الفراء ،و: (ويازيد) على مذهب المبرد ،ومذهب الكسائي أقيس لأن (لولا) ك (لَوْ لَمْ) ،و (لولا) ينفك عن الفعل ،كذا قيل . ونحن نقول (لولا) من كلم المجازات ، والشرط لا أقل فيه من أن كونه فعلية أولى .ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المصنف بأن حذف فعل الفاعل وجوباً لا يكون بدون المفسر ،و (لا) لا محالة يتكرر في الماضي غالباً إلا في الدعاء وجواب القسم ^(٢)

وواضح من خلال نص الاسفراييني أنه ذكر اقوال العلماء ومذاهبهم المختلفة في الاسم المرفوع بعد (لولا)

١-مذهب الكسائي أن الاسم المرفوع بعد (لولا) هو فاعل لفعل محذوف فالفاعل فيه الفعل المحذوف

نفسه وليس (لولا)

(١) أوضح المسالك: ١/ ٢٢٢٠-٢٢١

(٢) شرح العصام: ١٧٠



٢-مذهب الفراء أن الرفع في الاسم الذي بعد (لولا) هي (لولا) نفسها وعلّة ذلك عنده (لتنزيله منزلة الوجود)

٣-ذكر الاسفراييني مذهب الكسائي وجعله الأقيس وعلّة ترجيحه لهذا المذهب بقوله (لان (لولا) ك (لولم و(لولا)ينفك عن الفعل ونحن نقول (لولا) من كلم المجازات والشرط لا أقل فيه من أن كونه فعلية أولى) أي أنّ (لولا) هي تنفك عن الفعل، وهي من ادوات الشرط وليست فعلية .

٤- رجح المذهب البصري بقوله (ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المصنف)
وقد ذهب د. ابراهيم ابراهيم بركات من أنّ الاسم المضاف الواقع بعد(لولا) يرفع بالابتداء وهو الوجه الأرجح عنده (١)

ثالثاً: مسألة تقديم التمييز على عامله:

اجمع النحاة على عدم جواز تقديم التمييز على عامله بشرطين الأول أن يكون العامل ليس من الافعال والثاني أن يكون فعلاً ممنوعاً من الصرف أما إذا كان العامل منصرفاً فقد انقسم العلماء على فريقين منهم من جوز تقديمه ومنهم من منع ذلك ويطالعنا ابن مالك برأي يعتد به فقد ذكر في كتاب سبك المنظوم وكتابه الفوائد المحوية في المقاصد النحوية إلى القول بعدم جواز تقديم التمييز على عامله خلافاً للمبرد والمازني ، وفي التسهيل وافقهما مع الكسائي ، وذهب الى جواز تقديم التمييز على عامله .
لذا قال في التسهيل : "أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً ، فإن كان إياه نحو طاب زيد نفساً، ففيه خلاف ، والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد ، ويقولهم

أقول : قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، " (٢)

ونلاحظ أن ابن مالك قد تأرجح بين الجواز وعدمه في مسألة تقديم التمييز على عامله فنلاحظه مرة يمنع التقديم مطلقاً في كتابه الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ونراه يجوز تارة أخرى تقديم التمييز على عامله إذا كان اسماً او فعلاً متصرفاً ومن الكتب التي جوز فيها ذلك كتاب السبك فنلاحظ في السبك خالف مذكره في التسهيل فقال : "ولا يتقدم تمييز على عامل ، خلافاً للمبرد ، والمازني في الفعل المتصرف " (٣) والراجع بين الرأيين

(١) ينظر النحو العربي ٣٩٠/٥

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢

(٣) سبك المنظوم ص ١٤١ والفوائد المحوية في المقاصد النحوية ص ٥٣



الذين تأرجح بينهم ابن مالك بين الجواز والمنع في قضية تقديم التمييز على عامله أنه يرجح التقديم شريطة أن يكون عامل التمييز فعلاً متصرفاً

فالمذهب الأول منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهو مذهب سيبويه ^(١). وجمهور البصريين ، وأكثر الكوفيين ^(٢) ويمكن القول إن ما ذهب إليه المازني (ت ٢٤٩هـ) ومن تابعه الذي ينص على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف لا يمكن قبوله بسهولة ، لأن المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيراً وتبييناً لشيء فيه إبهام أن لا يتقدم على ما يأتي لتفسيره وإزالة إبهامه ، وتحديد المقصود بنسبة الحكم إليه ، ولأجل هذا منع تقديمه منعاً من إطاحة ما يستلزمه من غرض وضع لأجل التمييز ، وحال التمييز كحال الصفة التي لا يجوز لها أن تتقدم على الموصوف في الأصل لكون الغرض منها توضيحاً ، أو تخصيصاً لما قبلها ، والموضح والمخصص لابد من أن يكون كل منهما أولاً ، كذلك التمييز بالنسبة لعامله ^(٣).

ونلاحظ رأي المبرد الذي هو من علماء البصرة إذ يطالعنا بقوله: "واعلم أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل. فقلت: تفقات شحماً، وتصببت عرقاً. فإن شئت قدّمت فقلت: شحماً تفقات، وعرقاً تصببت. وتقول راكباً جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وهذا رأي أبي عثمان المازني" ^(٤)

ومما تقدم يبين لنا أنه لم يخرج عن قاعدة جواز تقديم التمييز على عامله شريطة أن يكون عامله فعلاً متصرفاً وهو بذلك صار من الفريق البصري الذي ينادي بجواز تقديم التمييز على عامله وخالف الفريق الآخر من البصريين الذين يؤكدون على عدم جواز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ومنهم سيبويه ومن الذين وافقوا المبرد الرأي المازني .

ومن الذين وافقوا سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ابن الوراق الذي اورد رأي سيبويه ثم ذكر موجبات عدم جواز التقديم ومنها ضعف العامل او ان العامل يكون فعلاً غير منصرف وبذلك يوافق

(١) -كتاب سيبويه : ٢٠٤/١ وينظر شرح الاشموني : ٥٢/٢

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٢٢٣/١ والخصائص لابن جني ٣٨٤/٢

(٣) ينظر :نحو المازني : ٧٢.

(٤)المقتضب : ٣٦/٣.



سيبويه فيما ذهب إليه ثم يورد آراء القائلين بجواز التقديم ومنهم المبرد والكسائي والمازني والملاحظ أنهم جوزوا تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله فعلاً متصرفاً ونلاحظ أن ابن الوراق لم يرجح رأياً من الآراء وقد نلاحظ أن الكوفيين يتفردون بآراء تميزهم عن البصريين لتي ذكرها وكأنه ترك الترجيح للقارئ^(١)

فنلاحظ من النص اعلاه ان العالم لم يرجح رأياً في مسألة تقديم التمييز على عامله و إنما اورد آراء القائلين بجواز التقديم و آراء من لم يجوز ذلك ومن الذين اوردتهم في جواز تقديم التمييز على عامله المبرد والمازني والكسائي في حين ذكر سيبويه وهو من رواد الفريق الذي يمنع تقديم التمييز على عامله مطلقاً لعه ان عامل التمييز أما أن يكون فاعلاً او هو فاعلاً في المعنى .

وبين في مسائل عدة وهي تعد مسائل خلافية ومن تلك المسائل قضية تقديم التمييز على عامله فنلاحظ أن البصريين انقسموا على فريقين بين من يجوز التقديم بشروط ومن يمنع التقديم مطلقاً في حين يطالعنا بعض الكوفيين برأي يتفردون به عن غيرهم إذ انهم يجيزون تقديم التمييز على عامله وفقاً لقاعدة النقل والقياس وممن اورد آراء الكوفيين في هذه المسألة ابن الانباري بقوله: "اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو "تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَقَفَّ الكَبْشُ شَحْمًا" فذهب بعضهم الى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لايجوز . اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس "^(٢)

ونلاحظ مما تقدم أن ابن الانباري أورد رأي الفريقين فذكر أن البصريين منهم من جوز التقديم بحجج ومنهم من لم يجوز التقديم بحجج اخرى في حين ان الكوفيين جوزوا التقديم وفق قاعدة النقل والقياس ومن الذين اوردوا رأي سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله مطلقاً الزمخشري إذ يطالعنا بقوله: (ولقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله. وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفساً طاب زيد، ولم يجز لي سمناً منوان. وزعم أنه رأي المازني. وأنشد قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

(١) ينظر علل الجمل لابن الوراق: ٣٩٢-٣٩٣

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٢١ (مسألة ٣٥)



قال المشرح :هو أبو عثمان المازني أستاذ المبرد ،تلميذ الأخفش ،احتجا بأن الفعل أقبل للتصرف من الاسم .حجة سيبويه :كلام العرب استقراء لا قياس ،ولأن المميز في هذه الأفعال فاعل من حيث المعنى ،فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير " (١)

نلاحظ مما تقدم ايراد الزمخشري لرأي سيبويه القائل بعدم جواز التقديم كما اورد حجة سيبويه بعدم الجواز أن كلام العرب استقراء لا قياس وهو بذلك لم يجز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ثم اردف ذاكراً لرأي المبرد القائل بجواز التقديم شريطة ان يكون العامل فعلاً متصرفاً وبذلك أي فالمبرد يوافق ما ذهب اليه المازني والكسائي

ومن الذين أوردوا الآراء دون ترجيح العكبري ، إذ اورد رأي سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله كونه يعده فاعلاً وهذا الراي يستند إلى حجة ان الفاعل في المعنى استقراءً لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً فالفاعل إذ تقدم تحولت الجملة من جملة فعلية إلى اسمية وبذلك لم يجز تقديم التمييز على عامله إذ كان عامله فاعل أما الفريق الآخر فقد جوزوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً وهو بذلك وافق اراء بعض العلماء^(٢) ومن العلماء الذين عضدوا رأي سيبويه في الذي ذهب اليه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله ابن جني ،إذ قال: "ومما يقبح تقديمه: الاسم المميز وإن كان الناصبة فعلاً متصرفاً ،فلا نجيز (شحماً تفقأت) ولا (عرقا تصببت). فأما ما انشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل: أتهدج ليلى ... فتقابل به برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق (وما كان عن نفسي) فرواية برواية والقياس من بعد حاكم" (٣)

نلاحظ مما تقدم تطابق راي ابن جني مع راي سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله مطلقاً حتى وإن كان عامله فعلاً متصرفاً وهو بذلك خالف ما ذهب اليه المبرد والمازني والكسائي في جواز تقديم التمييز على عامله إذ كان عامله فعلاً متصرفاً ودلالة عدم جواز التقديم عند ابن جني قوله (ومما يقبح تقديمه) اي ان تقديمه غير صحيح بل هو قبيح.

ومن الذين اورد آرائهم على عواهنها دون ترجيح ابن الحاجب إذ قال: "عامل التمييز ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه ولا يتقدم على شيء منها إذا كان غير فعل ك(عشرين درهما)، أو فعلاً غير متصرفاً

(١) شرح المفصل ٤١/٢-٤٢

(٢) ينظر الباب في علل البناء والاعراب ٣٠٠/١

(٣) الخصائص ،ابن جني ٣٨٦/٢ والبيت للمخبل السعدي ينظر في ديوانه ٢٩



نحو: (نعم رجلاً زيداً) فإن كان الفعل مُتصرفاً، فمذهب سيبويه منع التقديم أيضاً نظراً إلى أنه في الأصل فاعل وقد أوهن بزوال رفعه، وإلحاقه لفظاً بالفضلات، فلا يزداد وهنا بتقديمه على الفعل. ومذهب المازني، والمبرد والكسائي جواز تقديمه، لأن الفعل عامل قوي بالتصرف، فمنع تقديم معموله، وليس فاعلاً باللفظ لا موجب له ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبةً للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو: (أذهبْتُ زَيْدًا)^(١)

ومن القائلين بعدم جواز تقديم التمييز على عامله إذ كان ضعيفاً الرضي إذ اشترط عدم تقدير التمييز على عامله إذ كان تام الاسم بالالتفاق وان لا يفصل بين عامله وبينه وعدم التقدير يتأتى من كون عامله اسماً جامداً كتمام الاسم بفاعله وإذ جاء التمييز في جملة التفضيل والصفة المشبهة والمصدر أو ما قيد معنى الفعل فلا يجوز تقديمه على عامله لضعف الصفة أو فعل التفضيل في حين جواز المازني والمبرد والكسائي التقديم شريطة أن يكون العامل فعل منصرف بلحاظ قوة العامل والذين منعه استدلووا إلى كون أصله فاعل الفعل المذكور^(٢)

وبعد كل من سرد آراء القائلين بعدم جواز تقديم التمييز على عامله ومن روادهم سيبويه وآراء القائلين بجواز التقديم ومن روادهم المبرد نجد أن الإسفراييني قد ذكر الآراء ثم رجح ما يعتقده رأياً صائباً ومن قوله في هذه المسألة

قال: (والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد... والذي ذكر في الامتناع عن تقديمه مطلقاً وجهان: أحسنهما: أن التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم، وهو ينافي غرض ذكر التمييز من الإبهام أولاً، والتفصيل ثانياً، لتمكن الخطاب في النفس فصل تمكن. وثانيهما: أن عامل التمييز إذا كان الجامد المبهم في غاية الضعف فلا يتقوى لعمل ما تقدمه، ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة، وإذا كان منسوب النسبة فلأن التمييز فاعله في الأصل لا يتقدم الفاعل عامله. وزيف ب: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: ١٢]، و(امتلاً الإناء ماءً) وأجيب بأنه فاعل لو عبر عن مضمون: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}، بتفجر الأرض عيوناً، وعن مضمون امتلاً الإناء ماءً ب: ملاً الإناء الماء، واتمام الوجه بقصد اطراد الباب أهون وأعذب مما تكلفوه، على أنه لا حاجة إلى التكلف في النقص الثاني، لأن الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب أصله

(١) شرح الكافية الشافية: ٧٧٥-٧٧٧

(٢) ينظر شرح الرضي: ٧٠/٢-٧١



ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيًا كان أو حقيقيًا، والأولى أن يقال : التمييز في الأصل فاعل للعامل ،أو مضاف إليه ،وشيء منهما لا يتقدم ليشمل نحو : (لله دره فارسًا) بلا خفاء^(١) من خلال نص الاسفراييني نلاحظ ما يلي:

- ١- عدم تجويزة هتقديم المميز على الفعل وهو بذلك قد خالف المازني والمبرد بحجتين أ-ان التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم ب-لا يقوى المبهم رغم ضعفه إذا تقدم

٢-لا يمكن تقديم التمييز على عامله إذا كان نسبتة إذ لم يقتنع بتقديم (عيوناً) في قوله تعالى : {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} إذ عد التقدير من باب التكلف وهو بذلك واضحاً تأثره بسيبويه القائل بعدم حواز التقديم للفاعلية ومما تقدم يتضح لنا ان الاسفراييني يرجح رأي سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله لعدة العامل فاعلاً في الأصل فان تقديمه يفقد الجملة الفاعلية ونقل حسن حفطي): قال المصنف (وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْأَكْلَامِ) هذه الجملة يا أيها الأحباب وردت في باب الحال ووردت هنا مرة ثانية، وأما التمييز فالغالب فيه أن يكون متأخرًا عن المميز، ومتأخرًا عن العامل هذا هو الأصل فيه، وتأخره هنا أكثر بكثير من باب الحال ولا نحفظ له شواهد، تقدم فيها إلا شواهد نادرة وقليلة، وذلك يشترطون فيه أن يكون العامل فعلاً متصرفاً ويستشهدون له بنحو قول الشاعر: أنفَسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهار فنفسًا هنا هي التمييز وقد تقدمت على العامل وهو قوله تطيب، لكن العامل هنا فعل ومتصرف، فلا إشكال فيه، ويستشهدون له أيضًا بقول الشاعر:

أتَهَجِرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فنفسًا هنا أيضًا تمييز وقد تقدم على العامل وهو قوله تطيب، وهذا آخر ما يقال في باب الاستثناء لا اشكال فيه^(٢)

(١) شرح العصام: ٢٩٣-٢٩٤

(٢) شرح الآجرومية لحسن حفطي: ٢٦٤/١: البيت الاول لرجل من طيء ينظر في شرح التصريح: ٤٠٠/١



ومن المحدثين الذين ادلوا بدلوهم في مسألة التمييز هو عبده الراجحي حيث قال :"(يكثر استعمال التمييز بعد فعل امتلاً وما أشبهه ، ولا يصح تأويله بالفاعل على ظاهر اللفظ ، وإن كان النحاة يقولون إن معناه هو الفاعل أيضاً، لأن المعنى . ملأ الطالب القاعة" (١)

رابعاً : الاشتغال:

الاشتغال :هو اشتغال فعلٍ أو ما يقوم مقام الفعل عن اسمٍ متقدم عليه بضمير هذا الاسم أو بمناسب إلى ضميره أو ملابسه ولو تفرغ الفعل للاسم أو لما نسب إلى ضميره لنصبه لفظاً أو محلاً (٢) ويشترط في صحة الاشتغال أن يربط الاسم المتقدم والفعل المشغول برابطٍ وهو الضمير الذي لا يعود على

الاسم المتقدم وقد يكون الضمير متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه (٣)

قال سيبويه : " وإن شئت قلت (زيداً ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هنا مبني على المضمر . فان قلت (زيد مررت به) فهو من النصب ابعده من ذلك ... وإن شئت قلت : (زيدا مررت به) تريد ان تفسر له مضمرأ كأنك قلت ، اذا مثلت ذلك : جعلت زيداً على طريقي مررت به ... واذا قلت : (زيد لقاك اخاه) فهو كذلك وإن شئت نصبت لأنه إذا وقع على شيء من سببه ، فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنت زيداً بإهانتك أخاه واكرمته بإكرامه اخاه" (٤)

ذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وأن الضمير ملغى ، وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد . ويرد عليهما نحو (سعيداً مررت به) فإن الفعل (مر) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم كما لا يصح أن يلغي الضمير المجرور لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بالحرف ، ونحو (زيداً هدمت داره) و(خالداً خطت قميصاً له) فأثـه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله (٥) .

(١) التطبيق النحوي ٢٥٩.

(٢) الرد على النحاة : ٩٥، والنحو العربي ٣٩٩/٢، والنحو العربي أحكام ومعان ٤٢٨/١

(٣) ينظر النحو العربي ٤٠٣/٢

(٤) كتاب سيبويه : (٤٢٤٣/١) وانظر شرح ابن عقيل : (١٢٩/٢) / وحاشية الخصري : ٣٤٧/١

(٥) ينظر التصريح : ٢٩٧/١ والهمع ١١٤/٢



وقد جَوَزَ الشنقيطي الرفع والنصب في الاشتغال ، إذ قال : (بَابِ الْإِشْتَغَالِ وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لُمْتُهُ وَخَالَدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمَّتُهُ فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ) ^(١) وتفسير ما تقدم في زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ فَنَرَى أَنَّ ضَرَبْتُ مَرْفُوعًا علامة رفعه الضمة والهاء كذلك مضموم إذ كان الفاعل أنا أما إذ كان الفاعل بتقدير انت فأقول ضَرَبْتُهُ فالرفع والنصب جائزان هنا .

قال ابن الانباري في مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه : "ذهب الكوفيون إلى أَنَّ قوله : "زيداً ضَرَبْتُهُ " منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريُّون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ." ^(٢)

وقد حدد السهيلي (ت ٥٨١هـ) المواضع التي يختار فيها النصب على الرفع إذ قال : (ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجدد والجزاء. وليس مقصوراً على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه، ألا ترى إلى قوله سبحانه: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [القمر : ٤٩] ^(٣)

من خلال ما تقدم نلاحظ أن السهيلي يختار النصب في مواضع منها الأمر والنهي والاستفهام والجدد والجزاء فنلاحظ ان النواصب اشتغلت بالاسم فنصبته وهنا النصب أولى

وقد فصل ابن مضاء في قاعدة الاشتغال ، إذ قال : "(باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضَرَبْتُهُ. وأقول: إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً. أو نهياً، أو مستقهماً عنه، أو محضوضاً عليه، أو متعجباً منه. فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار في النصب، ويجوز رفعه، كقوله (زيداً أَضْرِبْهُ)، وكذلك (زيداً أَضْرِبْ غلامه)، وكذلك (زيداً امْرُؤَ به)، والنهي كالأمر، قال الأعشى:

هَرِيرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَامَ لَانُمُ غَدَاةٌ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وكذلك إن كان الأمر باللام، كقولك (زيداً لِيَضْرِبْهُ عمرو) ^(٤)

(١) ملحة الإعراب: ٢٨.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف : ٧٧ مسألة (١٢)

(٣) نتائج الفكر في النحو: ٣٣٦.

(٤) المصدر نفسه: ٩٥، البيت للأعشى ينظر في ديوانه ص ٢٤٣.



ومما تقدم يتضح أن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه يجعل العامل ينشغل بالضمير عن الاسم الصريح وممن توافق في الرأي مع ابن مضاء ابن مالك اذ اكد على ان عود الضمير على الاسم يجعل الناصب منشغلاً بالضمير عن الأصل ومن ذلك قوله إذ

قال : (إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً ، أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى) (١)

من خلال النص أعلاه أكد ابن مالك على ضرورة أن يكون الفعل الذي تقدم عليه الاسم صالح للنصب اي قابل للتعدي إلى مفعول به فبخلاف ذلك لا يعد الفعل اللازم صالحاً للنصب وهذا التعدي يجعل الفعل ينشغل بضمير عائد على الاسم فينصب الاسم بفعل مقدر وهذا الذي ذهب اليه ابن مالك مذهب جمهور النحاة .

وقال المرادي (ت ٧٤٩هـ) (ألقى الصحيفة كي يخفف رحلة والزاد حتى نعله ألقاها

يروى بجر النعل على أن حتى جارة، وبنصها على وجهين: أحدهما أنها عاطفة، والآخر أنها ابتدائية، والنصب بفعل مقدر، يفسره الظاهر، من باب الاشتغال.) (٢)

من خلال النص اعلاه يلحظ أن لفظة (نعله) في الشاهد الشعري عند المرادي أما مجرورة ب(حتى) أو منصوبة اذا كانت (حتى) عاطفة أو ابتدائية .

وممن أوجب تقدم الاسم على عامله السيوطي إذ قال : في باب الاشتغال (... هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَيَنْصَبَ ضَمِيرُهُ أَوْ مَلَابِسُهُ كَالْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ وَالْمَشْتَمَلِ صَلْتَهُ عَلَى ضَمِيرِهِ نَحْوُ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُ وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ وَهَذَا أَكْرَمُ الَّذِي يُجِبُّهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَأَخَّرَ الْإِسْمُ بَعْدَ الضَّمِيرِ نَحْوُ ضَرَبْتَهُ زَيْدًا عَلَى الْبَدَلِ أَوْ زَيْدٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ وَفَاعِلٌ يَنْصَبُ قَوْلِي عَامِلٌ جَائِزٌ الْعَمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِمَا بَعْدَهُ كَالْفِعْلِ وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) (٣) وقد أكد السيوطي بضرورة تقدم الاسم وهو (المشغول عنه) على الفعل ، وإذا تأخر فلا يعد من باب الاشتغال انما يعرب بدلاً إن نصبت ومبتدأ مؤخر إن رفعت

وقال الإسفراييني: (وفي الأمر والنهي أي في وقت الأمر والنهي على أنهما مصدران ، سواء كان الأمر بلفظ الأمر وكذا النهي ، أو بلفظ الخبر ، نحو: (زيداً اضربه) ، و(زيداً تضربه) ، بمعنى : اضربه ،

(١) شرح الكافية الشافية: ٦١٤.

(٢) الجنى الداني في الحروف والمعاني: ٥٥٣/١.

(٣) همع الهوامع: ١٣٠/١.



وكانه أراد بهما يندرج فيه الدعاء والالتماس أيضاً ، فلهذا اسقط الدعاء ، مع أنه ذكره الزمخشري على أنه يصير بذكر الدعاء وافياً بالضبط ومنهم من قدر فيما قبل الأمر ، ومنهم من قدر في وقت وقوع الأمر والنهي بعده ، وهما كما ترى ، وكان الأظهر : وقبل الأمر والنهي (إذ هي) أي : ما (بعد حرف النفي والاستفهام وإذا الشرطية وحيث) وما قبل الاسم الذي قبل (الأمر والنهي) ، (مواقع الفعل) ، أي : مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل ، فالأولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله ، فيقع الفعل في هذه المواضع ، ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لأنه في النصب في (أزیداً أنت ضاربهُ) لا يقع الفعل بهذا الهمزة ، بل الاسم ، فإنه في تقدير (أزیداً أنت ضارب) إلا أن يقال : اسم الفاعل في حكم الفعل ، فتأمل^(١)

من خلال نص الإسفراييني يلحظ ما يأتي

١- رجح الإسفراييني حالة النصب للاسم المتقدم على الفعل في باب الاشتغال بقوله (فالأولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله) إلا أنه لم يحدد المذهب الذي ذهب هذا المذهب فجعله ترجيحاً عاماً شاملاً لكل العلماء الذين سلكوا هذا الرأي

٢- الزام وقوع اسم الفاعل بعد همزة الاستفهام إذ يعمل عمل الفعل .

٣- اغفل الإسفراييني ذكر حكم الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام ، وهو جواز الوجهين النصب على المفعولية والرفع على الابتداء ، على شريطة ألا يفصل بينهما وبينه بفصل إلا بالظرف كقولهم : أفينا طالبٌ قدره الأستاذ؟ ومن المحدثين من ذكر الخلاف الحاصل بين المدرستين ، قال د. فاضل السامرائي : "اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور في نحو (خالداً أكرمته) أي أكرمت خالداً ، ويناسبه في المعنى في نحو (خالداً سلمت عليه) والتقدير : حييت خالداً سلمت عليه ، و(خالداً ضربت أخاه) والتقدير أهنت خالداً ضربت أخاه ،... وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وأن الضمير ملغى ، وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد."^(٢)

نلاحظ أن الدكتور سجل نقطة فارقة مفادها أن الفعل اللازم لا يتعدى إلا بفعل جر وبذلك سجل اعتراضه على الجملة انفة الذكر (سعيداً مررت به) إذ أن الفعل (مررت) لازم غير متعدي إذ ذكر أن النصب جاء اضطراراً بتقدير ناصباً في الجملة إذ أن المعلوم أن الفعل اللازم لا ينصب مفعول به .

(١) شرح العصام على الكافية: ٢٥٠.

(٢) معاني النحو: ١٢٦/٢



خامساً: الإضافة اللفظية في الصفة المشبهة :

من المعلوم أن الصفات تتبع الموصوف اعرابياً وفي حال كون الصفة هي مشبهة معنى ذلك أنها اما ان تكون مشبهة للاسم أو للفاعل لاتقوى على العمل الا في ماكان من سببها ومن اوائل العلماء ممن ادلو بدلوهم في باب الصفة المشبهة ومجال عملها وسبب تسمية الصفة بالمشبهة سيبويه إذ قال :

"باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه ... انما تعمل فيما كان من سببها معرّفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا." ^(١) واضح مما تقدم تأكيد سيبويه ان الصفة المشبهة لم تستطع ان تحل محل الفاعل في العمل وانما عملت في ما كان سبباً لأنها لم تتصف بالفعل المضارع وان تشبيهها بالفاعل فيما عملته في سببها شريطة ان تكون معرفة بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز ذلك وممن سار على منهج سيبويه في بيان سبب جعل الصفة مشبهة المبرد إذ قال : "الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل وإنّما تعمل فيما كان من سببها وذلك كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال. اعلم ان هذه الصفة إنّما حدّها أن تقول : هذا رجل حسن وجهه ، وكثير ماله . فترفع ما بعد (حسن) و(كثير) بفعلها ، لأن الحسن إنّما هو للوجه ، والكثرة إنّما هي للمال فهذا بمنزلة قولك : هذا رجل قائم أبوه ، وقاعد أخوه." ^(٢) . من النص أعلاه يلحظ ان المبرد حدد عمل الصفة المشبهة فيما كان من سببها اي انها لاتقو ان تعمل عمل الفاعل فهو لم يأت بجديد يميزه عن سيبويه ومن العلماء من أكد على مسألة الزيادة الدالة على التثنية والجمع بعد (ال التعريف) في باب الصفة المشبهة الزمخشري إذ قال : (و تقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح، هما الضاربان زيد، وهم الضاربون زيد. قال الله تعالى: " والمقيم الصلاة "[الحج : ٣٥]، ولا تقول الضارب زيد، لأنك لا تقيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثني والمجموع، وقد أجازته الفراء. وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه)" ^(٣)

نلاحظ مما تقدم أن المعتاد في الصفة المشبهة قولنا (مررت بزيد حسن الوجه) نلاحظ أنه ركز على ال التعريف لطرفي الصفة المشبهة وهو بذلك خالف من قبله في تعبير (مررت بحسن الوجه) ووجب التثنية والجمع للمضاف سعياً للخفة ومن ذلك قولك الضاربان زيد والضاربون زيد علماً أن التثنية والجمع يحدد من خلالهما عدد من قام بالضرب وأنكر القول بالضارب زيد لأنه لا يفيد الخفة حسب رأيه علماً ان الفراء قد اجاز

(١) كتاب سيبويه : ٩٩/١

(٢) المقتضب : ١٥٨/٤

(٣) المفصل في صناعة الإعراب : ١١٥/١



ذلك ولم يختلف ابن الحاجب عن الزمخشري إذ قال: (وجاز الضاربا زيد، لأنه أفاد تخفيفا بحذف النون للإضافة وامتنع: الضارب زيد، لأن التتوين قد زال لأجل الألف واللام، فلم تكن الإضافة مفيدة تخفيفاً، فذلك امتنع خلافاً للفراء فإنه أجازها.)^(١)

من خلال النص أعلاه يلحظ ان ابن الحاجب نهج نهج الزمخشري فيما ذهب اليه كون ان القائل (الضارب زيد) تخفيفاً عن النون. وقد ذكر المرادي المواضع التي يغتفر فيها وصل (ال) بما اضافته لفظية إذ قال: (الإشارة إلى الوصف المشابه للمضارع، يعني: أن وصل ال بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقاً، بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه (أل) نحو: (الجعد الشعر). أو مضافاً إلى ما فيه أل نحو: (الضارب رأس الجاني) أو مثني أو مجموعاً على حدة نحو: "الضاربا زيد و المكرمو عمرو. وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم "فكالمفرد وعنهما احترز بقوله: سبيله اتبع أي: اتبع سبيل المثني في سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهوم الشرط أن وصل ال "بذا المضاف" ٧ فيما سوى هذه الصور الأربع غير مغتفر^(٢))

وقال السيوطي: (...{مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ} {الْفَاتِحَةُ: ٤} {فَالِقَ الْهَيْمَةِ وَالنَّوَى} {الْأَنْعَامُ: ٩٥} {غَافِرِ الذَّنْبِ} [غَافِر: ٣] {إِلَّا} الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ فَلَا تَتَعَرَّفُ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهَا نَقْلٌ عَنْ أَصْلٍ وَهُوَ الرُّفْعُ بِخِلَافِهَا فِي غَيْرِهَا فَهِيَ عَنْ فِرْعٍ وَهُوَ النَّصْبُ وَلِأَنَّهُ إِذَا قُصِدَ تَعْرِيفُهَا أُدْخِلَ عَلَيْهَا اللَّامَ وَزَعَمَ الْكُوفِيُّوْنَ وَالْأَعْلَمُ فَقَالُوا إِنَّهَا تَتَعَرَّفُ بِقُصْدِهِ إِذَا الْإِضَافَةُ لَا تَمْنَعُ مِنْهُ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ هُنَا وَهُوَ أَنَّ إِضَافَةَ الصِّفَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا لَا تَقِيدُ تَعْرِيفًا بَلْ تَخْفِيفًا جَزَّ اقْتِرَانُ هَذَا الْمُضَافِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُضَافَاتِ (بِالْ) لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ فِي غَيْرِهِ مِنْ اجْتِمَاعِ أَدَاتِي تَعْرِيفٍ مُنْتَقَبٍ فِيهِ وَإِنَّمَا يَقْرَنُ بِهَا هَذَا (إِنْ كَانَ مَثْنًى أَوْ جَمْعاً عَلَى حَدِّهِ) نَحْوُ الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُو زَيْدٍ...^(٣)) من خلال النص اعلام يلحظ ان السيوطي ينكر تعريف الصفة المشبهة لان الاضافة فيها هي عن الأصل وهو الرفع كونه فاعل مع مخالفتها في غيرها فأن أصلها عن فرع وأكد الكوفيون ان تعريفها يأتي بقصده (الفاعل المرفوع) ويعنون بذلك ويرون ان اضافة الصفة الى معمولها لاتنقيد تعريفاً لان ال التعريف هي من افادة ذلك .

اما الحازمي فقد كان واضحاً اشد الوضوح في قضية ال التعريف التي تلحق المضاف وكيفية التعامل مع المضاف تتنبيه وجمعاً إذ قال: (... : وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثني أو جمعاً اتبع سبيل المثني، على حدّ المثني يعني، وهو جمعُ المذكر السالم يعني عن وجودها في المضاف إليه: هذان الضاربا زيد،

(١) شرح المقدمة الكافية: ٥٩٧/٢-٥٩٨

(٢) توضيح المقاصد: ٧٩٢/٢

(٣) همع الهوامع: ٥٠٧/٢.



وهؤلاء الضاربو زيد، وتُحذف النون للإضافة^(١) من خلال النص أعلاه يلحظ ان الحازمي تحدث عن امكانية وجود ال التعريف مضافاً إلى الوصف شريطة ان يكون مثني أو مجموعاً فيصدق فيه حد التثنية والجمع إذ اورد قولهم (هذان الضاربان زيد وهؤلاء الضاربو زيد) مع حذف النون تخفيفاً وبعد ان مررنا على علماء اعده في باب الصفة المشبهة يلحظ أنهم شبه متفقين على مسألة مفادها ان ال التعريف تلحق المضاف شريطة ان يصدق فيه حد التثنية والجمع مع حذف النون وبذلك يلحظ ان الحازمي لم ياتي بجديد .

وقال الإسفراييني: (واللفظية أن يكون صفة مضافةً إلى معمولها نحو: (ضَارِبُ زَيْدٍ) ، و(حَسُنُ الْوَجْهِ) ... وجاز (الضَّارِبَا زَيْدٍ) وامتنع (الضَّارِبُ زَيْدٍ) خلافاً للفراء ، إما في تجويز إضافة ذي اللام إلى المعرفة أو مطلقاً ويرجح الثاني واختلف في وجه تجويزه : فقل : حكم يتقدم الإضافة على (اللام) وينكر عليه بأنه يخالف الحسن من غير موجب والعدول عن الأصل مع عدم بقاء الباعث ، وهو التخفيف ، إذ التخفيف حاصل بدون الإضافة . وقيل : جعله : (الضارب الرجل) و : (الضاربك) ، ويريد أن وجه جواز شيء منهما كما ستعرف لم يوجد فيه ، ولا يبعد أن يجعل فيه محمولاً على (ضارب) كما حمل (الضَّارِبُك) ويرده أن داعي حمل (الضَّارِبُك) على (ضاربك) منتفٍ فيه كما ستعرفه^(٢))

ومن خلال نص الإسفراييني نجد أنه أشار الى الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة وهي :

- ١- ان اللفظية يتوجب فيها صفة مضافة إلى معمولها نحو (ضارب زيد) فهنا اسم فاعل اضيف إلى اسم علم (وحسن الوجه) نرى ان حسن اضيفت الى المعرف بالال.
- ٢- وجاز قولك (الضاربان زيد) وهو رأي ذهب إليه علماء كثر دالاً على ذكر التثنية مع حذف النون تخفيفاً وفي امثلة اخرى ذكر الجمع مع حذف النون ومن ذلك قولهم (الضاربو زيد) لكنه لم يحدد عالماً بعينه إنما جاء ترجيحه عاماً شاملاً لكل من ذهب هذا المذهب
- ٣- وامتنع قولنا (الضارب زيد) لأنه لم يبين فيه القائم بالضرب اهو مثني ام جمع وهذا خلاف للفراء الذي جوز ذلك .

٤- ذكر الإسفراييني في باب تجويز اضافة اللام الى المعرفة مطلقاً غير أنه رجح الرأي الثاني إذ اختلف في تجويزه ووجه اختلافه أنه يرى مخالفته للحسن ويعد عدولاً عن الأصل مع عدم بقاء الباعث إذ ان التخفيف

(١) شرح الفية ابن مالك: ١٨-٧١

(٢) شرح العصام: ٣٣٩-٣٤٠



حاصلاً دون الاضافة .وقد استثنى عبد الله بن الفوزان من الحالات التي نهى فيها ان تجامع الاضافة تنويناً أو نوناً تاليه للأعراب أو (أل) بقوله:

وقال عبد الله بن صالح الفوزان : (قوله: (وَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا، وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلْأَعْرَابِ مُطْلَقًا وَلَا أَنْ إِلَّا فِي نَحْوِ: الضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ، وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ وَالضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ، وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غَلَامِهِ)^(١)) ومن المحدثين الذين ادلو بدلوهم في هذه المسألة هو الدكتور فاضل السامرائي حيث قال في الاضافة : "أقرّ النحاة أنّ الاضافة غير المحضة (وهي اضافة اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة إلى معمولها) ليست على تقدير حرف ، فقولك : (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف فليس الوجه في مثل هذا "مضافاً اليه (حسن) بتقدير حرف الجر، بل هو هو وكذا في (ضارب زيد) لان (ضارب) وإن كان مضافاً الى زيد ، لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافاً اليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضاً، ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الاضافة ، ولا قبلها إلى حرف جر "^(٢)

سادساً: وقوع الخبر ظرفاً:

لا يخفى على الدارسين للعربية أن الظروف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان وكلاهما مجروران وقد سر البحث الى بحث قضية علاقة الظرف بالخبر وامكانية وقوع الظرف بنوعية في محل رفع خبر ومن العلماء الاوائل الذين ذكروا هذه الحالة المبرد إذ المبرد في باب الإخبار عن الظروف والمصادر : (فَأَمَّا الظروف فهي: أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْأَمَكْنَةِ وَأَمَّا الْمَصَادِرُ فَهِيَ: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ ظَرْفٍ مُتِمِّكِنٌ فَالْإِخْبَارُ عَنْهُ جَائِزٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا قَالَ قَائِلٌ: (زَيْدٌ خَلَفَكَ) أَخْبَرَ عَنِ (خَلَفَ) قُلْتُ: الَّذِي زَيْدٌ فِيهِ خَلَفَكَ، فَتَرْفَعُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَنَّ يَكُونُ ظَرْفًا وَإِنَّمَا يَكُونُ ظَرْفًا إِذَا تَضَمَّنَ شَيْئًا؛ نَحْوُ: زَيْدٌ خَلَفَكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَ (الْخَلَفَ) مَفْعُولٌ فِيهِ فَإِنْ قُلْتُ: خَلَفَكَ وَاسِعٌ - لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا، وَرَفَعْتَ؛ لِأَنَّكَ عَنْهُ تَخْبِرُ وَكَذَلِكَ: سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفٌ لِسِيرِكَ فَإِنْ قُلْتُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ - أَخْبَرْتَ عَنِ الْيَوْمِ؛ كَمَا تَخْبِرُ عَنِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ فَهُوَ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنٌ...)^(٣)

من خلال ماتقدم يلحظ أن ظرفي الزمان المكان وضع العلماء لهما شروطاً لتمييز الاخبار عن الظرفية منها التمكن والظرف إذ تمكن صار بالامكان عده في محل رفع خبر وكقولنا (زيد خلفك) بتقدير حل خلفك فهنا

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى : ٢٥٧/١

(٢) معاني النحو : ١١٩/٣

(٣) المقتضب : ١٠٢/٣



يصدق فيه سمت التعريف للظرفية اما إذ قيل (خلفك واسع) لايعد من باب الظرفية في شيء فالأخبار ليست كالظرفية اما قولنا (خلفك واسع) فهو لايعد من باب الظرف في شيء إذ لم يحدد مكان لحلول وفي باب ظرف الزمان يجب أن يبين فيه عمل ما انجز في زمن ما كقولنا (سرت في يوم الجمعة) فالواضح ان زمن السير كان في يوم الجمعة اما من قال (جمعة مباركة) او (يوم الجمعة مبارك) ولم يقرنه بفعل فهو ليس من باب الظرفية ان من المعلوم ان شبه جملة جائز التقديم والتأخير وهو في الحالتين سواء فالخبر شبه جملة يبقى شبه الجملة في محل رفع خبر سواء اقدمته ام لم تقدمه والمبتدأ يبقى مبتدأ مرفوعاً لا يضره تقدم الخبر أو تأخره وهذا ماذهب اليه ابن الوراق

إذ قال: (... وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ خَبْرَ ظَرْفٍ، أَوْ اسْمًا مُتَعَلِّقًا بِحَرْفٍ جَرٍّ، فَتَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ سَوَاءٌ، كَقَوْلِكَ:

زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَعِنْدَكَ زَيْدٌ، فزَيْدٌ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ: الْمَالُ لَزِيدٍ، وَلَزَيْدٍ الْمَالُ. ^(١)

قال ابن السراج ...: وذلك الظرف على ضربين ،أما أن يكون من ظروف المكان ،وأما أن يكون من ظروف الزمان ،أما الظروف من المكان فنحو قولك :زيد خلفك ،وعمرو في ا ان اللفظية يتوجب فيها صفة مضافة إلى معمولها نحو (ضارب زيد) فهنا اسم فاعل اضعف إلى اسم علم (وحسن الوجه) نرى الى ان الدار ،والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ،فكأنك قلت :زيد مستقر خلفك ،وعمرو مستقر في الدار ^(٢) فيلاحظ أن ابن السراج قسم الظرف على ضربين زمان أو مكان واورد امثلة في النص أعلاه وهنا عد الجملة الظرفية بتقدير حل أو استقر وقولنا (زيد خلفك) اي حل خلفك او استقر خلفك. ويبدو أن في المسألة خلافاً بين المدرستين قال ابن الانباري : (مذهب الكوفيين أن الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ كان منتصباً على الخلاف ،فالعامل فيه عندهم معنوي ،وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر في نحو :زيد أمامك ،وعمرو وراءك ،إذ أن الخبر خلاف المبتدأ وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك (أمامك زيد) :حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ،واكتفي بالظرف منه فبقى منصوباً على ماكان عليه مع الفعل ^(٣) أكد ابن الانباري ان انتصاب الظرف على الخلاف عند الكوفيين والعامل فيه معنوي مقدر فقولهم (زيد امامك) بتقدير زيد حل امامك فصار عندهم امامك منتصباً لفعل المقدر (حل) وهم بذلك يخالفون ماذهب اليه البصريون .

(١) علل النحو :٢٦٥/١

(٢) أصول النحو ٦٨/١

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١ (مسألة ٤٨)



قال ابن جني: (تقول: زيد خلفك، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه، والتقدير: (زيد مستقرّ خلفك) فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مكانه)^(١) ويلحظ من قول ابن جني أنه لم يخرج عن استدلالات المدرسة البصرية في شيء مؤكداً أن الظرف سواء أكان ظرف زمان أو مكان فهو مجرور في محل رفع خبر.

ومن الذين اوردوا اراء المدرستين الكوفية والبصرية الرضي دون ان يرجح اي الرأيين رجح قائلاً: (أي ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً. وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في: وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو زيد عندك، أن زيدا (عنده) خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر. وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلق به، لفظي إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه. وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة...) ^(٢)

إن ابن هشام متأثرًا بالمدرسة البصرية ويلحظ تركيزه على اراء روادها ومنهم ابن جني الذي اورد له رأي مفاده

قال ابن هشام: (لَكَ الْعَزَّ إِنَّ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَىٰ بِحُبُوحةِ الْهُونِ كَائِنُ

وَفِي شرح ابن يعيش مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ الْوَاقِعِ خَبْرًا صَرَحَ ابْنُ جَنِي بِجَوَازِ إِظْهَارِهِ وَعِنْدِي أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ وَنَقِلَ ضَمِيرُهُ إِلَى الظَّرْفِ لَمْ يَجْزِ إِظْهَارُهُ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَصْلًا مَرْفُوضًا فَأَمَّا إِنْ ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا فَقُلْتَ زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ فَلَا يَمْنَعُ مَانِعٌ مِنْهُ أَهْ وَهُوَ غَرِيبٌ...) ^(٣) من خلال ما تقدم يتضح ان ابن هشام جوز اظهار متعلق الظرف الواقع خبراً مالم يحذف مع نقل ضميره الى الظرفية فإن حذف ونقل الى الظرفية لم يجز اضهاره .

قال الأزهري: (وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير. ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، نحو: زيد

(١) اللع ٢٨

(٢) شرح الرضي: ٢٤٣/٢-٢٤٤

(٣) مغني اللبيب: ٥٨٢/١، البيت غير منسوب لقائل ينظر في همع الهوامع: ٢٢/٢ وشواهد المغنى: ٨٤٧/٢ والدرر ١٨/٢



عندك. وقال الكوفيون: الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ. قال في المغني: ولا معمول على هذين القولين. و على القول بأن لهما متعلقا محذوفا فالصحيح أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الطرف والمجورور^(١)

قال السيوطي: (...اختلف في عامل الطرف والمَجْرُور الواقعين خبراً فالأصح أنه كون مُقَدَّر وقيل المُبْتَدَأ وَعَلَيْهِ ابْنُ خُرُوف ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه وأنه عمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة وعليه الكوفيون وإذا قلت زيد أخوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب ورد بأن المخالفة معنى لا يختص إلا بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً بالمعنوي الأضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مُسْتَقَرَّ أو كان أو اسْتَقَرَّ واختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد...^(٢)) يلحظ من النص اعلاه الخلاف حول التقدير اللفظي والمعنوي والتقدير اللفظي مازهدت اليه المدرسة البصرية اما التقدير المعنوي مازهدت اليه المدرسة الكوفية غير أن السيوطي ذهب الى تصويب الرأي القائل بان العامل معنوي وهو بذلك يساند اراء الكوفيين .

قال الإسفراييني: (وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مُقَدَّر بجملة وقد نبه بقوله (وما وقع ظرفاً) على أن الخبر هو الطرف، كما هو مذهب أبي علي، لا العامل فيه المحذوف كما ذهب إليه غيره لكن تسامح، لأن الخبر لا يقع ظرفاً بل ظرفاً مع فاعله المقدر فيه وهكذا الخلاف في عامل معمول بعد الطرف نحو: (زيد خلفك واقف) (فالأكثر أي أكثر النحويين) (أنه مُقَدَّر بجملة) أي على (أنه مُقَدَّر بجملة)، أي مؤول بجملة، لأن التقدير يستلزمه وفرق بينه وبين قولنا المقدر جملة، ومن لم ينتبه للفرق أشكل عليه أن المقدر عند أبي علي وهو الأصح مجرد العامل دون مرفوعة لانتقال مرفوعة إلى الطرف، خلافاً للسيرافي، فاحتاج إلى تغير العبارة فقال: مقدر بفعل ولم يعرف أنه فاسد والصحيح أن المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر دخله الناسخ والصفة والحال كالخبر ولو جعلت كلمة ما كناية عن الخبر حقيقة أو حكماً لدخل الجميع في البيان

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٧/١

(٢) همع الهوامع: ٣٧٥/١



،والعامل المقدر غالباً من الأفعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول والاستقرار. قيل: ولذا سمي مستقراً، والأظهر أنه سمي مستقراً فيه لأنه استقر فيه الضمير.^(١)

نلاحظ من خلال نص الإسفراييني أنه ذكر مسألة خلافية اختلف فيها علماء العربية وهو :

١- كون شبه الجملة (الظرف) خبراً للمبتدأ فذكر أنه مذهب أكثر العلماء ان الظرف يكون مقدراً بجملة والجملة هي في محل رفع الخبر .

٢- اما المذهب الآخر الذي يمثل مذهب أبي علي الفارسي أن الخبر هو الظرف لا العامل فيه المحذوف .

٣- مذهب الإسفراييني أن الخبر لا يقع ظرفاً بل الخبر متكون من الظرف وفاعله المقدر فيه .

٤- اشار الإسفراييني الى مسألة وقع فيها الخلاف أيضاً وهي (الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو: (زيد خلفك واقف)، فأشار الى أن مذهب أكثر النحويين أن عامل معمولٍ بعد الظرف هو مقدرٌ بجملةٍ وهو عند ابي علي يمثل (مجرد العامل دون مرفوعه) وعلة ذلك هو لانتقال مرفوعه الى الظرف ، وهذا المذهب عنده هو (الأصح) على حدّ قوله.

٥- صرّح هنا الإسفراييني بترجيحه لمذهب ابي علي الفارسي بقوله "عند ابي علي وهو الاصح"، ووصف الرأي الآخر بالرأي الفاسد .

ولا يختلف المحدثون عن ماذهب الية القدماء فقد جاء الدكتور فاضل السامرائي برأيٍ لا يختلف عن سابقه إذ يقول : "... وكذلك الظرف تقول "زيد خلفك" والمعنى أنه موجود خلفك ، وإلا فما يكون المعنى إن لم يكن هذا القصد ؟

أنت إما أن تقصد أنه موجود خلفك فتتصبب الظرف على هذا التقدير وإما أن تقصد أن زيدا هو الخلف ..."^(٢)

سابعاً : مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها

قال سيبويه : " وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيدا خيراً منك فحال (إذا) هاهنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت (إن) هاهنا لأنك أردت هنا المعنى كما أردت في (حتى) :

(١) شرح العصام : ١٥٠-١٥٢

(٢) معاني النحو : ١٧٤/١



حتى هو منطلق : ولو قلت فإذا أنه عبد، تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمر ، العبودية واللؤم ثم وضعت (أن) هذا الموضع جاز^(١)

قال المبرد : "وكذلك ظننت زيذا عاقلا فإذا إنه أحقق إنما تريد : فإذا هو أحقق ، كما قال :

وكننت أرى زيذا كما قيل سيذا إذا أنه عبد القفا واللهازم

وتقول : عهدي به شابا وإنه يومئذ يفخر ، أي وهذه حاله ولو قلت : أنه جاز على بعد . كأنك قلت : ظننته حرا فإذا العبودية أمره. "^(٢)

قال ابن السراج : "والمواضع التي تقع فيها (أن) المفتوحة لاتقع فيها (إن) المكسورة فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم ان المعنى والتأويل مختلف"^(٣)

قال أبو علي (ت ٣٧٧هـ) : "فإذا وقع المكسورة والمفتوحة في موضع فالتأويل مختلف تقول : أول ما أقول : إني أحمد الله فتكسر الهمزة من إني وتفتحها ، فإذا كسرتها كان قولك : أول ما أقول ، مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قلبي : إني أحمد الله ثابت أو موجود ، وإذا فتحت الهمزة من أي كان التقدير : أول قلبي أي أحمد الله ، كأنه قال ، أول قلبي : الحمد لله ، فجاز لأن الثاني هو الأول كما تقول : أول شأني أي خارج ، ففتح لأن الخروج شأن وأمر. "^(٤)

قال الزمخشري في مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها : "ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة ، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت نحو قولك : (أول ما أقول أي أحمد الله) . إن جعلتها خبرا للمبتدأ ، فتحت ، كأنك قلت : "أول مقولي حمد الله وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكيا. "^(٥)

قال ابن الحاجب : "إن جاز تقدير الجملة وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تأويل الجملة والفتح على تأويل المفرد ، من يكرمني فإني أكرمه ، إن أردت : فأنا أكرمه ، وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة . وأن أردت : من يكرمني فجزأؤه أي أكرمه ، وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد لأنه خبر المبتدأ. "^(٦)

(١) كتاب سيبويه : ٤٧٢/١

(٢) المقتضب : ٣٥٠-٣٤٦/٢

(٣) الاصول في النحو : ٣٢٣/١

(٤) الإيضاح : ١٢٨

(٥) شرح المفصل : ٥٢٩/٤

(٦) شرح الكافية : ٩٦٦/٣



قال الرضي: "(فإن جاز التقديران) ، أي تقدير الجملة وتقدير المفرد ، جاز الأمر ان ، أي فتح (أن) وكسرها ، وذلك في مواضع :

بعد فاء الجزاء ، نحو : من يكرمني فإني أكرمه ، الكسر بتأويل فأنا أكرمه ، والفتح على أن (أن) مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فإكرامي له ثابت وكذا بعد (إذا) المفاجأة...^(١)
قال المرادي(ت ٧٤٩هـ) : " فإن قلت : ماتقرر ، من أن العامل فيها خبر مابعدا ، يشكل بوقوع (إن) المكسورة بعدها في قوله :

إذا إنه عبد القفا واللهازم

على رواية من كسرها . ووجه الإشكال أن (إن) لا يعمل مابعدا فيما قبلها : قلت : هذا أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين لاسميتها ، بأن في الكلام حذف . فإذا قلت : (خرجت فإذا إن زيدا منطلق ، فالتقدير فإذا انطلاق زيد ، إنه منطلق ."^(٢)

قال ابن هشام: "الثاني أن تقع بعد (إذا) الفجائية كقوله :

إذا أنه عبد القفا واللهازم

فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، والفتح على معنى فإذا العبودية ، أي : حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد."^(٣)

قال الأشموني : "وكننت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية : أي حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد ، قال الناظم : (والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير) لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية أي ففي الحضرة العبودية ، وعلى هذا فالتقدير في الفتح أيضاً فيستوى الوجهان."^(٤)

قال الإسفراييني : "(فإن جاز التقديران) أي تقدير كون الكلام جملة كما في الشروح والمراد بالجواز مايجامع ترجح أحد الطرفين ، لأن الخلق من الحذف أرجح جاز الأمران فتح أن وكسرها (مثل : من يكرمني

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٣/٤ - ٣٤٤

(٢) الجنى الداني : ٣٧٨

(٣) أوضح المسالك : ٣٣٨/١ - ٣٤٠

(٤) منهج السالك : ١٣٨/١ (البيت بالانسبة ينظر خزانة الأدب ٢٦٥/١٠



فإني أكرمه) يريد به ما بعد الفاء الجزائية ، وماينوب منابها من إذا المفاجأه ، نحو: (من يكرمني إذا إني أكرمه) ولك أن تدخل هذه في قوله

وكنتم أرى زيذاً كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

والأول أدق وأعذب ، فالكسر ظاهر والفتح لتقدير أحد أحد جزأي الجملة ...^(١)

نلاحظ من خلال نص الإسفراييني أنه صرح بترجيح الأول بقوله " والأول أدق وأعذب " وعلة ذلك عنده " فالكسر ظاهر والفتح لتقدير أحد " ، ويبدو أن الإسفراييني لم يذكر العالم الذي رجح رأيه ولم يصرح باسمه وإنما كان ترجيحه عاماً غير محصص بعالم معين .

قال الشنقيطي(ت ١٣٣١هـ): "وكنتم أرى زيذاً كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

استشهد به على جواز فتح : (إن) وكسرها بعد (إذا) (الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد ، والمراد

بها الهجوم والبعثه ، تقول فاجأني كذا : إذا هجم عليك ... (فإذا أنه) في البيت يروى بكسر إن وفتحها .^(٢)

قال د. فاضل السامرائي : "يذكر النحاة ان لأن ثلاثة أحوال : وجوب الكسر ، وجوب الفتح وجواز الامرين

وضابط ذلك إنه يتعين المكسورة ، حيث لايجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، وتتعين المفتوحة

حيث يجب ذلك ، ويجوز الأمران إن صح الاعتباران "^(٣)

(١) شرح العصام : ٦٣٠

(٢) الدرر اللوامع : ٢٩١/١

(٣) النحو العربي : ٢٧٤/١



الخاتمة

الحمد لله الذي تفضل عليّ بفضلته أن أكملت رسالتي: (الدرس النحوي في شرح الإسفرائيني على كافية ابن الحاجب) ومن أهم النتائج التي خرجتُ بها من رسالتي:

- ١- تبين من خلال الدراسة أن الإسفرائيني من العلماء الاجلاء الذين اضافوا للدرس النحوي ، وخاصة في كتابه الذي شرح فيه الكافية ، لأنه تضمن آراء الشراح الذين سبقوه ، فضلاً عن آرائه .
- ٢- تضمن شرح الإسفرائيني آراءاً مهمة وقيمة للإسفرائيني نذكر على سبيل المثال لا الحصر رأيه في ، وقد نقل الإسفرائيني في شرحه على الكافية آراء طائفة من العلماء الاجلاء امثال (سيبويه والمبرد والزمخشري والرضي وابن جني ... الخ)
- ٣- لم يكن الإسفرائيني متعصباً لمذهب معين ، إذ نجده احياناً يرجح المذهب البصري و احياناً الرأي الكوفي وقد يكون السبب في هنا تأخر عصره.
- ٤- لقد كان للعالم الجليل الإسفرائيني شخصية علمية واضحة وفذة ، وقد تمثل ذلك من خلال ردوده على علماء أجلاء وبارزين ، وقد بينت ذلك من خلال الفصل الخاص بردوده، حيث كانت ردوده تنماز بأنها ردود في مسائل نحوية مهمة منها الترخيم في اصطلاح النحويين والبدل وحذف عامل الحال وغيرها.
- ٥- جاء أسلوب الإسفرائيني واضحاً وكان يضع نص الكافية لابن الحاجب ثم يقوم بشرحه مع الاستدلال بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشاهد الشعري من أبرز الشعراء المأخوذ بشعرهم .
- ٦- كان الإسفرائيني يقوم بالاختصار ببعض الموضوعات وعدم الإسهاب بها، كما كان يأخذ من نصوص العلماء السابقين (اجتزاء).

٧- ذكر موضع الشاهد فقط من الشاهد القرآني اي ان الإسفرائيني قد يذكر موضع الشاهد فقط من الآية الكريمة دون أن يذكر الآية كاملة ومن ذلك قوله في حذف حرف النداء : (ويجوز حذف حرف النداء إلا) مع الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب ، نحو : (يوسف أعرض) (يوسف : ٢٩) بمعنى أنه حذف حرف النداء جوازاً وهي الياء والتقدير يا يوسف أعرض.

٨- يقدم الإسفرائيني احياناً الشاهد القرآني على الحديث الشريف في مواضع ذكرها في كتابه (شرح العصام) (من ذلك على سبيل المثال تقديمه على الحديث الشريف في ضمير الفصل قال : "بعض العرب يجعله مبتدأ ، وما بعده خبره فقرأ : (إن ترن أنا أقل) [الكهف: (٣٩)و] ولكن كانوا هم الظالمون) [الزخرف ٧٦] ،



وجاء في الحديث : كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواهما اللذان يهودانه وينصرانه (هنا في سورة الكهف : (إن ترن أنا اقل) فهذه قراءة عيسى بن عمر على ان يكون الضمير (أنا) مبتدأ و أقل) خبره ، والجملة في موضع مفعول (ترني الثاني إذا كانت علمية ، وفي موضع الحال ان كانت بصرية

٩_ إنَّ الإسفراييني كان قليل الاستشهاد بالأمثال ولم يكثر منها في أسناد القاعدة النحوية إلا القليل ويأتي بالمثل بعد الاستشهاد بالآية والحديث النبوي الشريف ويذكر أحياناً أكثر من مثال على القاعدة النحوية ، من ابرز سمات الإسفراييني بالأمثال هو أنه يأتي بآية قرآنية ثم يأتي بعدها بالمثل كما في قوله : "المبتدأ هو الاسم حقيقة أو حكماً، نحو {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة : ١٨٤](وتسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) ١٠- قد يستشهد الإسفراييني بأكثر من شاهد شعري في الموضع نفسه ،ومنه قوله : "وبعد ذلك المخصوص لأنه للتعين بعد الإبهام ،فلابد أن يكون بعده ،والمراد بكونه ليس كونه بعده ،بلا واسطة لينتقض ب : "نعم رجلاً زيداً" قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل وفي التسهيل ويذكر المخصوص قبل (نعم)و(بئس)معمولاً للابتداء ،أو لبعض نواسخه ،نحو:

إذا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَغْذِيرِ حَاجَةٍ ... أُمَارِسَ فِيهَا كُنْتُ نِعَمَ الْمُمارِسِ

أو بعد فاعلهما مبتدأ، أو خبر لا يظهر ،أو أول مفعولي فعل ناسخ نحو:

يَمِيناً، لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجُدْنَا :على كُلِّ حَالٍ من سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ"

١١_ استعمل الإسفراييني وجوه القياس المختلفة في استدلاله على المسائل النحوية، ومنها القياس حسب الاستعمال وقياس العلة الجامعة والقياس حسب اللفظ والمعنى .

١٢_ أكثر الإسفراييني من الاستشهاد بالقرآن الكريم والبيت الشعري أكثر من غيرهما. وكان يقدم الشاهد القرآني على كل الشواهد التي يستدل بها على القاعدة النحوية ، كما لم يذكر الآية القرآنية بالاستشهاد كاملة بل يكتفي بموضع الشاهد .

١٣_ ذكر الإسفراييني العلل وأكثر من ذكر علة الفرع والأصل:(علة الأصل والتعويض و الاولى و الحمل والضرورة والضعف وفرع الفرع والمشابهة) .

١٤_ يكتفي الإسفراييني بمحل الشاهد من الآيات القرآنية والحديث النبوي الشريف والمثل وكلام العرب وممّا لا يسهب في إطالة الشاهد لكي يكون مصداقاً للقاعدة النحوية .



المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة :

القرآن الكريم:

(أ)

. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ) ، تحقيق أنس مهرة ، ط٣، دار الكتب العلمية لبنان ، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعه د. رمضان عبد التواب .مكتبة الخانجي القاهرة .

. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ) ، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، ط١، مطبعة النواعير العراق الرمادي ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

.الأزهرية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
. الاشباه والنظائر ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق حيدر آباد ، ط٢، دار المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ.

. الأصول في النحو ، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق د- عبد الحسن الفتلي ، ط٣، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

. اعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط١، منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

. إعراب مايشكل من الفاظ الحديث النبوي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عيد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هندواي ، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة مصر ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين بيروت ، ط٥، ٢٠٠٢م.



الاقتراح في علم أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إبراهيم ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق د-جودة مبروك محمد مبروك ، ط ١ ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ٣٩٧٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

. ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجباني ابو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، دار التعاون ، لا ط ، لا ت .

. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق د-محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا بيروت .

. الإيضاح ، أبي علي الحسن ب أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. كاظم عبد المرجان ، ط ٢ ، عالم الكتب بيروت لبنان ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

(ب)

. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ، عبد الفتاح عبد الغني ، راجعه وأعد شواهد وأدلتة صبري رجب كريم ، ط ٣ ، القاهرة دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

. البرهان في تناسب سور القرآن ، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي أبو جعفر (ت ٧٠٨ هـ) ، تحقيق محمد شعباني ، وزارة الأوقاف والشؤون العلمية ، المغرب ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

. البرهان في علوم القرآن ، ابو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، دار احياء الكتب العربية ، ١٢٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

. البيان في شرح اللمع ، ابن جني ، تحقيق د. علاء الدين حموية ، ط ١ ، دار عمار للنشر والتوزيع عمان ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

(ت)

. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرنضي الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، راجعه : عبد الستار محمد فراج ، ط ٢ ، مطبعة حكومة الكويت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .



. تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب ، دار المعارف القاهرة.

. التبيان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابلي الحلبي وشركاؤه.

. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د-حسن محمود هندواي ، ط١، دار كنوز اشبيليا، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

. التطبيق النحوي ، عبده الراجحي ، ط٢، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٩٨.

. تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، عبد الله بن صالح الفوزان ، ط٢، دار ابن الجوزي ١٤٣١هـ.

. التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق محمد المنشاوي ، دار الفضيلة القاهرة ، ٨١٦هـ - ١٤١٣م.

. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

(ت ٧٦١هـ) ، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

. تهذيب اللغة ، محمد أحمد الأزهرى الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار

احياء التراث ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١م.

. توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين ابن الخباز ، ط١، دار السلام القاهرة مصر ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق عبد

الرحمن علي سليمان ، ط١، دار الفكر العربي ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ج)

. جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، راجعه الدكتور عبد المنعم خفاجه ، منشورات

المكتبة العصرية صيدا بيروت ، ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م.

. جامع الشروح والحواشي ، عبد الله محمد الحبشي ، المجمع الثقافي أبو ظبي ، لاط، لا ت، (تاريخ

المقدمة ١٤٢٣هـ).

. الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠

هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.



- . جمهرة الأمثال ، ابن دريد (محمد بن الحسن)، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١، ١٩٨٧م.
- . الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق د- فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. (ح)
- . حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط١، دار الفكر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- . حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- . حاشية العصام الإسفراييني على تفسير البياوي ، تحقيق : زبيدة حسين محمد ، جامعة دمشق ، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- . الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط١، دار الفكر المعاصر لبنان بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- . الحدود في النحو ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر عمان .

(خ)

- . خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٤، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- . الخصائص ، أبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (دار الكتب المصرية).

(د)

- . دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت.
- . الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١١، الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.



. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دتر العلم دمشق.

. ديوان أبي نواس الحسن بن هاني الحكمي، تحقيق: إيفالد فاغندر ، ط ٢، بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ، تحقيق د. محمود إبراهيم محمد الرضواني ، ط ١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ٢٠١٠م.

. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق: عزة حسن ، منشورات دار الثقافة ، دمشق ١٩٧٢م.

. ديوان دهل الجمحي ، رواية أبي عمر والشيباني ، تحقيق: عبد العظيم عبد الحسن، ط ١، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

. ديوان ذي الرمة : (غيلان بن عقبة) شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، ط ١، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ١٩٨٢م.

. ديوان رؤبة بن العجاج (ت ٥٢١هـ - ٧٢٦م)، تحقيق :وليم بن الورد، ط ٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.

. ديوان زهير بن أبي سلمى زهير بن ابي سلمى (ت ١٣ ق.م) تحقيق حمد وطماس ، ط ٢، دار المعرفة بيروت لبنان ٢٠٠٥م.

. ديوان المتنبي :بشرح أبي البقاء العكبري ضبطه وصححه مصطفى السقا ورفاعة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥هـ - ١٩٢٦م.

. ديوان المخبيل السعدي: ربعة أو ربيع أو كعب بن ربعة) ضمن شعراء مقلّون

(د)

. الرد على النحاة :أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء ابن عمير اللخمي القرطبي ، أبو

العباس (٥٩٢هـ)، تحقيق د- شوقي ضيف ، ط ١ ، دار الفكر العربي القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

. رصف المباني في شرح حروف المعاني ،أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ، تحقيق أ.د. أحمد

محمد الخراط ، ط ٣، دار القلم دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثالي، شهاب الدين محمد بن عبد الله الألوسي

(ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية ، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٥هـ.



. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، ط١، بيروت ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(س)

. سبك المنظوم في فك المختوم ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني ، تحقيق أ.د. عدنان محمد سلمان وأ.د. فاخر جبر مطر ، ط١، دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(ش)

. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه تأليف الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لاط لا تح.

. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢، دار مصر للطباعة (دار التراث) القاهرة ، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
 . شرح الفية ابن معط المسمى (حز الفوائد وقيد الاوابد) بدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بـ (ابن النحوية ت٧١٨هـ) ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية .
 . شرح التسهيل ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي (ت٦٧٢هـ) تحقيق د- عبد الرحمن السيد ود- محمد بدوي المختون ، ط١، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

. شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.



- . شرح ديوان الحماسة: أحمد بن محمد المرزوقي: نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط ٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٨م.
- . شرح أبيات سيبويه : السيرافي (يوسف بن أبي سعيد)، دار المأمون للتراث ، دمشق بيروت لاط، ١٩٧٩م.
- . شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر ، ط ٢، جامعة قاز يونس بنغاري ١٩٩٦م.
- . شرح العصام على كافية ابن الحاجب ، ابراهيم بن محمد بن عريشاه الإسفراييني المشتبه بعصام الدين (ت ٩٥١هـ)، تحقيق د- محمد باسل عيون السود ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت
- . شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرزح الدوري ، مطبعة العاني بغداد، وزارة الاوقاف ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- . شرح الفريد ، عصام الدين الإسفراييني : تحقيق نور ياسين حسين، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- . شرح كتاب الحدود في النحو للامام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق د. رمضان محمد الاميري والاستاذ المساعد عبد العزيز ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- . شرح كتاب سيبويه ، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي ، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- . شرح متن الآجرومية للعلامة حسن بن علي الكفراوي ، الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد المملكة العربية السعودية ، ١٢٠٢هـ-١٧٨١م.
- . شرح المفصل، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق محمد علي بيضون ، ط ١
- . شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي ، تحقيق د- عبد المنعم أحمد هريري ، ط ١، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- . -شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، ط ١، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- . شرح ملحاة الإعراب ، أحمد فال بن آثو الجكي الشنقيطي ، تحقيق محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ ، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م .



. شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، لجنة التراث العربي .
شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق د. موسى بنّاي
علوان العليلى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(ص)

. الصاحبى فى اللغة وسنن العرب فى كلامها ،أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق السيد
أحمد صقر دار إحياء الكتب العلمية القاهرة ١٩٧٧م.
. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت ٣٩٣هـ) ،
تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
. صحيح ابن خزيمة أبو بكر بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي
النيسابوري (ت ٣١١هـ) ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامى بيروت .
. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

(ض)

. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.

(ع)

. علل الجمل ، أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ) ، تحقيق د. محمود جاسم محمود
الدرويش ، ط١، مكتبة الرشد ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
. علل النحو ، أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ) ، تحقيق د. محمود جاسم محمود
الدرويش ، ط١، مكتبة الرشد ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
. العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د. محمود جاسم الدرويش ، ط١،
مطبعة السطور بغداد ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(ف)

. فتح رب البرية فى شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية) لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي) المؤلف
أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، ط١، مكتبة الأسدى مكة المكرمة ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م



. الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي (ت ٦٧٢هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو بأشراف د. عباد بن عبد الشلبي ، ١٤٠٥- ١٤٠٩هـ.

(ك)

. كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبد الله الحنفي والمعروف بحاجي خليفة ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، لا ط ، لا ت.

. كشف المشكل في النحو لعللي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق د- هادي عطية مطر الهاللي ، ط١ ، مطبعة الارشاد ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبي البقاء ايوب بن موسى الحسين الكفوي ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

. الكنز في القراءات العشر ، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التاجر الواسطي المقرئ (ت ٧٤١هـ) تحقيق د. خالد المشهداني ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(ل)

. اللباب في علل البناء والاعراب ، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق د- غازي مختار طليمات ، ط١ ، دار الفكر بدمشق ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

. لسان العرب ، محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت ٧١١هـ) دار صادر بيروت ١٩٥٥م.

. اللحة في شرح الملح ، محمد بن الحسن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط١ ، المديمة المنورة ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

. اللع في العربية ، أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د. سميح ابو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨.

. لمع الادلة ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق ، سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.



(م)

- مجاز القرآن ، معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٠م.
- مجمع الأمثال ، الميداني أحمد بن محمد ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم بيروت ، لاط ، لا ت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبى القاهرة ، لاط ، لا ت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ودار صادر ، بيروت .
- المسائل الحلبيات ، أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د-حسن هنداي ، ط ١، دار القلم ، دار المنارة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، تصحيح مصطفى السقا البابلي ، مصر .
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق عبد الحميد هنداي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م .
- معاني الحروف ، أبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق الشيخ عرفان بنسليم العشا حسونه الدمشقي ، المكتبة العصرية صيدا بيروت .
- معاني القرآن للفراء ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ط ٣ ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، ط ٢، العاتك ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ، تحقيق ، علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط ، دار العقبة قيصري ، تركيا.
- معجم القراءات القرآنية ، عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة :يوسف إلياس سر كيسن ، مكتبة الثقافة الدينية ، لاط لا ت.



- . معجم المصنفين ، مطبعة وزنكر غواف طَبَّارة ، بيروت ١٣٤٤ هـ .
- . معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين المصري الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، دار اللباب ، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م .
- . المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق د. علي بو ملح ، ط١ ، مكتبة الهلال بيروت ، ١٩٩٣ .
- . المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية محمود بن أحمد العيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- . المقتضب ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢ ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

- . المقرب ، أبو الحس علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت ٦٩٩ هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

(ن)

- . نتائج الفكر في النحو ، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) تحقيق وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- . النحو العربي ، ابراهيم ابراهيم بركات ، ط١ ، القاهرة ، دار النشر ، ٢٠٠٧ .
- . نحو المازني ، علي بن أحمد بن علي المازني (ت ٢٤٩ هـ) ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .

. النحو المصنفى ، محمد عيد ، مكتبة الشباب .

. النحو الوافي ، عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .

(هـ)

- . هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى بغداد .
- . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .



(٩)

. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (أحمد بن محمد) ، تحقيق إحسان عباس ،دار صادر بيروت .

ثانياً: الرسائل الجامعية

. الشاهد القرآني حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، (اطروحة دكتوراه) تقدم بها : عبد الإله علي جويعد ، جامعة الكوفة ، كلية القائد للتربية بنات ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
. علة امن اللبس في اللغة العربية (رسالة ماجستير) تقدم بها مجيد خير الله راهي الزاملي ، جامعة بغداد كلية التربية (ابن رشد) ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

Abstract

Praise be to God, who graciously allowed me to complete my dissertation: (The Grammatical Lesson in Sharh al-Isfarayini on the Kafiya of Ibn al-Hajib). Among the most important results that I emerged from my dissertation are:

١_ Al-Isfarayini did not bring anything new through his divisions of the book's topics. He divided words into nouns, verbs, and letters, and verbs into past, present, and imperative.

٢_ Mentioning the position of the witness only from the Qur'anic witness, meaning that Al-Isfarayini may mention the position of the witness only in the noble verse without mentioning the entire verse. This includes his saying in deleting the letter of call: (It is permissible to delete the letter of call except) with the gender, the sign, the call for help, and the mandub, such as: (Yusuf is more distant). (Yusuf: ٢٩) Meaning that he deleted the letter of invitation permissibly, which is the yā' and the taqdīr, O Yusuf, turn away.

٣_ Putting it before the Noble Hadith: Issam al-Din al-Isfarayini sometimes puts the Qur'anic evidence before the Noble Hadith in places he mentioned in his book (Sharh al-Issam) (for example, putting it before the Noble Hadith in the pronoun of the chapter. He said: "Some Arabs make it a subject, and what comes after it is a predicate. ... So it was recited: (If you think, I will be less) [Al-Kahf: (٣٩) and (But it was they who were wrongdoers) [Al-Zukhruf ٧٦], and it was stated in the hadith: Every newborn is born according to his natural disposition, until they have parents who make him Jewish and Christian (here in Surah Al-Kahf). : (If you say, "I am less," this is the reading of Issa bin Omar, provided that the pronoun (I) is a subject and less) is a predicate, and the sentence is in the active position (you see the second if it is scientific, and in the adverbial position if it is visual).

٤_ Issam al-Din al-Isfarayini cited proverbs rarely, and only a few of them were mentioned in the chain of transmission of the grammatical rule. He used the proverb

after citing the verse and the noble Prophet's hadith, and he sometimes mentioned more than one example of the grammatical rule.

◦_ Issam al-Din may cite more than one poetic witness in the same place, including his saying: "And after that specific, because it is for definiteness after the vagueness, so it must be after it, and what is meant by its being is not its being after it, without an intermediary, to be contradicted by: "Yes, Zaid's man." Al-Radi said, and it may come forward. The specific form of "yeah" and "baisa" is similar to Zaid's "yeah" the man, which is few and in easing, and the specific form is mentioned before "yeah" and "baisa" which is used to begin with, or for some of its nullifiers, such as:

If they sent me when something was not possible... I would be the best at performing it.

Or after their subject there is a subject, or a predicate that does not appear, or the first two objects of an abrogating verb, such as:

Turn right, for what a blessing you are, masters, you have found: in every condition, from the plains to the plains."

٦_ Al-Isfarayini used various forms of analogy in his reasoning on grammatical issues, including analogy according to usage, analogy to the universal cause, and analogy according to pronunciation and meaning.

٧_ One of the most prominent features of Al-Isfaraini with proverbs is that he brings a Qur'anic verse and then comes with a proverb after it, as in Issam Al-Din's saying: "The subject is the noun, whether actual or verbal, such as {And that you fast is better for you} [Al-Baqarah: ١٨٤] (And to hear of someone who is repeating is better than to see him).

٨_ His responses came between the general and the specific, including his response to Al-Radi in the issue of (marbling in the grammarians' terminology). It is clear from the text of Al-Isfarayini that he responded to Al-Radi, who argued that what is

meant by the correct letter is the one that corresponds to the vowel, while Al-Isfarayini argued that the correct letter is (An authentic, original letter) and the reason for that is (because most of it contains originality).

٩_ Issam al-Din al-Isfarayini cited the Holy Qur'an and poetic verses more than others. He used to give precedence to the Qur'anic evidence over all the evidence by which he could infer the grammatical rule. He also did not mention the Qur'anic verse by citing it in its entirety, but rather contented himself with the position of the witness.

١٠_ Issam al-Din al-Isfarayini mentioned the causes and more than mentioned the cause of the branch and the origin: (the cause of the origin, the compensation, the first, pregnancy, necessity, weakness, the branch of the branch, and similarity).

١١_ His responses were characterized as responses on important grammatical issues, including punctuation in grammatical terminology, substitution, and deletion of the adverbial factor.

١٢_ Al-Isfarayini suffices with the place of the witness from the Qur'anic verses, the noble Prophet's hadith, the proverb, the words of the Arabs, and other things that do not elaborate on the length of the witness in order for it to be authentic to the grammatical rule.

١٣_ Al-Asfrayini mentioned in some instances of his martyrdom the non-attribution of Qur'anic reading, and he contented himself with mentioning that the Qur'an recited or that the recitation was abnormal.

١٤_ Al-Isfarayini's style was clear. He used to compose the text of Al-Kafiyah by Ibn Al-Hajib and then explain it with evidence from the Holy Qur'an, the noble Prophet's hadith, and the poetic evidence from the most prominent poets whose poetry was taken.

١٥_ Al-Isfarayini used to summarize some topics and not elaborate on them, as he used to take from the texts of previous scholars (extraction).

١٦- Al-Isfarayini did not give preference to a specific scholar, but rather his preference was general and inclusive of everyone who followed this doctrine

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

Al-Qadisiyah University

College of Arts

Department of Arabic Language



**The grammar lesson in Sharh al-Isfarayini,
d. ٩٥١ AH, on Kafiya Ibn al-Hajib, d. ٦٤٦
AH**

A Thesis by the student

Rana Hamoud Nawas

To the Council of the College of Arts at Al-Qadisiyah University,
which is part of the requirements for obtaining a Master's degree
in Arabic Language and Literature/ the language

Supervised by

Asist.prof. Dr.Ghofran Hamad Shalaka

٢٠٢٤ A.D

١٤٤٦ A.H